شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

السنة الثانية ـ العدد السادس عشر ـ مايو ١٩٩٢ م / ذو القعدة ١٤١٢ هـ
NO 16. MAY 1992. Year 2

الصراع النجدي ـ الحجازي !

تقسيم المملكة : الهاجس الأكبر

الملك يخطّط الإطاحة بولي عهده ، والأخير يبحث عن حلفاء جدد

الإنتصار الأفغاني يعطي زخماً للإسلاميين في السعودية

موقع أنظمة الحكم من مسارات التطوّر في المجتمع والسلطة

تقرير الخارجيّة الأميركية حول حقوق الإنسان في السعودية لعام ١٩٩١

يسقط الوطن

(أبي الوَطَنْ)
(أُمّي الوَطَنْ)
(رائدُنا حُبُّ الوَطَنْ)
(نَموتُ كي يحيا الوَطَنْ) .
يا سيّدي انفلقْتُ حتّى لم يَعُدْ
لِلفلْقِ في رأسي وطَنْ
ولم يَعُدْ لدى الوَطَنْ
من وطنٍ يؤويهِ في هذا الوَطَنْ !
أيُّ وَطَنْ ؟
الوَطَنُ المنفيُّ ..
أم منفى الوَطَنْ ؟ !
أم الرَّهينُ المُمْتَهَنْ ؟
أم سِجْنُنا المسجونُ خارجَ الزَّمَنْ ؟ !
(نموتُ كي يحيا الوَطَنْ)
كيفَ يموتُ ميِّتٌ ؟
وكيفَ يحيا ما اندفَنْ ؟ !
(نموتُ كي يحيا الوَطَنْ).
كَلاّ .. سَلِمْتَ للوَطَنْ !
خُذْهُ .. وأعطِني بهِ
صوتاً أُسمِّيهِ الوَطَنْ
ثُقباً بلا شمعٍ أُسمِّيهِ الوَطَنْ
قَطْرَةَ إحساسٍ أُسمِّيها الوَطَنْ
كَسْرَةَ تفكيرٍ بلا خوفٍ أُسمِّيها الوَطَنْ .
يا سيّدي خُذْهُ بلا شيء
فَقَـــطْ ..
خَلِّصْني من هذا الوَطَنْ !

★ ★ ★ ★

(أبي الوَطَنْ
أُمّي الوَطَنْ)
أنتَ يتيمٌ أبْشَعَ اليُتمِ إذَنْ
(أبي الوَطَنْ
أُمّي الوَطَنْ)
لا أُمُّكَ احتوتْكَ بالحُضنِ
ولا أبوكَ حَنْ !
(أبي الوَطَنْ
أُمّي الوَطَنْ)
أبوكَ ملعونٌ
ومعلونٌ أبو هذا الوَطَنْ !

★ ★ ★ ★

(نموتُ كي يحيا الوَطَنْ) ..
يحيا لِمَنْ ؟
لابنِ زنًى
يَهتِكُهُ .. ثُمَّ يُقاضيهِ الثَمَنْ ؟ !
لِمَنْ ؟
لإثنينِ وعشرينَ وباء مُزْمِناً ؟ !
لِمَنْ ؟
لإثنينِ وعشرينَ لقيطاً مؤمناً
يَتّهمونَ اللهَ بالكُفرِ وإشعالِ الفِتَنْ
ويَختمونَ بيتهُ بالشمعِ
حتى يَرعوي عن غَيِّهِ
ويطلبَ الغُفرانَ من عندِ الوَثَنْ ؟ !
هل هُوَ هذا ما تُسمّيهِ الوَطَنْ ؟ !
تُفٌّ على هذا الوَطَنْ !
وألفُ تُفٍّ مَرّةً أُخرى
على هذا الوَطَنْ !

★ ★ ★ ★

مِنْ بَعدِنا يَبقى التُّرابُ والعَفَنْ .
نحنُ الوَطَنْ !
مِنْ بعدِنا تبقى الدَّوابُ والدِّمَنْ ..
نحنُ الوَطَنْ !
إنْ لم يكُنْ بِنا كريماً آمناً
ولم يكُنْ محترماً
ولم يكُنْ حُرّاً
فلا عِشنا .. ولا عاشَ الوَطَنْ !

أحمد مطر ــ لافتات ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ــ العدد السادس عشر ــ مايو ١٩٩٢ م / ذو القعدة ١٤١٢ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

الإنتصار الأفغاني يعطي زخماً جديداً
٢

جاء الإنتصار الأفغاني في وقت تدهورت فيه العلاقات السعودية مع الفصائل الأفغانيّة ووصلت الأمور الى حدّ تهديدها بقطع المعونات .. والحكومة السعودية تخشى من ان يزاحمها النموذج الأفغاني ، وأن يؤدي الإنتصار الأفغاني الى دعم التيار الديني المعارض لها في الداخل ، كما تخشى من فقدان المرجعية الدينية التي كانت تتمتع بها .

الملك يخطط الإطاحة بوليّ عهده
٣٤

بعد الإعلان عن النظام الأساسي ، شعر وليّ العهد بأن مكانته كوليّ للعهد مهدّدة .. حيث أصبح للملك صلاحية تعيين وإقالة ولي العهد ، إضافة الى أن رئاسة الحرس الوطني أضحت توكل بأوامر ملكيّة . ويخطط جناح الملك فهد إزاحة ولي العهد عن رئاسة الحرس الوطني ، إذ أن هذه القوة هي التي تحفظ مكانة ولي العهد كملك قادم ، ليتم إبعاده عن كرسي المُلك نهائياً .

الصراع النجدي الحجازي
١٣

فشلت العائلة المالكة في إيجاد هويّة وطنية جامعة لسكان المملكة ، رغم مضي سبعة عقود على إلحاق اخر إقليم لسلطتها ، ولاتزال الأقاليم المختلفة شديدة الحساسيّة تجاه محاولات تذويب خصائصها الذاتيّة .. ترى ماذا سيكون مصير المملكة ووحدتها القائمة على أساس القوة والعنف ، إذا ما ارتفع غطاء القهر ؟ .. هل يفضّل السكان البقاء ضمن الوحدة الجغرافية ام يختارون الإنفصال ؟ !

الخارجية الأميركية وتقرير عن حقوق الإنسان في السعودية
٤٣

لاتزال إنتهاكات الحكومة السعودية مستمرة لحقوق مواطنيها الأساسيّة .. ويأتي تقرير الخارجية الأميركية السنوي والذي يعدّ خصيصاً للكونغرس لتقرير المساعدات المادية لدول العالم .. يأتي تقرير الخارجية هذا في كلّ عام ليؤكّد كلّ مرّة ان السلطات السعودية تعامل مواطنيها ورعايا الدول الأجنبيّة في أراضيها معاملة غير كريمة .. في تقرير هذا العام إضافات جديرة بالإهتمام .

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON·D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

إنتصار المجاهدين الافغان يعطي زخما جديدا للحركة الدينية في المملكة

توفيق الشيخ

من سوء حظّ الحكومة السعودية ، أن انتصار المجاهدين الأفغان جاء في وقت تدهورت فيه علاقاتها معهم ، الى حدّ التصريح علناً بأنها متفقة مع الباكستان على منع قيام نظام حكم « أصولي » في كابل ، والى حدّ التلويح بورقة المساعدات التي تحتاجها الفصائل الأفغانية

ربما كانت الحكومة تتمنى لو ان انتصار المجاهدين الافغان قد تأخر بعض الوقت او تقدم بعض الوقت ، كيلا تجد نفسها في وقت انتصارهم فاقدة لاوراق الضغط التي كانت مفيدة في تحديد مسار الثورة الافغانية التي اصبحت الان دولة .

ثمة من يعتقد ان الحكومة السعودية قد اصيبت بسوء الحظ منذ ان قرر الرئيس العراقي اجتياح الاراضي الكويتية فجر الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، وقد تبعها هذا القدر فأفرغ مضمون القوة الذي كانت تتمتع به سياساتها الخارجية فيما مضى من السنين .

على ان هذا التفسير الذي لا يخلو من الطرافة ، لا يعكس سوى واقع ما يحدث ، لكنه لا يوضح العلل التي أصيبت بها سياسة المملكة الخارجية منذ اندلاع ازمة الخليج ، وحوّل الجهاز الحكومي الموكل بها الى ادارة لحساب الخسائر بعد ان كانت تعتبر بين اكثر السياسات نشاطا وتاثيرا .

لقد انتصر الافغانيون بعد ان تدهورت علاقاتهم مع الحكومة السعودية ، التي تحولت في انظارهم من عضد رئيسي لجهودهم الى مجرد دولة حليفة للغرب تحاول فرض التوجه الغربي عليهم ، وهو الامر الذي لم يزهد الامير تركي الفيصل رئيس ادارة المخابرات في توضيحه خلال زياراته المتكررة لباكستان ، والتي اوضح فيها بجلاء ان السعودية متفقة مع الباكستان على منع قيام نظام حكم (اصولي) في كابل ، واذا كان لا بدّ من مشاركة الاسلاميين .. فليكن في حدود معينة ، فالحكومة السعودية وحكومات المنطقة والغرب من ورائها ، لا تريد ان ترى ثورة اسلامية جديدة على النمط الايراني ، وتدليلا على جديته في الكلام .. فقد لوّح الامير تركي بورقة المساعدات التي تحتاجها الفصائل الافغانية في تنظيم اوضاعها الداخلية بعد العودة الى وطنها ، وبشكل عام في مرحلة اعادة بناء البلاد التي دمرتها حرب طالت نحو عقد من الزمن .

حقيقة الامر ان المملكة لم تواجه اخفاقات في سياساتها الخارجية كالتي واجهتها خلال السنتين الماضيتين ، فقد انهار حلفها القوي مع المجاهدين الافغان الذين استنكروا دعوتها للقوات الامريكية والغربية الى الاراضي المقدسة ، واستنكروا دورها المدهش في محادثات السلام العربية الاسرائيلية ، اضافة الى الاتجاه الجديد في السياسة السعودية نحو اضعاف الاسلاميين في كل مكان ، والذي ظهر جليا في موقفها قبيل وبعد الانقلاب العسكري في الجزائر ، اضافة الى موقفها المعادي بشدة لتنظيمات الاسلام السياسي في البلاد العربية .

على ان انتصار المجاهدين الافغان لا ينبغي ان يمر دون اخذ العبرة من تجربته ، فالسعيد من اتعظ بتجارب غيره كما في الاثر الشريف ، ونعتقد ان ثمة ثلاث قضايا تستحق التأمل بصورة خاصة .

الاولى : على الرغم من ان غالبية التنظيمات الاسلامية الافغانية قد سعت جهدها الى اخفاء تناقضها الفكري والسياسي مع الحكم السعودي طوال السنوات العشر الماضية ، حرصا على المكاسب التي تجنيها من وراء التحالف مع الرياض ، الا ان ذلك لا يغيّر شيئا من حقيقة ان هذه التنظيمات ، الرئيسية منها على الاقل ، تمثل امتدادا متلاحما من الناحية الفكرية والسياسية مع الحركة الاسلامية الحديثة ، التي تعتبر الاسلام التقليدي انحرافا عن الخط المستقيم ، وتنظر بعين الريبة الى ممارسات الانظمة التي تتبنى هذا النمط من الاسلام ، ولا يجهل احد ان الحركة الاسلامية بما فيها الفصائل الافغانية تصنف الحكم في المملكة

باعتباره علمانيا او ساعيا بجد نحو العلمنة ، ويستدلون على ذلك بالسياسات الرسمية على المستويين الخارجي والداخلي وبرأي علماء الدين السعوديين الذين يتبنون هم ايضا هذا التحليل .

ان هذا هو السبب الذي شجع بعض جماعات المجاهدين على ايواء المنفيين السعوديين ودعمهم وحمايتهم ، وهو الذي شجعهم على الوقوف في الطرف المخالف للموقف السعودي خلال ازمة الخليج ، ثم اعلانهم رفض خطة سلام الامم المتحدة على الرغم من وقوف المملكة بحزم الى جانبها وضغوطها على قادة المجاهدين للقبول بها .

ان الحكومة السعودية تواجه اليوم منافسا ايديولوجيا ، يقوم عمله على قاعدة التشكيك في النهج الايديولوجي للحكم السعودي ، وبالتالي فانه يشير بوضوح الى فساد القاعدة التي يدعي النظام انه يستمد منها مشروعية استمراره .

الاسلام السياسي كدعوة وقاعدة في صناعة الموقف ليس مخلوقا جديدا ، بل هو موجود بكماله في ثنايا الفكر والتاريخ الاسلامي .. والذي حدث في هذا العصر هو انبعاث لذلك الرصيد الكامن ، في سياق الانبعاث الشامل للاسلام .

الثانية : ان هذا الجانب من الاسلام هو في حقيقته اعلان بتحدي الانماط الاخرى التي ينسب اليها الاسلاميون المعاصرون المسؤولية عن تدهور الامة الاسلامية ، كما انه اعلان بتحدي البدائل الاخرى السياسية ، ومع الاخذ بعين الاعتبار ان العالم كله يمر في حالة تغيير للنظام السياسي والاجتماعي ، فان الحركة الاسلامية الحديثة في المملكة ستصبح اكثر جرأة على طرح نفسها كبديل سياسي ، لا تقتصر مطالبيها على اصلاح النظام القائم .

لقد كانت هذه الحركة تواجه ازمة النموذج في الماضي ، اما اليوم .. فالامر لم يعد كذلك ، لقد نجحت الحكومة السعودية الى حد بعيد في عزل الحركة الاسلامية (السنيّة) عن ايران ، واستطاعت اقناع الناس بان النموذج الايراني (الشيعي) في الاسلام ليس هو النموذج الذي ينبغي الاحتذاء به في المملكة بالنظر الى الفارق المذهبي ، ولم يكتشف الاسلاميون السعوديون النموذج السوداني الا حين تأزمت العلاقات بين المملكة والسودان ، ولذلك لم يتح لهم فرصة التفاعل مع هذا النموذج ، اما بعد الانتصار الافغاني ، فان الامر سيكون مختلفا .. فالتفاعل الشعبي منع نشاط المجاهدين الافغان يرجع الى بداية الجهاد في تلك البلاد ، كما انه لا توجد اي عوائق حقيقية مذهبية او غيرها تقطع الطريق على انتقال التاثيرات النفسية والفكرية .

ان امتلاك القوة والسلطة والانتصار تعطي زخما اضافيا للفكرة ، وترفع النموذج من مستوى المقارنة مع غيره الى مستوى المثال الذي تقاس به الاشباه والنظائر ، ونعتقد ان المضمون الديني السياسي للحركة الافغانية سينعكس بقوة على تفكير الاسلاميين السعوديين وعلى مستوى تطلعاتهم وتقديرهم لمكانتهم وامكانياتهم ، وبالتالي تحديد الاهداف التي يسعون نحوها .

ويأتي هذا التطور في الوقت الذي يتصاعد شعور الاسلاميين في المملكة بان نظام الحكم الذي اصدره الملك في مارس الماضي وضع كاطار للانتقال بالبلاد الى العلمانية ، وهم يتحدثون عن مجلس الشورى الموعود في سبتمبر المقبل باعتباره سيكون مجلس استبدال الشريعة بالقوانين الوضعية ، ولذلك فهم يظهرون حماسة اكبر لتثبيت وجودهم على الصعيد الاجتماعي ، بعد ان يئسوا — كما قال احد البارزين فيهم — من مناشدة الحكومة ودعوتها للعودة الى الصراط المستقيم .

ان هذا الاتجاه الى المجتمع بدل السلطة ،

الفصائل الأفغانية تجنّبت إظهار تناقضها الفكري والسياسي مع الحكم السعودي حرصاً على المكاسب ، ولكنها في واقع الأمر تعتبره علمانياً أو ساعياً الى العلمنة ، ولذا ألجأت فصائل المجاهدين المنفيين السعوديين ودربتهم على السلاح

كان السلفيون في المملكة يبحثون عن نموذج، والإنتصار الأفغاني سيعطي زخماً للحركة السلفيّة في المملكة، وسيشكك ذلك الإنتصار في النهج الأيديولجي للحكم السعودي وفي المرجعيّة الدينيّة المدعومة بأموال البترول والتحالف مع الغرب

سيؤدي بالضرورة الى تصاعد دور واهمية الحركة الاسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية في المملكة، وهو امر اصبح اليوم حتميا، بالنظر الى فشل محاولات الاصلاح التي قام بها شخصيات ليبرالية واخرى من التيار الديني التقليدي، لقد اظهرت الحكومة عجزا مفرطا في معالجة مطاليب مؤيدي التيار الديني بصورة مرضية على الرغم من وعود كثيرة بذلت خلال ازمة الخليج وبعدها.

ان انتصار نمط الاسلام السياسي في بلد ثالث بعد ايران والسودان، سوف يعطي دفعة جديدة من الحماس لمؤيدي هذا النهج في داخل المملكة، وبالتالي سيزيد في رصيد صراعهم ضد الحكم، هذا الصراع الذي ازداد اوارا منذ ازمة الخليج ومارافقها من ذيول، ومن المتوقع ان تواجه الحكومة مصاعب اضافية على الصعيد الامني مع استمرارها في تجاهل القوى الجديدة في المجتمع واصرارها على خنق الاصوات المعارضة والاستبداد بالرأي.

الثالثة: خلال صراعها مع الحكم الناصري في الستينات عرضت الحكومة السعودية نفسها باعتبارها حامية الاسلام، وحينما انتصر الاسلاميون في ايران في نهاية السبعينات عرضت الحكومة نفسها زعيمة للدفاع عن العروبة ودعمت الرئيس العراقي في حربه ضد ايران، وحينما تصاعد دور حركات الاسلام السياسي تبنّت الحكومة موقف الحرب على الحركة الاسلامية.

وفي كل هذه الاحوال كان الاسلام الذي تحرص على اظهاره هو الاسلام الظاهري الذي لا يتناقض مع التبعية للغرب وبيع البلاد، ثروتها واستقلالها مقابل تثبيت العرش، وقد ادى هذا التقلب الملحوظ في التوجه الى فقدان الثقة من جانب مسلمي العالم، والاسلاميين السعوديين بالسلطة وبدعاواها الاسلامية.

واذا كان الاسلاميون العرب وغيرهم قد ظنّوا في ما سلف من الزمن ان ثمّة بقايا من الاسلام مازالت تدبّ في الجسد المتهالك، فسعوا الى تحالف مع الحكومة طمعا في ان يستقووا بها ويمنحوها القوة، فان اي حركة اسلامية لم تعد اليوم في هذا الوارد، وبالتالي فان مكانة الحكومة السعودية على الصعيد الديني قد انتهت ولم تعد تختلف في نظر الناس عن اي من الحكومات الاخرى اللادينية.. بدءا من امير المؤمنين في المغرب، الى الجنرال بن علي في تونس، مرورا بكل الاخرين شرقا وغربا.

وعندما ياتي انتصار المجاهدين الافغان في هذا الوقت، فانه سيعطي دفعة اخرى قوية للباحثين عن مرجعية اسلامية جديدة، غير خاضعة لسيطرة اموال البترول وامتداداتها واشكال العلاقات التي تنشأ عنها، وهو من ناحية اخرى سيضفي مزيدا من المصداقية على دعاوى الاسلاميين، كما سيشحنهم بالثقة في امكانية الغلبة على التحديات التي تواجههم في صراعهم ضد الأنظمة.

من المنطقي حينئذ ان تعيد الحكومة النظر في سياساتها السابقة تجاه الحركة الدينية في المملكة، والتي قامت اساسا على التهوين من اهميتها واستبعاد احتمال التواجه معها في صراع مباشر، واحيانا التعويل على حلول جزئية مثل استرضاء بعض رموزها ببعض المكاسب الوقتية او الصغيرة.

وفي اعتقادنا ان حل المشكل بين الحركة الاسلامية في المملكة وبين الحكومة لا ينفصل عن حل الازمة السياسية التي تعيشها البلد ككل والتي تتمثل في حال الاحتقان السياسي والاجتماعي الناشيء عن الاستفراد بالراي وسياسة التسلط التي تتبناها الحكومة.

المحاور الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة

عبد الأمير موسى

الى أين تتجه السياسة الخارجية للمملكة ؟ .. لقد حدث إنقلاب في التوجهات السعودية الخارجية منذ أزمة الخليج ، قد يكون بعضها محكوم بمخلفات الأزمة ومواقف الدول المختلفة منها .. ولكن هناك توجهات بدأت تشكل ثوابت جديدة في السياسة الخارجية للبلاد .
في المقالة التالية ملامح للتوجه السياسي الخارجي للمملكة للفترة القادمة .

حدثت تحولات شبه إنقلابية في سياسة المملكة الخارجية ، سواء من حيث التوجهات أو من حيث الأساليب والأهداف . ويمكن رصد هذا التحوّل في المحاور الأربعة التالية :

محاربة الأصولية الإسلامية

منذ أزمة الخليج أصبحت محاربة ما يسمّى بالإصوليّة الإسلامية في الخارج كما في الداخل ، هدفاً من أهداف السياسة الخارجية للمملكة ، يدلّنا على ذلك المواقف الصريحة للمسؤولين السعوديين ونهج الإعلام الحكومي .. أما مبررات هذا النهج فيمكن حصرها في النقاط التالية :

١ ــ إن النظام السياسي في البلاد تحوطه مخاوف من نمو التيار الديني الأصولي في الداخل ، حيث كشفت أزمة الخليج الأخيرة عن إنشقاق واسع بين التيار الديني الذي نما في الأحضان الرسمية ، وبين العائلة المالكة .

٢ ــ في النظام الدولي القديم ، أنيط بالعائلة المالكة دور محاربة الشيوعية وامتداداتها في العالم العربي والإسلامي ، بل وفي كل مكان أمكن للنظام السعودي الوصول اليه . وبانهيار الشيوعية في أوروبا وفي معقلها الأساسي وتفكك النظام السوفياتي ، من المنتظر ان يتقلص إهتمام وإعتماد الغرب على العائلة المالكة في هذا المضمار ، ولكن هناك موضوعاً لازال يشغل بال الغرب ، وقد أعلن عنه في أكثر من مناسبة ، بأن الحرب القادمة هي مع « الإسلام » وموجة الإصولية التي أطلقها ، كما عبرت عن ذلك مارغريت ثاتشر ــ رئيسة الوزارة البريطانية السابقة ــ كما عبر عن الأمر نفسه أكثر من مسؤول غربي . وكان لدى نظام العائلة المالكة بعض الحرج فيما مضى من الإنسياق الكامل وراء دعوى « محاربة الإصولية الإسلامية » ، وإن كان يميل الى ذلك فعلاً ، وقد ظهر هذا بصورة خجلة في التشهير بما أسمي بـ « التطرّف الديني » طيلة عقد الثمانينات ، ولكنه ــ وبعد أزمة الكويت ــ وجد لها الأعذار في إعلان حرب مكشوفة ضدّ الحركات الإسلامية ، وقد عبّر عن هذا في وسائل إعلامه ، وفي تصريحات المسؤولين ــ خاصة الأمير تركي الفيصل ، المسؤول عن الإستخبارات السعودية في الخارج ــ .

٣ ــ ان المملكة وهي تعتبر نفسها رائدة لتطبيق الشريعة الإسلامية ، وفي بعض الأحيان تدعو الى تطبيقها بشكل جزئي في بلدان عربية وإسلامية كتصدير للنموذج ، حريصة على ألاّ يظهر نموذج حكم ديني ينافس مكانتها ويكون مركز إستقطاب للنشاط الديني في العالم الإسلامي . ويمكن إلفات النظر الى دوافع دعم الحكومة السعودية للمجاهدين الأفغان قبل سقوط الشيوعية ، ثم تقليص دعمها للتيارات الأسلامية وتبني إطروحات شبه علمانية للحكم القادم ، إنما كان بدوافع محاربة الشيوعية ، وليس من أجل تطبيق حكم إسلامي في أفغانستان ، فلما سقطت الشيوعية ، لم تعد الحكومة مهتمة كثيراً بمستقبل الحكم هناك ، وهي تسعى لحل الموضوع بأي طريقة كانت ، حتى وإن كان الحل يتضمن بقاء نجيب الله في الحكم .

الى أين تقود المملكة سياسة محاربة ما تسميه بـ« التطرّف الديني والأصولية » ؟ .

سواء كانت الدوافع وراء مواجهة الحركات الإسلامية خارجية أم داخلية ، فإن مما لا شكّ فيه أن هذه المواجهة خطرة للغاية ، لأسباب عديدة أهمها :

أ ــ أن مصادمة الحركات الإسلامية تعني مصادمة تيار عريض في الشارع العربي والإسلامي وداخل المملكة يؤيد تلك الحركات ويدعمها .

ب ــ إن من شأن هذه المواجهة أن تعزز مقولة « علمانية » النظام ، وبالتالي ترفع عنه الغطاء الشرعي بشكل كلّي ، وهذا بحدّ ذاته يشكل تحدياً خاصاً ، حيث أن النظام الحالي وإن كان يسعى لبديل لشرعيته ، فإنه سيقع في مشاكل عديدة نتيجة التبدّل ، كما سيقلص من نفوذ المملكة خارجياً ، وهي التي اعتمدت منذ زمن غير قصير على الدعاوى الدينية وخدمة الحرمين الشريفين في تحقيق أهدافها الخارجية .

ج ــ لقد أصبح التيار الديني في العالم الإسلامي أحد الثوابت السياسية فيه منذ عقد على الاقل ، وقد وصل الى الحكم أنظمة دينية ، وإن مواجهة المدّ الإسلامي يجعل المملكة في مواجهة الكثير من الأنظمة ، فاليوم إيران والسودان وفي الغد الجزائر وأفغانستان ، وبعد غد في العراق ، وهكذا . بينما كان ينبغي التعامل بواقعية مع المتغيرات في المنطقة والعالم ، والإنتظار ــ طالما أن هذا ما يريده النظام بالفعل ــ الى أن تمرّ الموجة ، خاصة وأن حرب « الإصولية » التي ابتدعها الغرب ، تختلف كثيراً عن حرب ومقاومة « الشيوعية » التي كانت نهجاً اساسياً للنظام طيلة ثلاثة عقود مضت .

الصدامية والمواجهة

منذ أزمة الخليج ، بدا المسؤولون في المملكة شديدي العصبيّة والمزاج ، فطبعوا سياسة البلاد بطابعها ، غير ابهين بمصالح البلاد والعباد ،

وانتهجوا سياسة صدامية للغاية مع الدول التي لم تقف معهم في أزمة الخليج الأخيرة .. وخلال العامين الماضيين أصبحت الصدامية والمواجهة إحدى علائم السياسة الخارجية للمملكة ، وهو أمر لم تعرفه منذ زمن بعيد ، خاصة وأنها لم تكن ضد نظام واحد بعينه ، كما كان مع مصر عبد الناصر ثم مع ايران ما بعد الشاه .

هناك من يقول بأن حالة الصدامية في السياسة الخارجية للمملكة آنيّة ، وأنها ستعود الى ما كانت عليه ، ولكن لا يبدو حتى الآن — ومن خلال تصريحات المسؤولين السعوديين — أنهم سيعتمدون سياسة التسامح والتركيز على أخطائهم قبل أخطاء الآخرين ، خاصة وأنه لم يظهر حتى الآن وبعد نحو عام من انتهاء الأزمة أن المعنيين قادرون على طي صفحات الماضي بكل ماسيه رغم أنهم شاركوا في صنعه كما الآخرون .

لقد توسّعت المملكة في ممارسة إسلوب الحساب والعقاب ، بعد أن كان منهجها يعتمد على المداراة والإحتواء ودبلوماسية « دفتر الشيكات » ، وهي سياسة تمثل النقيض ، وربما كان رد الفعل سبباً أساسياً في خلقها ، وإذا كانت السياسة الأولى قد ثبت في أهم الجوانب عدم توازنها ، فإن التحول الى سياسة النقيض ، يعدّ عملاً أخرقاً بكل المعايير .

ولعلّ ملاحظة تراجع النفوذ والتأثير السعودي في السياسة الخارجية ، خليجياً وعربياً وإسلامياً ، تعطينا فكرة واضحة الى ما يمكن أن تؤدي إليه السياسة الخارجية بنهجها الصدامي الحالي ، والتي وصمها مسؤول عربي بأنها سياسة خرقاء ، خاصة وأنها أضعفت المملكة في حلبة المنافسة المتصاعدة بين الأقطاب المؤثرة الأخرى في صناعة سياسة الشرق الأوسط ، وبالخصوص « مصر وإيران » .

على الصعيد الخليجي ، قامت المملكة — وفي خطوة غريبة من نوعها — بتهديد النظام القائم في قطر ، وقد كان من أشد حلفائها ، ولوحت بإسقاط الشيخ خليفة آل ثاني بالإعتماد على أجنحة أخرى من العائلة الحاكمة ، مما دفع الحكم القطري الى تعزيز صلاته بإيران « التي يقال بأن جهاز إستخباراتها سلّم المسؤولين القطريين تفاصيل كاملة عن الإنقلاب العائلي الأبيض الذي كانت تعدّه السعودية » ، حيث وقعت مع الأخيرة عقوداً مشتركة بلغت قيمتها ثلاثة عشر مليار دولار ، وكان لزيارة وزير الدفاع الإيراني للدوحة صدىً غير محمود في الدوائر السعودية ، وتبع ذلك أن قام أمير قطر ، وبعد انتهاء القمة الخليجية مباشرة بزيارة لدمشق ، ربما كانت لذات الغاية .

في مرحلة ما بعد الأزمة ، كان ينتظر ان تشتدّ اللحمة بين دول مجلس التعاون في ظل هيمنة سعودية شبه مطلقة ، ولكن الذي جرى أشبه ما يكون بمحاولة تفكك للمجلس نتيجة السياسة التي يصمها زعماء الخليج الآخرون بالعدوانية من جانب المملكة ، فإذا أضفنا الى التقارب الإيراني القطري ، التطور الكبير في العلاقات مع عمان والامارات ، فإن النفوذ السعودي في دول الخليج يبدو متراجعاً ، والمملكة لم تخف حساسيتها من الهجمة الدبلوماسية باتجاه تعزيز علاقاتها بدول العالم العربي ، وما محاولاتها المضنية وضغوطها الشديدة على شركائها في مجلس التعاون لإقناعها بإبعاد إيران من أية ترتيبات أمنية للخليج — كما ظهر في قمة المجلس الأخيرة ، حيث كانت المملكة المعترض الوحيد على إدخال إيران ضمن المنظومة الأمنية الخليجية — إلا دليلاً على ما ألمحنا اليه .

وفي الوقت الذي تقود المملكة فيه الجهد الأساس لإسقاط نظام صدام حسين في العراق وبشكل علني وواضح ، وهو نهج هجومي على أية حال ، نظراً لما يحمله سقوطه من تأثيرات شديدة على الوضع السعودي ، فإن من المتوقع أن يكون لإيران — وربما سوريا أيضاً — تأثيراً أكبر على الداخل العراقي ، فيما لو تكللت مهمة إسقاط نظام صدام بالنجاح .

لا تزال المملكة مصرّة على معاقبة الدول العربية التي وقفت مع العراق ، وقد أدّى هذا الى قيام تلك الدول بترتيب علاقاتها وحماية مصالحها ، كما لو لم تكن المملكة موجودة ، فانخرط بعضها في علاقات وثيقة مع ايران ، بدت في بعض الأحيان وكأنها من أجل إغاظة العائلة المالكة ، كما هو بالنسبة للأردن واليمن ، في حين تعتبر العلاقات بين السودان وإيران إستراتيجية ، ذلك أن النظام الحاكم في السودان يشعر بالعزلة المفروضة عليه من الغرب ومن مصر والسعودية ، وهو مهدد من أكثر من نظام ، مصر مثلاً التي أعلنت عن استيائها الشديد لزيارة رفسنجاني الأخيرة للخرطوم ، والمملكة التي اتهمها قادة سودانيون بارزون بأنها تقوم في الوقت الحالي بدعم غارانغ ، واستطاعت إيران إيجاد نموذج مختلف من العلاقة يرضي الأطراف المتقابلة ، فهي تقدم معونات غير عينية ، من خلال مشاريع مشتركة في كثير من الأحيان ، قادرة على ديمومة العلاقات السياسية من خلال المصالح المتقابلة . حدث هذا مع السودان ومع اليمن ، التي زارها رئيس مجلس الشورى الإيراني الشيخ مهدي كروبي ووزير الخارجية ولايتي .

لقد كان تراجع النفوذ والتأثير السعودي خلال العامين الماضيين ، مترافقاً مع حملة دبلوماسية تقودها ايران ، منذ إيقاف حرب الخليج الأولى ، لتعزيز علاقاتها العربية ، وإيجاد موقع متميّز لها بين دول العالم الإسلامي ، ولعلّ الإهتمام الإيراني بالمؤتمر الإسلامي الذي عُقد في دكار أحد دلالات هذا الأمر .

إن ما تحتاجه المملكة في الوقت الحالي ، هو أن تكتفي بما تحقق من عقاب للدول التي لم تلتزم بموقفها في أزمة الخليج الأخيرة ، وأن تبدأ مرحلة من التسامح وتغليب المصالح على العواطف والانفعالات ، وهناك أكثر من يد ممدودة إليها لم تلق حتى الان من يمسك بها . كما أن المملكة بحاجة الى وضع أسس جديدة في علاقاتها الخارجية ، غير سياسة « دفتر الشيكات » وغير سياسة الحساب والعقاب ، والصدام العنفي والمواجهة الحادة .

تراخي الإهتمام بالقضايا الإسلامية

لم يعد الهدف من النشاط السياسي الخارجي السعودي ، تعزيز مكانة المملكة وإيجاد نفوذ لها داخل بلدان الشرق الأوسط والعالم الثالث ، كما كان في مرحلة السبعينات والثمانينات ، بل أصبح الهدف النهائي يصب في حماية الداخل بعد التغيرات الكثيرة والتي ينتظر المزيد منها في الجوار الإقليمي أو في الوضع الدولي .

لقد كانت المملكة تستشعر فيما مضى الخطر الإقليمي بأكثر من مخاطر الداخل ، ولكن في هذه المرحلة بالذات — وبعد تجربة صدام حسين الفاشلة — برز خطر الداخل أكثر من أي وقت مضى ، ولعلّ هذا يكون أحد أسباب إنكفاء نظام الحكم على معالجة المخاطر التي تتهدده في الداخل ، وإهمال أو إغفال القضايا الإسلامية التي تبناها ردحاً من الزمن . بالطبع فإن الإنكفاء له أكثر من تفسير ، ويمكن هنا إيراد إنسياق الحكم مع التصورات الأميركية كوجه من الوجوه ، خاصة وأن المملكة مطالبة في الوقت الحالي بتسديد فاتورة حرب صدام ، سياسياً أيضاً وليس إقتصادياً فحسب .

لقد ضعف الإهتمام بالقضايا العربية والإسلامية « فلسطين — الصومال — اريتريا — أفغانستان — وحتى الجمهوريات الإسلامية السوفياتية » ، وبالطبع فإن اهتمام الحكم كان في الماضي يتسع كثيراً ، أما في الوقت الحالي فإن الأولويات تبدا بتلك التي لها مساس بالوضع السعودي ، أو بالإهتمام الأميركي كما في حضور مؤتمر السلام في مدريد ، وفتح خيط من العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يمكن ملاحظة ذلك في تجميد المساعدات الحكومية عن المجاهدين الأفغان ، والضغط عليهم من أجل القبول بالحلّ السلمي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأميركية .

التغيرات في السياسة الخارجية للمملكة خطيرة ، ونتمنّى أن تكون تلك التغيرات آنيّة ، وأن تستقبل المملكة عامها الجديد بتبني رؤية واضحة ومنهج قويم ، قائم على النقد الذاتي والمراجعة لأخطاء الماضي ، حتى لا تستثيرها الإنفعالات ولا تتحكّم في القائمين عليها الروح المتعالية والمصالح الضيّقة ، ولا تعبث بها روح التساهل والسذاجة الى حدّ التنازل عن مصالح الشعب وإهدار قيمة البلاد ومكانتها .. ذلك ما نتمنّاه ، ونتمنّى أيضاً أن لا تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ! .

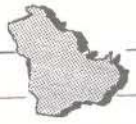

تركي يكسر طوق الصمت

عليهم أن يتغيروا أو يرحلوا

طولبتُ بأن أتكلّم بغير ما أؤمن فرفضت

في تصريح جريء انتقد فيه بصورة مبطّنة سياسة الملك فهد الداخلية والخارجية .. قال الأمير تركي في مقابلة أجرتها معه صحيفة « العرب » اللندنية الصادرة في الرابع والعشرين من ابريل الماضي بأنه ليس أمام الحاكم خيار ، وأنه ليست هناك قوة تسنده ضدّ إرادة شعبه . ووصفت تصريحات الأمير تركي بأنها جاءت لكسر طوق الصمت الذي التزمه الامير طيلة السنتين الماضيتين .. وقد تحدث الأمير بصراحة عن المشاكل الكبرى الناجمة عن التطورات السياسية الخطيرة التي شهدتها البلاد والمنطقة منذ أزمة الخليج والتي صفها الامير تركي بأنها « بلغت حدا لا يطاق ، ولا يمكن القبول به ، وهذا ما دفعني للحديث والخروج على الموقف الذي ألزمت به نفسي » .. وقد فسّر مراقبون تصريحات تركي بأنها تحمل تهديدات مبطّنة للملك فهد وأشقائه الذين حاولوا تحجيم دور الأمير وممارسة شتى الضغوط ضدّه .

وحينما سئل تركي عن سبب صمته قال : « شتان بين الامس واليوم .. السكوت كان أصعب كثيراً من الكلام .. لقد طولبت بحكم الولاء والعشيرة والمصلحة أن أتكلّم بغير ما أؤمن به فرفضت ، وقلت اذا تكلمت فلن يكون كلامي بصالح الخطأ ، فساعدوني على الصمت حتى لا أخرج على قواعد التزمت بها وخرجتم عليها ، فوافقوا بداية .. ولكنهم عادوا يضغطون لأن صمتي فسّر ضدهم — المقصود ضدّ الملك وأشقاءه — ، ولكني لم أستجب وهنا فتحت علي جبهات غير مباشرة ، وبأساليب خارجة على مسلكياتنا ، فصمدت لها متحملاً كل عبئها النفسي الباهظ . وكنت أميناً بالتزام خط الصمت بكل تفسيراته ومضاعفاته حتى تبين لي أن المسألة متصاعدة ونقطة الزيت تتسع » .

وعن الحكام ، وعلى طريقة : إيّاك أعني واسمعي يا جارة ، قال الامير : « لو صدق العزم فليس أمامهم خيار . فليس هناك قوة تسندهم ضد ارادة شعوبهم التي هي من ارادة الله .. والقائد الحقيقي هو من يتبع شعبه وليس العكس .. والرسول العظيم كن لا يصدر حكماً الا بعد أن يجمع عليّه الصحابة . تلك هي القاعدة الصحيحة للقيادة والحكم .. فالحاكم هو عقل واحد والأمة ملايين العقول ، لذلك فحكمها أصحّ ورؤيتها أدقّ وأشمل . لذلك فعلى من يريد البقاء أن يصحّح وضعه بالنسبة للامة ، وأن يكون خادمها وليس المتسلط عليها . واذا لم يفعل فحكم التاريخ صارم . وها قد تحركت عجلاته بأحداثه المتسارعة ، وهذه الحركة لن تكون لصالح من يقفون فوق القضبان . فالتغيير يجب أن يكون فورياً وبالحجم الكافي ، وليس أقل من المطلوب ، وبعد فوات الوقت كما هي العادة » .

وفهم المراقبون من تصريح الأمير تركي أنه يريد تغييراً حقيقياً في الحكم ، وقد كان ذلك أحد أهم أسباب خلافه مع إخوته ، كما يقول مقربون منه ، وأن الإصلاحات التي أعلنها الملك فهد جاءت أقل من المطلوب وبعد فوات الوقت ، وهو يتوقع أن تدهم حركة التغيير رؤوس النظام الرافضين للتغيير .

وتمنّى الامير تركي أن يستجيب الملك وأشقاؤه « لنداء الامة فيوفروا الكثير من الوقت والماسي . وأن تتضافر عناصر الاصلاح وتغلب وجهة نظرها بشكل عقلاني ، وهذا ممكن ، ولو حدث فانه سيكون بداية التوفيق .. واذا لم يكن فهي الاعاصير التي تخلف وراءها دماراً مكلفاً نتمنى أن تتلافاه شعوبنا لصالح المستقبل الذي سيواجهه أحفادنا » .

وانتقد الأمير السياسة الأميركية ضد البلاد العربية ، ونددّ بالحكام الداعين للصلح مع اسرائيل محذراً بأنه « عندما تصل الامور للحد الذي وصلنا اليه .. عندما يصبح الموت حياة والحياة اكثر مرارة من الموت ، فلا كلام هنا عن ردود فعل يخاف منها الناس .. هل ننتظر حتى يفرض علينا ذل العبودية في مملكة صهيون ؟ . بعض الاصوات تعلو مرحبة بذلك ومبشرة به .. ولكنها لن تجرؤ اذا ارتفع الصوت الحقيقي للاغلبية الصامتة ، والمنطوية على الايمان بعزتها وكرامتها ودورها الذي خصها به الله تعالى .. هذه الشرارة لم تزل موجودة في كل قلب ، وهذا ما يجعل المؤمن متفائلاً واثقاً بنصر الله في كل الظروف .. اننا أمة محصنة ضد اليأس ، والا لما تحملنا البقاء في حالة حرب استمرت قرابة عشرة قرون » .

ورأى الأمير تركي أن الإنسان في المنطقة العربية يرفض أن يكون كبش فداء لنظام دولي جائر وقوة إقليمية مفتعلة ، ورأى أن الوحدة العربية القائمة على قاعدتي العروبة والإسلام هي خشبة النجاة لعموم العرب ، وبها يمكن التصدي لعدوانية النظام العالمي والإقليمي ، وطالب الأمير تركي بأن يكون للمواطن دورا وأن يعبّر عن إحساسه الفردي بعمل جماعي .

وعن الامم المتحدة وقراراتها ، والارادة الدولية قال الامير تركي (أي أمم متحدة وأي ارادة دولية ؟ . أين هذه الامم المتحدة بمجلس أمنها ومختلف منظماتها من عشرات القرارات والادانات الصادرة بحق الكيان الصهيوني .. لماذا اختارت هذه الهياكل الحق العربي والكرامة العربية لتدوس فوقها ، والانسان العربي كي تدينه وتذله ؟ . إنها بهذا الموقف الازدواجي نزعت عن نفسها الشرعية بابتعادها عن المساواة بين البشر ، وأصبحت فوراً أحد ادوات الظلم ، أدانت نفسها ولا يصح الالتزام بقراراتها .. ويكفي لذلك إن أمينها العام الجديد ، يعلن على العالم بأن قرارات منظمته لا تلزم اسرائيل ! ، فهل نطالب بعد ذلك أنفسنا بالالتزام بها » .

ولقيت تصريحات تركي بن عبد العزيز صدى إيجابياً على أكثر من صعيد .. فلأول مرة يظهر صوت مخالف للسياسة السعودية الخرقاء الغارقة في التبعية للولايات المتحدة والعداء للدول العربية ، من بين امراء العائلة المالكة .. وقيل أن الملك فهد وأشقاءه انزعجوا من تصريحات شقيقهم ، وأنهم طالبوا الحكومة المصرية أكثر من مرّة بتشديد القيود بحقّه .

الخليج امريكي حتى آخر قطرة نفط !

الخليج ليس عربيا الآن ، ولا فارسيا ، بل هو امريكي بكل المعايير — واعتقد انه سيظل كذلك حتى آخر قطرة نفط خليجي .. كانت تلك مداخلة الباحث الخليجي عبد الخالق عبد الله من دولة الامارات العربية المتحدة في ندوة « تأسيس نظام عربي جديد » والتي اختتمت اعمالها في العاصمة التونسية مساء الخميس ٢٤ ابريل الماضي .

وفي رده على سؤال حول مكانة الخليج في النظام العالمي الجديد وكذلك في النظام العربي ، يقول الدكتور عبد الخالق : « انه لا يمكن تخيّل ٤٠٠ مليون سيارة تجوب شوارع مدن العالم وحوالي ٨٠٠ الف طائرة عسكرية ومدنية ، دون بترول الخليج .. كذلك لا يمكن تخيّل ٥٠ ٪ من الانتاج الصناعي العالمي دون نفط الخليج .. وهو ما ينطبق على الانتاج الزراعي العالمي الذي يعتمد على ١٢٠ مليون طن من الأسمدة المنتجة من نفط الخليج » .

ويورد الباحث الاماراتي جملة من الحقائق المذهلة منها ان الاحتياطات النفطية العالمية تتناقص الا الاحتياطات الخليجية فهي تتزايد ، بل ان اصغر بئر نفطي في اصغر امارة خليجية يوازي كل مافي الآبار الامريكية من نفط ! ! ، فحقل « زاكو » الذي يبعد عن بيت الباحث في امارة ابوظبي ٦٠ كيلو مترا يحوي ١٣٥ مليار برميل من النفط .. وهكذا فإن المنطقة الخليجية هي أكثر أهمية من واشنطن .. ولم يستبعد في مكان آخر اقدام الولايات المتحدة على استخدام القنبلة النووية لردع من يريد السيطرة على النفط الخليجي ، وهي لن تسمح لأي قوة دولية أو أقليمية بأن تهدد مصادر الطاقة في الخليج ، ومن هنا جاء ردع صدام حسين لانه تجرأ على ذلك .

وينهي الدكتور عبد الخالق مداخلته بالتأكيد على ان من يتحكم بنفط الخليج يحكم العالم اقتصاديا .

وقد ساد في المؤتمر النقد والاستياء من حكومات الخليج . وأجمع الباحثون على ان هناك تحيزا غربيا فيما يتعلق بالحقوق السياسية وحرية الانسان على الصعيد الخليجي ، مداراة لشيوخ النفط الذين لا يحبون ان يحاسبهم الغرب على استبدادهم وترفهم ، وحمل الدكتور خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية على الانظمة الخليجية مؤكدا ان هذه الانظمة التي تعمل على الحفاظ على امنها من خلال عقد الاتفاقيات مع امريكا تشعر بأنها تنام على مخدة امريكية ولكنها تحلم بكوابيس عراقية ، وستضطر هذه الانظمة لاعادة النظر في صيغها الامنية وستلجا الى صيغ امنية عربية تكفل لها النوم المريح .

وشدد على اهمية أن تكون عروبة الخليج محل اهتمام المفكرين العرب حيث تجري الآن عملية افراغ المنطقة من العمالة العربية ، وقال أنه قد تأتي امريكا بعد عشر سنوات مثلا وباسم حقوق الانسان لتطالب بمنح العمالة الاجنبية الجنسية الخليجية ، مذكراً بأن نسبة المواطنين العرب في الامارات مثلا لا تزيد على ٢٠ ٪ من عدد السكان ! .

نصحت بوقف تسليح السعودية لأنها فشلت في اعداد جيش قوي

دراسة اوروبية : الحكم السعودي يتصرف بمستقبل البلاد بمنطق عائلي ، والخطر يأتيه من الداخل

قالت دراسة علمية سياسية وضعتها مؤسسة « بيرتللزمان » الألمانية ، وتحمل عنوان « اوروبا في عالم الغد » ، ان الخطر الذي يهدد حكومات الخليج داخلي ولم يعد خارجياً مشيرة الى رغبة الشعوب في هذه المنطقة الى تسنم دور سياسي وكسر احتكار الشيوخ له .

وقالت الدراسة التي أشرف عليها البروفسور « فرنر فايدنفيلد » وزميله « جوزف يانتج » من مركز البحوث السياسية في جامعة ماينز الالمانية ، أن الحاجة الى تغيير نظام الحكم السعودي بالغ الاهمية ، والى الآن استطاعت العائلة الحاكمة الامساك بزمام الحكم وتتصرف بمستقبل البلاد من منطلق عائلي وليس كحكومة مسؤولة . وتكمن نقاط الضعف في الحكم السعودي في دفع الاموال كخوة او لدافع الحماية في تعاملها والعالم العربي . أما مشاركة القوات السعودية في حرب الخليج فكان رمزيا لمنح الحكم السعودي اعتباراً ليس أكثر .

ولا ترى الدراسة أن بالامكان حصول تغيير في السياسة السعودية طالما النظام العائلي قائم . ولاحظت أنه الى الآن لم يصدر عن الملك فهد الا اعلانات شكلية — بالاصلاح — منذ حرب الخليج .

ويرى الحلفاء أن الاعتماد على العربية السعودية كحليف في المنطقة أمر يدعو لطرح العديد من الاسئلة ، فالولايات المتحدة فشلت الى اليوم في محاولتها جعل العربية السعودية زعيمة للعالم العربي ، وكذلك العالم الاسلامي ، ووصفت الدراسة علاقة النظام السعودي بالعملية الديمقراطية في العالم العربي بأنها بعيدة .

ونصحت الدراسة الاوروبية بأن يعارض الغرب اسلوب تفرد العائلة الحاكمة بالسلطة واستبدادها لأنه لن يخدم مصالحه في المنطقة على المدى البعيد . كما أصرت الدراسة على وقف تزويد الحكم السعودي بالاسلحة كونه فشل في اعداد جيش سعودي قادر على الصمود أمام أية أخطار قادمة من الخارج ، وقالت « ان الحكم السعودي يدرك بوضوح أن الاخطار المحدقة به قادمة من الداخل » .

تدويل الحرمين .. في الصحف المصرية والحكومة السعودية تتدخل لوقف صحيفة معارضة !

دعا علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة المعارض الى تدويل مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة . وطالب في سلسلة مقالات نشرت له في صحيفة « مصر الفتاة » الى اشراف اسلامي على المدينتين المقدستين اللتين تخضعان لهيمنة السلطة السعودية التي تمنع اي لقاء بين المسلمين وتسعى لتفريغ المناسك المرتبطة بهاتين المدينتين من محتواها الديني المتضمن وحدة المسلمين ورص صفوفهم واتفاقهم وتلاقيهم على هدف واحد ، وتسعى لبث الخلاف والتفرقة بينهم عبر مطبوعاتها ، وميليشيات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين يتصيدون الحجاج والطائفين حول الكعبة وقبر رسول الله وينعتوهم بالكفر والشرك .

وقد أحدثت تلك الكتابات ضجة في الوسط الاسلامي في مصر كون تلك المقالات عكست شعوراً يتعاظم كل يوم بضرورة اشراف علماء المسلمين على المدينتين المقدستين ومنع استغلالهما من قبل السلطات السعودية في التضييق على المسلمين . لكن الحكومة السعودية احتجت بشدة على هذه الكتابات وضغطت على السلطات المصرية لمنع علي الدين من الاستمرار في طرق هذا الموضوع ، وفي عدد الثالث عشر من ابريل وبينما كان العدد من مصر الفتاة في المطبعة فوجيء رئيس مجلس الادارة علي الدين أن مطبعة الاهرام ترفض طبع الصحيفة متحججة بأعذار فنية ، والحقيقة ان تلك الاعذار الفنية لم تكن سوى أمر المدعي العام المصري برفع مقال التدويل للأماكن المقدسة ، حيث لم يتمكنوا من فرض الامر مباشرة على صحيفة حزبية تتبع حزبا معترف به رسميا ، وتجمعه مع احزاب المعارضة وثيقة تضامن .

وفي سياق الضجة هاجم كاتب موالي للحكومة السعودية هو الشيخ حمزة دعبس هذه الدعوة ، وكتب مقالاً في جريدة النور بعددها الصادر في ٨ ابريل الماضي قائلاً « ولنا أن نتساءل ، ما المقصود بتدويل الحرمين الشريفين ؟ هل المقصود أن يخضع الحرمان الشريفان لادارة هيئة الامم المتحدة ؟ أم يخضعان لمجلس الأمن ؟ ولمن تظل خدمتهما في ظل التدويل المأمول للمسلمين والكافرين معاً ؟ أم للكافرين من دون المسلمين . وأي سند أو دليل تقوم عليه هذه الدعوة ؟ » .

« الاهرام » تطالب الاسرة الحاكمة بوقف نشر غسيلها « القذر » !

شهدت الصحف المصرية اواخر مارس وحتى منتصف ابريل الماضي حملة « اعلانات » اطرافها امراء سعوديين ومعارضين لهم من ذات الاسرة ، حيث نشرت مجموعة من

الصحف اعلانات تطالب الملك فهد الافراج عن محمد الفاسي نجل الشيخ شمس الدين الفاسي الذي اختطفته السلطات السعودية من الاردن في الثالث من اكتوبر الماضي ولا يزال معتقلاً في مكان سري في الرياض .

وقد وقع على تلك الاعلانات شخصيات دولية مما حدا بالاسرة المالكة الى نشر اعلانات تكذيب في عدد آخر من الصحف المصرية ، وازاء هذه الحملات انبرى بعض الكتاب في هذه الصحف او تلك لتأييد طرف او الدفاع عن آخر مما أحدث قضية رأي عام في مصر ، اضطرت الامير تركي بن عبد العزيز صهر الشيخ الفاسي الى الاعلان عن مؤتمر صحفي في الثاني عشر من ابريل لشرح وجهة نظره الخاصة حول الموضوع والذي يخالف فيه رأي إخوته بحدّة ، لكن المؤتمر الغي بعد تدخل الملك فهد شخصياً لدى الرئيس المصري حسني مبارك خوفاً من التشهير ، حيث كان من المتوقع ان يدلي الامير بتصريحات للضغط على اشقائه السديريين من أجل الافراج عن الفاسي ، وإحداث تغيير حقيقي في منهج الحكم السعودي الداخلي .

وكان آخر تلك الحملات الصحفية مؤتمرا صحفيا موسعا دعي له كبار الاعلاميين المصريين في ٢٣ ابريل رأسه محام امريكي ، وحضرته شخصيات حقوقية بينها جلال رجب المحامي المصري وعضو اتحاد المحامين العرب ، وسعيد السلمي ممثل منظمة « المادة ١٩ »التي تتخذ من لندن مقراً لها ، وهي إحدى المنظمات الدولية التي تبنت الدفاع عن محمد الفاسي .. وقيل أن هدف المؤتمر هو تشكيل ضغط عالمي على حكومة المملكة لحملها على الافراج عنه .

وبمناسبة الحديث عن القضية كتب سلامة أحمد سلامة في عموده « من قريب » في صحيفة « الاهرام » تحت عنوان « غسيل قذر » يقول : « تتعرض الصحف المصرية لموجة عاتية من الاعلانات مدفوعة الاجر تملأ صفحات كاملة وتدور حول نزاع عائلي داخل اسرة عربية كبيرة في احدى الدول العربية ، وقد تحول هذا النزاع العائلي الى حرب اعلانية بين فريقين متخاصمين داخل هذه الاسرة الكبيرة . بدأ يتناول اسرار العائلات وأسماء الزوجات ودخائل امور خاصة لا تهم احدا في العالم العربي غير اصحابها » .

وقال « ونحن لا نريد هنا ان نذكر اسم فلان هذا ولا الذين يقفون ضده ، حتى لا ندخل هذه المعمعة التي جعلت من الصحافة العربية والاجنبية ميداناً لنشر غسيل قذر ، والتي جعلت القراء في انحاء كثيرة من العالم وكل من تقع عينه على مثل هذه الاعلانات الغريبة والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصحافة يقلبون وجوههم ذات اليمين وذات الشمال ، وهم لا يصدقون عيونهم وآذانهم ويبدون دهشتهم ويتساءلون كيف ترى ترك العالم العربي معاركه المصيرية ونوازله ليغوص في هذا الوحل من التفاهات ؟ ..

وهل بلغت حرية الرأي والتعبير في وسائل الاعلام العربية أقصى درجاتها حتى تستخدم صفحاتها لمثل هذه الصراعات العائلية » .

الأفغان يهاجمون السفارة السعودية في كابل

اقتحم نحو ٤٠ رجلا مدججين بالسلاح ومقنعي الوجوه السفارة السعودية في العاصمة الأفغانية صباح الثاني عشر من مايو ، ونهبوا كل ما فيها من محتويات قيّمة إضافة الى سيارتين تابعتين للسفارة ..

وقد تكتمت الحكومة السعودية على خبر الهجوم ، ولم تشر له الوسائل الإعلامية السعودية جميعها حتى تلك المحسوبة على السعودية ومن بينها صحيفة الحياة .. وأفاد محللون بأن موقف السعودية من مجمل القضية الأفغانية منذ نحو عامين ، إضافة الى موقفها الحالي من النزاع الدائر بين أطراف المجاهدين ، رفع الحصانة عن مقرّها .

دعم سعودي لقرنق وزكي بدر يلاحق الاسلاميين السودانيين في المملكة

قالت أنباء مؤكدة أن القوات السودانية عثرت في بعض المدن الجنوبية التي حررتها من قوات قرنق ، على آلاف بدلات الخاكي العسكرية وعليها شعار « النخلة والسيفين » اللذين يرمزان الى القوات المسلحة السعودية ، حيث يعتقد ان هذه الملابس كانت ضمن شحنات مساعدات تضمنت اغذية واسلحة ومعدات تم نقلها الى قوات قرنق التي تقاتل من اجل انفصال الجنوب السوداني ، ويبدو ان الشحنة المذكورة تم نقلها على عجل في وقت يعاني فيه جيش التحرير الشعبي من هزائم اثر اشتداد قبضة الحكومة على اقليم الجنوب ومعاقل المتمردين ، حيث لم يتمكن السعوديون من ازالة شعارهم قبل شحنها الى المتمردين . وتصل المساعدات السعودية الى المتمردين السودانيين عبر كينيا .

من جهة اخرى ، نقلت انباء مطلعة أن وزير الداخلية المصري السابق زكي بدر الذي وصف بأنه اكثر وزراء الداخلية تشدداً ضد الاسلاميين ، واشدهم فتكاً بالمعارضين ، وقد تم عزله بعد ممارساته العنيفة وخرقه للنظام وحقوق الانسان على نطاق واسع ، هذا الارهابي يعمل الآن مستشاراً أمنياً في وزارة الداخلية السعودية ، ومختص في شؤون السودانيين العاملين في المملكة ، وقد تم بناء على توصياته طرد العشرات من اولئك العاملين بعدد اتهامهم بالتعاطف مع حكومة بلادهم ، ومن بين الشركات التي أمرتها وزارة الداخلية تسريح موظفيها السودانيين تمهيداً لابعادهم من البلاد ، شركة « دلّة » التي يعمل فيها عدد كبير منهم .

وعلى صعيد آخر تواصل حكومة المملكة تضييقها على السودان اقتصاديا حيث منعت المستثمرين السعوديين بعدم الاقدام على انشاء مشاريع مشتركة مع حكومة السودان او القطاع الخاص السوداني اذا كانت ستنفذ داخل السودان ، كما وجهت الى المستثمرين الموجودين هناك فعلاً وبينهم رجل الاعمال البارز اسامة بن لادن تهديدات لحملهم على العودة الى البلاد .

غموض يكتنف الحادث !

الأمن السعودي يقتحم طائرة اردنية بناء على أوامر زوجة الأمير نايف !

اقتحم رجال الأمن السعودي أوائل ابريل الماضي ، طائرة اردنية كانت تستعد للاقلاع من مطار جدة الى عمّان وأجبرت أميرة سعودية واطفالها الثلاثة ومرافقيها على النزول .

والاميرة السعودية وتدعى ريما السديري ، هي ابنة خالة الملك فهد ، وأخت زوجة الامير نايف وزير الداخلية ، ومتزوجة من مواطن اردني يدعى انور الشعلان من قبيلة الشعلان في الفيضا « شمالي الاردن » ، كانت تزمع التوجه الى عمّان للقاء زوجها ، وقالت انباء أن الاميرة عرفت بمعارضتها للحكم السعودي ، لكن بياناً سعودياً رسمياً نفى أن يكون احتجاز الاميرة تمّ لأسباب سياسية ، مشيراً الى ان الموضوع برمته يتلخص في أن « مواطنة سعودية كانت تعتزم السفر الى خارج المملكة لخلاف مع زوجها السعودي دون علم اسرتها » .

وقال البيان الرسمي السعودي ان عملية احتجازها تمت بناء على طلب اسرتها ، وتقول مصادر في الاردن ان السلطات السعودية قررت احتجاز الاميرة لمنع وصولها الى عمّان حيث يخشى ان تستأنف نشاطاتها ضد الاسرة المالكة .

آخر الأخبار الموثقة حول هذا الموضوع ، هو ان زوجة الأمير نايف المحببة لديه « مها » هي التي طلبت عدم مغادرة اختها ريما.. وقد اتصلت بالمسؤولين في المطار لمنعها ، ولكن المسؤولين حوّلوا الموضوع على مدير الشرطة في المنطقة الغربية الذي اتصل بدوره بالأمير ماجد ، وقد رفض الأخير ان يتدخل في الأمر ، فاتصل مدير الشرطة بالأمير نايف في منزله ، فأيّد قرار زوجته ضدّ أختها ! ، وأمر المسؤولين بأن ينزلوها من الطائرة التي كان من المقرر مغادرتها مطار جدة الساعة التاسعة صباحاً ، ولكن المرأة رفضت النزول ، فجيء بأطباء وأمام جميع الركاب فحقنوها بإبرة تخدير وأخذوها معهم خارج الطائرة ، ولم تقلع الطائرة الأردنية إلاّ في الساعة الثالثة عصراً ، رغم محاولات الكابتن إفهام المسؤولين السعوديين بأن الطائرة يفترض أن تكون قد أقلعت من الأردن منذ ساعات باتجاه اوروبا .

الكونجرس الامريكي يجري تحقيقاً

السعودية زوّدت العراق بأسلحة امريكية لمحاربة أيران ، وواشنطن سلّحت اطرافا متصارعة عن طريق الرياض

أكد وزير الدفاع الاميركي ديك تشيني أن المملكة لا يمكن ان تكون هي الجهة التي هرّبت تكنولوجيا صواريخ باتريوت الى الصين حسب الادعاء الاسرائيلي ، وقال تشيني « أن كل صواريخ باتريوت المنصوبة في السعودية يشرف عليها امريكيون ولا يوجد أي صاروخ باتريوت تحت أشراف السعوديين » ! .

وتأتي تصريحات الوزير السعودي بالرغم من ورود انباء صحفية أمريكية تتحدث عن تزويد السعودية بأمر من البيت الابيض بكين بصواريخ باتريوت لضمان عدم استخدامها الفيتو في قرارات مجلس الامن ضد العراق التي بلغت ١٣ قراراً وأشرفت عليها الولايات المتحدة ، وقالت تلك الانباء ان ادارة الرئيس بوش عمدت الى ارضاء الصينيين عن طريق تزويدهم بتكنولوجيا الصواريخ عن طريق السعودية حتى لا تثير ازمة مع الكونغرس الذي يفرض حظراً على تزويد الصين بتكنولوجيا متطورة بعد احداث تيانمين ١٩٨٩ .

الى ذلك فقد صرّح جورج ميتشل زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الامريكي في العشرين من ابريل الماضي ان الكونغرس سيجري تحقيقا بشأن ما إذا كانت السعودية نقلت اسلحة امريكية الى العراق قبل حرب الخليج ابان حربه مع ايران ، والى بنغلادش بعد ازمة الخليج ، بإذن سري من الادارة الامريكية .

وكانت صحيفة « لوس انجليس » قد قالت أن حكومتي الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش سمحتا سراً للسعودية بتزويد العراق ودول أخرى بأسلحة أمريكية الصنع طوال عشر سنوات لتجنب القيود القانونية التي فرضها الكونغرس . وقال السناتور ميتشيل « لا أعرف ما اذا كان قد حدث انتهاك للقانون أم لا ؟ .. سنحقق في ذلك » .

صفقة لشراء صواريخ « كروتال »من فرنسا

قالت صحيفة العرب الصادرة في لندن ، نقلاً عن مصادر فرنسية قولها بأن الحكومة الفرنسية وافقت على بيع المملكة العربية السعودية صواريخ أرض ـ جو من طراز « كروتال » التي يستخدمها الجيش الفرنسي حالياً . وأضافت المصادر أن الجيش الفرنسي سيجهز ابتداءاً من السنة القادمة بصواريخ « كروتال إن جي » الأكثر تطوراً وسيتم بيع ما بحوزته من صواريخ كروتال الى السعودية .

وأردفت المصادر قائلة بأنه تمّ الاتفاق مع السعودية على بيعها ست بطاريات من صواريخ كروتال . وقد رفضت هذه المصادر ذكر قيمة الصفقة لكنها ذكرت انها تقدر بمئات الملايين من الدولارات .

ومما يذكر أن الجيش السعودي يمتلك ٧ بطاريات كروتال بالاضافة الى وحدتي رادار وأربع منصات اطلاق ، كذلك يمتلك بطارية من صواريخ « شاهين » التي تصنعها نفس الشركة الفرنسية « مترا » .

وأضافت المصادر أن هذه الصفقة لا تحمل مضامين عسكرية وتجارية فقط .. بل أن مضامينها السياسية واضحة ، لا سيما بعد محاولات الولايات المتحدة ابعاد فرنسا عن أي عقود او صفقات عسكرية او تجارية مهمة في الكويت ، وتقول مصادر اخرى ان عقود التسليح الخليجية التي انهالت على فرنسا تعكس رغبة حكومات الخليج في مكافأة دول التحالف على دورها في تحرير الكويت .

القصيبي وصل لندن ، والمنقور استقر في جنيف

وصل الى لندن اواخر الشهر الماضي سفير المملكة الجديد الدكتور غازي القصيبي لتولي مهام منصبه الجديد . وقد اتسم وصول القصيبي بالهدوء حيث لم تحتفل به الصحافة اللندنية ، ولم تقم لأجله الاحتفالات ، حيث من المنتظر ان يحتفل بالدكتور القصيبي بعد ان تستقبله الملكة رسمياً ويقدم لها اوراق اعتماده . وقد كان الظهور الأول للقصيبي في محاضرة لمركز الدراسات الخليجية في لندن .

وعلم من مصادر السفارة السعودية ان الدكتور القصيبي قرر فور وصوله تخصيص جلسة مفتوحة مساء كل اربعاء بين الساعة السادسة والتاسعة حرصا لاستقطاب اكبر عدد من السعوديين المتواجدين في الخارج ، ومن أجل اجتذاب الصحافيين والمثقفين الذين تمتلىء بهم العاصمة البريطانية . ويهدف الدكتور القصيبي الى احتواء المواقف المتشنجة ضد المملكة وسياستها والتي تتبناها العديد من المؤسسات الاعلامية ودور النشر في بريطانيا ، وبعكس السفير السابق الشيخ ناصر المنقور الذي كان يمّول القليل من هذه النشريات بغية كبح معارضتها ، فإن السفير القصيبي ينقل عنه عدم استعداده دخول معمعة الحوار مع النشرات المعارضة لحكومته من اجل امتصاص معارضتها ، بالرغم من ان سمعة المملكة المهزوزة في الاعلام العربي والعالمي في بريطانيا اهم اولويات العمل لدى الدكتور القصيبي .

وبما أن الدكتور القصيبي شخصية أدبية وسياسية تتجاوز حجمها الدبلوماسي ، فإنه سيستفيد من موقعه في العاصمة البريطانية لتعزيز علاقاته الدولية والعربية ، بغية الاستفادة من هذه العلاقة في تدعيم موقعه السياسي داخل البلاد كشخصية من خارج العائلة الحاكمة . وكان الملك قد عزل القصيبي من وزارة الصحة عام ١٩٨٤ بعد نشر قصيدته « رسالة المتنبي الى سيف الدولة »وتم تعيينه في العام ١٩٨٥ سفيراً للمملكة في البحرين . وقد خاض جولات « أم المعارك »الصحافية إبان الغزو العراقي للكويت ومعارك التحرير ، حيث نشر قصائد ومقالات غاضبة تهاجم النظام العراقي ورئيسه صدام حسين وكان محل ترحيب الحكومة الكويتية ومؤسساتها الاعلامية ، كما خاض معارك اكثر ضراوة مع الجهات السلفية في المملكة ونشر كتاباً يهاجم مواقف هذه الجماعات أسمه « حتى لا تكون فتنة » مما حدا بها للرد عليه بكتاب اسمه « القصيبي شاعر الأمس وواعظ اليوم »وقد شهدت اروقة المثقفين في البلاد هذا الجدال كنمط اطلق عليه الصراع بين السلفيين والعلمانيين ، حيث عُدّ الدكتور القصيبي من قبل التيار السلفي على انه احد أقطاب العلمانية في البلاد .

من جهة اخرى أستقرت رحال السفير السابق ناصر المنقور في سويسرا ، حيث قدّم اوراق اعتماده كسفير جديد للمملكة بعد عشر سنوات من العمل الدبلوماسي في لندن وفترة مشابهة في طوكيو .

واشنطن : انقلاب داخل السفارة السعودية !

ذكرت انباء ان السفارة السعودية في واشنطن تعيش وضع اشبه بالانقلاب بعد شل نشاط الامير بندر بن سلطان الذي يقضي معظم وقته حاليا في بيته او في عقد لقاءات مع اقطاب الحكومة الامريكية .

وذكرت تلك الانباء نقلا عن مصادر تصفها بأنها حسنة الاطلاع ان الامير سعود الفيصل وزير الخارجية اصدر امراً الى المسؤولين في السفارة السعودية والقنصليات التابعة لها في الولايات المتحدة بوقف تنفيذ اوامر الامير بندر واتباع التوجيهات التي تصلهم مباشرة من وزير الخارجية .

وقد سبب هذا القرار انقساما في الموقف داخل السفارة .. وفي الوقت الذي انصاع بعض المسؤولين لقرار وزير الخارجية فإن البعض الآخر رفضه واعلن انه ينفذ تعليمات سفير « خادم الحرمين الشريفين » ويعترض الامير سعود الفيصل على النشاط السياسي الذي يتجاوز المنصب الدبلوماسي لسفير المملكة في واشنطن ، ويعتبر ذلك رغبة في الامير لتبوء عرش المملكة من خلال توثيق علاقاته مع المسؤولين الامريكيين .

وسط من داخل العائلة يحاولون اصلاح ذات البين ، لكن يبدو ان الخلاف له جذور داخل العائلة نفسها التي ابدت غير مرة امتعاضها من الدور الكبير للامير بندر الذي تجاوز الكثير من اقطابها .

تعيين سعود بن نايف نائباً لأمارة المنطقة الشرقية

اصدر الملك فهد في السابع من مايو مرسوما بتعيين الامير سعود بن نايف بن عبد العزيز وهو نجل الامير نايف وزير الداخلية واحد السديريين السبعة نائبا لامير المنطقة الشرقية محمد بن الملك فهد بعد اعفاء الامير فهد بن سلمان من منصبه كنائب لامارة المنطقة الشرقية .

وكانت « الجزيرة العربية » قد كشفت في عددها الصادر في مارس الماضي عن خلافات بين الاميرين محمد بن فهد وفهد بن سلمان ، وكشفت عن مصادر مطلعة قولهم ان الامير الذي ساءه استفراد ابن عمه بالصفقات التجارية وممارسته تضييقات عليه ، وتحديد نفوذه في المنطقة ، طلب من عمه الملك اعفاءه من منصبه سيما وان ازمة الخليج ابرزت الخط الثالث في امراء العائلة المالكة كسياسيين وتجار ، بينما لم يكن من نصيب الامير الحاد المزاج شيئا كثيرا بسبب خلافه مع ابن الملك .

وحسب المتوقع فقد تم تعيين سعود بن نايف نائبا لامارة المنطقة الشرقية وهو واحد من ابناء السديريين البارزين ، وبالاضافة الى كونه نائبا لرئيس رعاية الشباب فقد كان متفرغا للاعمال التجارية ، ويملك الامير سعود بن نايف شركات بترولية ، وقد حاول منذ العام ١٩٨٧ الحصول على منصب قيادي في شركة ارامكو ، وتعتمد تجارة الامير على تسويق النفط واحتكار التنقيب عنه في بعض المناطق ، كما تعتمد بعض اعماله على العمولات التجارية التي يتقاضاها بديل منح امتيازات او الحصول على عقود تجارية مع شركات غربية في مجال النفط .

وليس من المتوقع ان يتفرغ الامير لاعمال سياسية ، لانه مولع بالاعمال التجارية ، ولكن يتوقع ان يستغل موقعه الجديد في الحصول على امتيازات تجارية تناسب طموحه . وفي هذا الصدد لا يتوقع المراقبون ان يحصل بينه وبين ابن عمه خلافات حادة بسبب هذه الاعمال سيما وان الامير محمد بن فهد نفسه يمارس النشاط التجاري في المنطقة بكثافة لم يسبقه بها احد من افراد العائلة الحاكمة ، ويعزو المراقبون سبب التعايش المتوقع بين الاميرين الى علاقات المصاهرة التي تربطهما ، فالامير محمد هو زوج الاميرة جوهرة بنت نايف وهي شقيقة الامير سعود بن نايف ، كما ان الامير سعود يختلف عن سلفه فهد بن سلمان بأن ليس حاد المزاج ، او شديد الانفعال والتوتر .

من جهة اخرى ، اصدر الملك فهد مرسوما آخرا بتعيين ابنه الامير سلطان بن فهد بن عبد العزيز نائبا للرئيس العام لرعاية الشباب الذي يشغله نجله الاكبر فيصل . والامير الجديد شخصية لم يسبق التعرف عليها كما لم يسمع عنه كثيرا بواسطة وسائل الاعلام بعكس اخوته فيصل ومحمد وسعد وحتى اخيه الاصغر عبد العزيز الذي يطلق عليه عادة طفل المليارات .

وكانت انباء سابقة قد اشارت الى نية الملك فهد تعيين ابنه سعد رئيسا للاستخبارات التي يرأسها الامير تركي الفيصل .. ولكن خشية ان يتسبب ذلك في مزيد من التدهور في العلاقات والتوازنات داخل العائلة المالكة دفع الملك الى تأجيل القرار .

السعودية احتلت اراضي قطرية ، وقابوس تحداها في البريمي

تجددت بعد عيد الفطر المبارك ازمات صامتة بين السعودية وكلا من قطر وعمان حول اراضي حدودية ومناطق مشتركة ، حيث ذكرت انباء مطلعة أن قوات سعودية احتلت مدينة سلوى القطرية الحدودية والمنطقة المحيطة بها والتي تبلغ مساحتها ٨٠ كيلومتراً مربعا ، وتحاول السعودية قطع الطريق البري الذي يربط قطر بدولة الامارات العربية المتحدة .

اما عُمان فقد جددت اهتمامها بقضية واحة البريمي المتنازع عليها مع السعودية حيث قام السلطان قابوس وكبادرة لتأكيد أهتمامه بالواحة ، بأداء صلاة العيد هناك ، واعتبر السعوديون هذه الخطوة تحدياً من الجانب العماني .

تجدر الإشارة الى أن السعودية غير راضية على ترسيم الحدود بين اليمن وعمان ، حتى لا تلتفت اليمن الى مسألة حدودها مع السعودية ، ولإبقاء اليمن يواجه أكثر من مشكلة حدودية بحيث تؤدي الى إضعاف نظام الوحدة الذي يعتبره أمراء العائلة المالكة خطراً عليهم .. ومعلوم ان الصحافة السعودية تولّت إثارة موضوع السخط حول ترسيم الحدود في صحفها واجهزة إعلامها .

قطر : اعتقالات ومضايقات لاجبار دعاة الاصلاح على الاعتذار !

قامت السلطات القطرية بممارسة ضغوطات عديدة على ٥٣ من دعاة الاصلاح السياسي في البلاد الذين رفعوا برقية الى امير قطر تطالبه بمجلس شورى منتخب وتعديل الدستور وتحديد حقوق وواجبات المواطن والحكومة من اجل حملهم على كتابة بيان رسمي يعتذرون فيه للامير وتقديم التماس بالعفو عنهم .

وكانت البرقية التي وقع عليها ٥٣ من الناشطين في سبيل الاصلاح السياسي في قطر في ديسمبر الماضي ورفعها شخصيات ينتمون الى عوائل بارزة ، ويشغل العديد منهم مناصب ادارية رفيعة ، كما ان العديد منهم يعد من الواجهات التجارية والاقتصادية وبعضهم يتصل مع قبيلة آل ثاني الحاكمة بعلاقات وطيدة ، هي اول وثيقة علنية توجه لعائلة آل ثاني ، وقد جاءت في وقت تنشط فيه حركة الاصلاح السياسي في دول الخليج .

وقد عمد اولئك الاشخاص الى كتابة بيان وقعوا عليه وارسلوه في التاسع من مايو الى وكالة رويتر يعربون فيه عن انزعاجهم للمضايقات التي تمارس ضدهم بسبب مطالبتهم بالاصلاح ، ويعتبرون تلك المضايقات دليلا على عدم جدية السلطات في احترام حقوق الانسان .

وقالت الجماعة في بيانها الى الوكالة ان اثنين من المجموعة احتجزا لفترات تصل الى اسبوعين وان السلطات صادررت جوازات سفر ثلاثة آخرين .

وقال البيان الصادر باسماء موقعي الالتماس الثلاثة والخمسين ان السلطات تطالب بتقديم اعتذارات كتابية الى امير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني .

ومضى البيان قائلا انه عندما لم يحدث هذا بدأت السلطات في احتجاز بعض الاشخاص . وذكر ان عبد اللطيف محمد النعيمي وهو مسؤول في وزارة المالية والبترول احتجز لمدة خمسة ايام في مارس اذار بينما احتجز راشد احمد الهاجري لمدة ١٤ يوما في ابريل نيسان .

وقال البيان ان على الكواري وعيسى الغانم ومحمد الكواري منعوا من السفر في مطار الدوحة الاسبوع الماضي عندما كانوا في طريقهم الى الكويت للاشتراك في ندوة .

ومضى البيان قائلا ان تصميم السلطات على الحصول على اعتذارات باستخدام الضغوط العائلية والمالية والتهديد بالحرمان من السفر مثال صارخ على عدم احترامها لحقوق الانسان .

وكانت العريضة التي رفعوها في ١٩٩١/١٢/٢١ قد طالبت امير قطر بالموافقة على قيام « مجلس منتخب للشورى ، ذي سلطات تشريعية ورقابية موّسعة ، وتحقيق المشاركة السياسية من خلاله » ، وأن تكون مهمة هذا المجلس « التأسيسي » « وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ، ويحدد اسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري ، ويصبح اساس التشريع ومرجعا لكافة السلطات في المجتمع ويضمن قاعدة الحق والواجب » .

وطالبت عريضة الاصلاح الحكومة بالتزام بعهدها في اقامة نظام سياسي صالح وتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم : « في الوقت الذي يشكل فيه هذا المطلب وفاء بالعهد الذي قطعته السلطات على نفسها قبل عشرين عاما بالاخذ بمبدأ الانتخابات ، فإن فيه اقرار بحق المواطنين في ادارة شئون وطنهم ، ويأتي متمشيا مع ما يقره شرعنا الاسلامي الحنيف ، من دعوة للشورى والالتزام بها ، وتطور العالم والنظام العالمي الجديد من حولنا » .

صراع الهويّات والأقاليم في المملكة

الصراع النجدي ـ الحجازي !

عبد الله الحسن

فشلت العائلة المالكة في إيجاد هوية « وطنية » جامعة لسكان المملكة رغم مضي سبعة عقود على إلحاق آخر إقليم لسلطتها .. ولا تزال الأقاليم المختلفة متمسّكة بهويتها الثقافية والمذهبيّة ، ولاتزال شديدة الحساسيّة تجاه تذويب خصائصها الذاتيّة ، وهو أمر تسعى له العائلة المالكة منذ زمن طويل وبشتى الوسائل .

لقد استخدمت العائلة المالكة سكان نجد ضد بقيّة السكان ، وتبنّت « الدعوة النجدية » في حربها ضد المذاهب الإسلامية الأخرى في المملكة .. ترى ماذا سيكون مصير المملكة ووحدتها الظاهرية التي قامت على أساس القوة والعنف ، إذا ما ارتفع غطاء القهر ؟ .

لا توجد في المملكة العربية السعودية أقليّات عرقية ، كما في الكثير من البلاد العربية ، ولذا فإن إنشقاقا ينطلق من قاعدة قومية أمر غير وارد .. ولكن المملكة ككيان سياسي حديث لم يمض على تشكّله أكثر من ستة عقود ، ترتبط الأقاليم المكونة له بوحدة شبه قسرية ، معرّض للكثير من المخاطر ، أهمها أن السلطة السياسية القائمة لم تستطع حتى الان خلق هوية وطنيّة جامعة لأفراد هذا الكيان ، تنافس الولاءات المتعددة للإقليم أو المذهب أو القبيلة .

ومع أن العائلة المالكة الحاكمة ، استطاعت توحيد القسم الأكبر من سكان الجزيرة العربية في كيان محدّد جغرافياً ، فإنها لم تستطع إيجاد هويّة وطنيّة راسخة وولاء لهذا الوطن أو الكيان بحيث يصهر جميع الإختلافات في بوتقته .. بل يمكن القول أن تلك العائلة أبقت بؤر الإختلافات كسيف مصلت يهدد كيان المملكة بالتمزّق .

فهي قد استخدمت سكان منطقة نجد ضدّ بقيّة السكان ، واستخدمت الدعوة السلفية التي تسمّى بـ « الدعوة النجدية » ضد المذاهب الإسلامية الأخرى ، مما أوجد رأياً عاماً بين أبناء المملكة ، يرى أن النظام السياسي السعودي القائم ، ليس ممثلاً لكل البلاد بمجتمعاتها المتعددة ، وخياراتها الثقافية المختلفة ، واقاليمها التي تتضمن في أحيان كثيرة تعبيرا عن انواع من الخصوصية . وبكلمة : فإن الكثيرين من المواطنين يعتبرون النظام القائم ، ممثلاً لإقليم نجد ، وخياره الثقافي والمذهبي الخاص « الوهابية » لا يعتبر سوى أداة لترسيخ هذه الهوية .. وكما امتدت سلطة النظام السياسي بدعاوى دينيّة ، أو بدعاوى قبليّة وحق التسلّط التاريخي ، فإنه يُراد توسيع سلطان السلطة المذهبية كضمانة لتسلسل السيطرة السياسية من الدائرة الاضيق « العائلة المالكة » ثم التي حولها « اقليم نجد » .

عدت سيطرة العائلة المالكة على أقاليم الجزيرة العربية التي تشكل كيانها السياسي المعروف بإسم « المملكة العربية السعودية » ، إنتصاراً للداخل الصحراوي على الساحل والاطراف ذات الوجه الحضري غالبا ، وانتصاراً للمذهب الوهابي على المذاهب الأخرى ، وانتصاراً إقليمياً لنجد على سائر الأقاليم .

الهويّة النجدية

يعتقد عدد من الباحثين أن الهوية النجدية بدأت بظهور « الدعوة الوهابية » ، فقبل تاريخ قيام الدعوة ، يمكن القول بأنه لم تكن هناك هوية إقليمية في نجد .. كل ما كان مجرد مشاعر عداء وربما حسد متبادلة بين سكان الداخل الصحراوي والأطراف الساحلية ، لإعتبارات الثروة والأصل العرقي وغير ذلك ، حيث ينظر سكان الداخل الى أنفسهم ــ في العادة ــ بأنهم أكثر نقاءاً في العنصر ، بعكس السكان الحضر ملوثي الأصل ، رخوي الأخلاق ــ بنظرهم ــ . في حين يتهم الأخيرون ساكني الداخل الصحراوي بالتخلّف ، ويعيّرونهم بالفقر ، وأنهم يعيشون على هامش الحياة ، وأن العصبيات القبلية تحكمهم ، فهم مجرّد بدو يقتاتون على النهب والقتل ، الى آخر الإتهامات والإتهامات المضادّة .

تمكنت الدعوة الوهابية من توحيد إقليم نجد ، والذي كان من أكثر الأقاليم تصدّعاً ، حيث الحروب المتعاظمة ، والكيانات السياسية الصغيرة الهزيلة متناثرة هنا وهناك .. جاءت الدعوة الوهابية فأعطت للنجديين رسالة الى العالم من حولهم ، في وقت كان البدوي لا ينظر الى أبعد من أرنبة أنفه .

لم تؤكد الدعوة سيادة الأسرة السعودية الحاكمة على إقليم نجد ثم على الأقاليم الأخرى فحسب ، بل أكدت سيادة العنصر النجدي على ما عداه ، وأهم ما حققته الدعوة هو توحيد إقليم نجد الذي كان من أصعب الأقاليم خضوعاً للسلطة المركزية نظراً لتراثه القبلي والعصبي ، ونظراً لضعف احتكاكه بالعالم الخارجي .. ومع أن خضوع النجديين للدعوة لم يمرّ دون سيل الدماء غزيرة ، إلا أن الدعوة اصبحت فيما بعد جزءاً من هويتهم وتراثهم ، وأداة للتفوق ومبرراً للسيادة ، ورسالة الى دول وأقاليم الجوار .

من المعروف أن الدعوة الوهابية انطلقت من نجد ، ويمكن القول بقليل من المجازفة أنها كانت تعبيراً عن شأن محلّي وأنها جاءت لحلّ مشكل نجدي بالدرجة الأساس ، لدرجة ان الكثير من أتباعها يسمونها بـ « الدعوة النجدية » ، تعبيراً عن تأثير المكان والبيئة ، وعن خصوصية السكان في تلك المنطقة . ومع أن السلطة السياسية التي قامت عليها الدعوة قد أخضعت الأقاليم الأخرى لسلطانها ، إلا أن الآخرين نظروا اليها كدعوة خاصة للنجديين دون غيرهم ، وأنها جاءت لحلّ مشاكل لا توجد لديهم ، من قبيل التفكك السياسي ، وانتشار الكمّ الهائل من الخزعبلات ، كعبادة الأشجار والأحجار التي تحدث عنها المؤرخون الوهابيون كثيراً ، والتي لا يوجد لها ما يماثلها في مناطق الساحل ، وإن كان الوهابيون يرون في ممارسات سكان الساحل الكثير من « الشركيات والبدع » .

لقد زرعت ممارسات النظام السياسي السعودي مشاعر شك وعداء وحسد بين أبناء المملكة ، وقد كان لإستخدام ذلك النظام النجديين

في تعزيز سلطانه ، أو في تجاوز خصوصيات الآخرين أثر كبير في إشعال مرارة في النفوس على النظام وكل متعلقاته ، والمدهش أن المنتصر في كل المعارك الطائفية والإقليمية هم أمراء العائلة المالكة ، الذين تزداد يوماً بعد يوم سيطرتهم على الحكم واستفرادهم بامتيازاته .

ومن هذا المنطلق ، كان ولا يزال يُنظر الى السلطة السياسية في المملكة والناشئة على أساس قاعدة مذهبية ، بأنها تحمل هويّة نجدية ، وإن كانت تلك السلطة لا تمثل النجديين بمعنى التمثيل الإختياري المتعارف عليه ، إذ أن المعارضين لها كثيرون .. كما أن تشبّث العائلة المالكة بالدعوة الوهابية ، في الحاضر كما في الماضي ، يعني أمرين هامين : أولهما ، نقل السلطة السياسية من الساحل الحضري الى نجد . وثانياً ، إبقاء نجد كمركز للسلطة الدينية ، باعتبارها لا تبشّر بمجرد نظام حكم ، هو في كل المقاييس أكثر تخلّفاً من غيره ، بل هي تبشّر بنظام فكري ومذهبي يمدّ النظام السياسي بالشرعيّة التي يتطلّبها .. ومن أغرب الأمور أن السلطة الدينية للعالم الإسلامي والتي كانت تتخذ من الحجاز مقرّاً لها ، تحوّلت بمجرّد أن احتلّ الملك عبد العزيز الحجاز ١٩٢٤ ــ ١٩٢٦ الى نجد أيضاً ، ولا تزال نجد تمثّل السلطتين السياسية والدينيّة لعموم المملكة .

إن أحد أهم مسببات الحساسية بين أقاليم المملكة ، هو شعور أبناء الأقاليم الأخرى بأن النظام الحاكم لم يسلب منهم سلطاتهم السياسية لصالح إقليم منافس ، بل سلب ــ كما في الحجاز ــ السلطة الدينية أيضاً والتي كان معترفاً بها في كل العالم الإسلامي ، أو هو يسعى لبسط خياره المذهبي على الأقاليم الأخرى تعزيزاً لهيمنة الأسرة السعودية المالكة سياسياً .

بين الداخل والساحل

لا توصف العلاقة بين الداخل الصحراوي الذي تمثله نجد ، وبين أقاليم الساحل ، وعلى مر التاريخ ، بأنها علاقة حسنة .. فقد كان الإقليم الصحراوي أكثر إغراقاً في العصبيات القبلية ، وأقل ميلاً للخضوع الى السلطة المركزية ، خاصة اذا كانت تلك السلطة تتخذ من الساحل مقراً لها .. وحتى في عصر الإسلام الأول ، رأينا أن الحواضر المدنية أو الريفية في اليمن والبحرين « هجر والخط وأوال ، والتي تسمى في الوقت الحالي الأحساء والقطيف والبحرين » كانت أسرع إنقياداً للدعوة الإسلامية .

وإقليم نجد وإن كان قد خضع ردحاً من الزمن ــ وبشكل صوري وإسمي في الغالب ــ الى السلطة المركزية التي مثلتها المدينة المنورة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد .. فإن سكان هذا الإقليم قادوا العديد من التمردات التي يمكن وصفها بأنها تمردات ضد الحواضر ، وأخذت في بعض الأحيان صفة دينية .

وقد لعبت القبائل النجدية دوراً سياسياً وعسكرياً هاماً في المناطق المجاورة ، وبالخصوص في مناطق الشرق « ما يعرف بإقليم البحرين تاريخياً » ، واتخذت صفة الهجرة والإقامة في تلك المناطق الحضرية لدعم الحكم القائم هناك .

كانت رئة نجد التي تطلّ منها على العالم هي الحواضر الساحلية في الحجاز وموانىء الشرق ، ولذا كانت محكومة في الغالب بسلطانها ، وإن كانت نجد نفسها لا تفتح شهيّة حكام الحواضر للسيطرة عليها ، لأن تكاليف السيطرة غالية جداً في قبال مردود محدود ، حتى السلطات البريطانية في الخليج ، كانت

> **لايزال ينظر الى السلطة السياسية في المملكة بأنها تحمل هويّة نجديّة ، كما أن تشبّث العائلة المالكة بالدعوة الوهابية يعني نقل السلطة السياسية من الساحل الحضري الى الوسط الصحراوي ، وجعل الاخير مركزاً للسلطة الدينية إضافة الى السلطة السياسية**

تنتهج سياسة عدم التورط في شؤون الداخل الصحراوي حتى قيام الدولة السعودية في مطلع القرن العشرين ، وركزت اهتمامها على الساحل ، إلاّ إذا ارتبطت أمور الساحل بتمدد من قبل سلطات الداخل ، مثلما حدث في الدولة السعودية الأولى التي توسعت حتى وصلت الى عمان والساحل المتصالح ، وقامت رأس الخيمة بمضايقة الإنجليز وحلفائهم عن طريق ما أسماه الغربيون بـ « القرصنة » .. وحتى حملة محمد علي باشا التي قام بها لتدمير دولة السعوديين الأولى ، كان من أهم أسباب عدم تحقيق نجاحها النهائي ، أن إقليم نجد لم يكن مربحاً ، بل لم يغطّي الجزء الضئيل جداً من تكلفة بقاء الحاميات والعسكر فيه .

لقد كانت أقاليم الساحل مكتفية اقتصادياً ، وكان تدخلها في موضوع نجد محدوداً ، وبعبارة أصح ، أنه لم يكن يستهدف السيطرة عليها ، ويمكن الإستشهاد بحكم الخوالد والأشراف الذين لم يتدخلوا في الشأن النجدي إلا في نطاق محدود ، وضمن خارطة التحالفات المحلية النجدية ، لكن أحداً لم يفكر في إلحاق نجد بسلطة الساحل ، بل يمكن القول أن خشية الحواضر من نجد كانت غير قليلة ، رغم عدم وجود سلطة مركزية فيها .. فجموح القبائل وتعدياتها كان من الأمور الإعتيادية ، ولذا كانت سلطات الساحل مهتمّة بمعالجة المخاطر التي قد تمتد من إقليم الوسط اليها ، ولا شيء أكثر من ذلك .

في الطرف الآخر ، كان الإقليم النجدي الذي تعصف به المجاعة والحروب الداخلية ، وما يتبعها من هجرات كبيرة ومتواصلة الى أقاليم الساحل الحضري ، يبحث عن حلّ يتغلّب به على قسوة الطبيعة من جهة ، وعلى الفوضى والتناحر الداخليين .. حلّ يعطي للإقليم الصدارة في صنع الأحداث والزعامة .

كان إقليم نجد بحاجة الى رسالة تجديد وإحياء ، فكانت الوهابية .

وبانبعاث سلطة الوهابيين في نجد وتوسيعها الى مناطق الساحل ، بدأ التركيز على الهوية .. فالنجدي هو المقاتل ، وهو الحاكم دون غيره ، وهو المسلم الموحّد ، ودياره هي أرض الإسلام ، وما عداها فأرض كفر وحرب ، يجب إدخالها في الدين بسلطان القوة ، وإذا لم يتمكن الموحدون من إدخال البلدة في حظيرة الإسلام ، فإن من الواجب مغادرتها باعتبارها ديار شرك يجب الهجرة منها .

وأصبحت الإمتيازات السياسية والإقتصادية ــ وفق هذه النظرة ــ خاصة به ، وفي وقت كان الحكام السعوديون يغالون في إستخدام اسلوب الغرامات الجماعية والمصادرات في المناطق المفتوحة والذي أشعل النقمة في النفوس ، كانت نجد ترفل بالثراء بعد ان امتد سلطان الدعوة الى المناطق الغنيّة ، وكتب المؤرخين الوهابيين ــ كابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد ــ تحفل بالكثير من الإشارات التي تدل على الثراء المفرط .

كان غنى الداخل الصحراوي ووجاهته مرتبطين بمقدار ما للنظام السياسي الذي يمثله ــ جبراً أو إختياراً ــ من إتساع نفوذ وسيطرة على الامارات والدويلات المجاورة ، بحيث يصبح إقليم نجد العاصمة ، أو مركز السلطات الدينية والسياسية والإقتصادية والعسكرية للدولة .

وفي الحقيقة فإن الدعوة الوهابية ، استطاعت ان تخلق في نجد طبقة أثرياء ، وطبقة حكام وسياسيين وطبقة من القادة العسكريين ، كما خلقت تطلّعاً لدى سكان الإقليم نحو الزعامة ،

وقد مارسها الكثير منهم في مناطقهم وفي مناطق أخرى تم ضمّها لسلطان الدولة الجديدة .. ومن مزايا الدعوة أنها خلقت قاعدة فكرية توحيدية في الإقليم الأوسط ، وإن فشل أتباعها في استتباع الأقاليم الأخرى على ذات القاعدة ، بسبب التركيز الطائفي في الطرح ، وتقديم الإجبار على الإقتناع .

انتهت الدولة السعودية الأولى ، وكان من أهم انجازاتها أن خلقت شعوراً وحدوياً نجدياً وتطلّعاً نحو الزعامة ، ورجال حكم وسياسة وفكر وعلم وفقه وحرب أيضاً .. وطالما أن الفكر والرجال قد بقوا فإن إمكانيّة إعادة بناء الدولة ثانية ليس بأكثر صعوبة من بنائها أول مرة .. ولكن يمكن إدراك ملمح الفشل في تجربة تلك الدولة في أن أقاليم الساحل ، اعتبرت خضوعها للنظام السياسي والفكر الذي جاء به خضوعاً مؤقتاً واضطرارياً وصورياً أيضاً .. خاصة وأن حكم تلك الدولة لم يكن طويلاً « ٢٢ سنة مليئة بالقلاقل بالنسبة للأحساء والقطيف ــ ونحو خمس عشرة سنة بالنسبة للحجاز » .

ويلاحظ أن المناطق التي خضعت للحكم السعودي في أطواره المختلفة ، لم تصبح « وهابية » في غير نجد ، وإن جرى اختراق بعضها مذهبياً ، ولايزال التبشير جارياً في المناطق الأخرى ، تأكيداً لحقيقة ما يقوله المؤرخون ، بأن خضوع المناطق والأقاليم لمبادىء الدعوة السلفيّة ، يحظى بأهمية خاصة من قبل العائلة المالكة ، بدرجة مقاربة للخضوع السياسي ، باعتباره ضمانة لعدم الإنقلاب والتمرد .

الحجازيّة والنجديّة

قبل أن يسيطر الملك المؤسس ــ عبد العزيز ــ على الحجاز ، قال لجون فيلبي في صيف ١٩١٨ : « إذا قدّمت أنت الإنجليزي إبنتك لي كزوجة ، فسأتزوجها .. ولكنني لا أتزوج إبنة الشريف ، ولا بنات أهل مكة ، ولا غيرهم من المسلمين الذين نعتبرهم مشركين . وأكل اللحم الذي ذبحه المسيحيون دون تردد ، ولكن المشرك الذي يعبد مع الله إلهاً اخر فهذا هو ما نبغضه » .

وقال ذات مرة في كلام منشور ومطبوع عن أهالي الحجاز : إن الحجازيين دجاج ، مناقيرهم من حديد .. « أي أنهم جبناء ، وإن كانت ألسنتهم جارحة حادّة » .

وفي بدايات العشرينات الميلادية ، أي قبل بضع سنوات من سقوط الحجاز ، ينقل لنا أمين الريحاني مشاعر ورؤى الحجازيين تجاه نجد وحاكمها ومذهبها ، فيقول أنه سمع في الحجاز من يقول : « إبن سعود بدوي جاهل ، إبن سعود جلف ، لا قلب له ولا دين . هو من الخوارج ، بل من الذين يخدعون وينافقون باسم الدين . والإخوان رجاله ذئاب تعصّب ضارية ، يذبحون ويحمدون الله ، يسلبون وينهبون ويكفرون من لا يقتدي بهم ، ويشنعون بالقتلى في الحرب ، ويرتكبون من الفظائع ما تقشعر منه الأبدان .. إن دعوة إبن سعود مذهبية ، لذلك لا تنجح خارج نجد » .

وتعليقاً على قيام الملك فهد بإنهاء خدمات القوات المصرية وإعادتها الى ديارها بُعيد انتهاء تحرير الكويت .. قال صحافي نجدي لامع مقرّب من العائلة المالكة : حسناً فعل الملك ، إنها ضربة معلّم .. نحن لا نعلم ماذا ستفعل هذه القوات في المستقبل ، فقد تنقلب علينا .. وندري نحن بأن ميول الحجازيين مصريّة منذ القدم ، وربما قاموا بأمر ما بمساعدة القوات المصرية ! .

> **يعتبر الصراع النجدي ــ الحجازي من أخطر الصراعات الداخلية ، التي قد تفضي الى انشقاقات خطيرة تهدد وحدة المملكة . فالحجازيون يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية ، ويرون أن خصوصياتهم المذهبية والإقليمية لم تراع**

واشتكى سفير غربي سابق في المملكة ، بأن أحد المسؤولين الكبار وبّخه وبمعيته عدد من الدبلوماسيين الغربيين بالقول : إنكم لا تفهمون البلاد ولا شعبها ولا حكومتها أيضاً . كل معلوماتكم تستقونها من الحجازيين .. إذا أردتم أن تعرفوا ماذا يجري في المملكة ، تعالوا واسألوني أنا ! . وعلّق السفير بالقول ، إن أخطر ما يتهدد المملكة هو « الإقليميّة » ، وأن الحكم الحالي فشل رغم مرور السنين في إيجاد حلّ لها ، أو التخفيف منها .

في المقابل ، علّق أحد المسؤولين الحجازيين الكبار على إمكانيّة سيطرة « التيار السلفي على الحكم » بأن ذلك مستحيل : « وسيبقى الحجاز ، كما هو الآن ، غُصّة في حلوق الوهابيين » ! . وأضاف : إذا كان الشيعة في المملكة يعاملون كمواطنين من الدرجة الثالثة ، فإن الحجازيين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ! .

وصوّر كاريكاتير وزّع محليّاً في بداية الثمانينات الميلادية ، الحساسيات الإقليمية بأن أبرز ناقة ضخمة تمتد على خارطة المملكة من شرقها الى غربها .. وكانت تلك الناقة تأكل من الشرق ، في حين يقوم رجل ذو ملامح تجارية بحلبها في الغرب ، ليقدم الحليب الى رجل متراخ بكسل يجلس حيث تقع الرياض على الخريطة .

وقبل هذا ظهر كاريكاتير ووزع في أنحاء المملكة ، يصور بقرة تأكل من مناطق الشرق ــ حيث آبار النفط ــ ، ونصيب الغرب منها هو « روثها » فقط ، أما الحليب فهو من حصّة الوسط فحسب .

وقد استند أحد الكتاب الأجانب على هذا الكاريكاتير ليثبت أن هناك نزعة إقليمية لم تستطع مليارات النفط إخفاءها .. وقالت كاتبة غربية « روبن رايت » في بداية الثمانينات بأن عدم العدالة في توزيع الثروة والذي هو داء الحكام الشرقيين ، هو السبب المهم الذي تكمن خلفه الإضطرابات .

لقد أردنا مجرد تقديم صورة عن الحساسيات النجدية والحجازية ، وبالقطع هناك حساسيات أخرى لا يطغى عليها عنوان الإقليم ــ وإن كان داخلاً في الحساب ــ وصورتها البارزة تتجسد في الصراع المذهبي ، وقد وصف الملك عبد العزيز ذات مرة الزيود في جنوب المملكة وغربها ، بأنهم يهود .. أما الشيعة في المنطقة الشرقية ، فقال للريحاني عنهم باستخفاف واستهجان ، حين سأله الأخير : هل ترون أن من الواجب الديني محاربة المشركين حتى يدخلوا في دين التوحيد ــ الوهابية ــ ؟ : « لا .. لا وضرب الأرض ضربتين بعصاه ، ثم قال : هذا الحسا ، عندنا أكثر من ثلاثين ألفاً من أهل الشيعة ــ من المشركين بالطبع! ــ وهم يعيشون آمنين .. كن مطمئن البال يا أستاذ ، لسنا كما يرانا بعض الناس » .

وقال الملك نفسه للمعتمد السياسي في البحرين اولاً ثم الكويت « الكولونيل ديكسون » حين زاره الأخير في الأحساء في يناير ١٩٢٠ ليرصد تنامي حركة الأخوان « الوهابية » .. قال الملك له : « إن شعبه النجدي يعتنق أصفى وأنقى أشكال الدين في عالم اليوم » .

إن أقوال الملك عبد العزيز هذه وغيرها تكتسب أهميّة خاصة من حيث أنها صادرة من الشخصية التي قام على أكتافها بناء كيان المملكة الحالي ، وهي الشخصية التي يُنسب لها الفضل في « توحيد » الأقاليم المهمة من الجزيرة العربية .

لقد بعث الملك عبد العزيز في مطلع القرن العشرين سلطة عائلته في وسط نجد من منظور أنه يريد « إعادة ملك الآباء والأجداد » .. وتشير المصادر السعودية الى أن الملك لم يكن يحمل

رسالة حتى لأهل نجد ، حيث شعرت البيوتات الحاكمة بأنها ــ وبالإعتماد على نفس المنطق ــ أولى بالحكم من الغريب ، وقد خاض إبن سعود صراعاً شاقاً حتى تمكن من السيطرة على القصيم بعد نحو أربع سنوات من احتلال الرياض ، ولكنه لم يستطع مقاومة العصبية القبلية في حائل التي كانت المركز السياسي لنجد والتي كان يحكمها الشمريون .. إلا بعد مرور نحو عشرين عاماً ، حيث أخضعت بدعاوى دينية . ذلك أن الملك عبد العزيز لم يرفع شعار الدين إلاّ بعد مرور ١٢ عاماً من سيطرته على الرياض ، وتبنّى أو أسس ــ على إختلاف الروايات ــ حركة الإخوان ، فأصبحت رسالة الحكم « مذهبية » استطاع على أساسها إخضاع الحجاز وحائل ومناطق الجنوب ، والتي لولاها ما قام كيان المملكة بشكله المعروف حالياً .

كان من السهل على الملك هضم حائل في شمال نجد ، أو عروس الشمال ، باعتبارها متقاربة من حيث الفكر والخصوصيات القبلية مع باقي مناطق نجد ، وإن كانت الأشدّ في العداء لآل سعود هي ومنطقة القصيم .. أما الحجاز فقد كان كياناً مستقلاً من الناحية الفكرية والسياسية والمذهبية .. إنه دولة ، تعتبر بمقاييس ذلك الزمان حديثة عصرية وذات رسالة قومية حملها الشريف حسين ثم أبناؤه .. وقد كان هضم الحجاز أمراً في غاية الصعوبة ، لهذا سلك الملك طرقاً غير وعرة للإبقاء على الحجاز خاضعاً لسيطرته .

كان الملك يدرك مقدار الحساسيات الإقليمية والمذهبية بين النجديين والحجازيين ، ووجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل ، ضمّ الحجاز بما يمثله من ثقل ديني واقتصادي وسكاني الى نجد دفعة واحدة ، فكان أن قرر جعل البلاد مملكتين لا يربطهما مع بعضهما سوى « شخص الملك » .. الأولى تمثلها نجد وملحقاتها « أصبحت الأحساء والقطيف تابعة لنجد ضمن ما عرف يومئذ بسلطنة نجد وملحقاتها » .

والثانية : المملكة الحجازية . حيث أن إبن سعود كان ملكاً للحجاز ، وهو في نفس الوقت « سلطاناً » لنجد وملحقاتها ، وقد أصبحت نجد مملكة هي الأخرى بقرار من الملك في أبريل ١٩٢٧ ، ولكنه لم يضع لها تعليمات أساسية أو نظاماً أو ما يشبه الدستور الذي يحفظ لها خصائصها ، كما فعل في الحجاز .

فبعد اسبوعين من سقوط جدة أصبح ابن سعود ملكاً للحجاز ، وبعد أن مضت بضعة أشهر وضع بنفسه « نظاماً » للمملكة الحجازية كانت نصوصه من إملائه في أغسطس ١٩٢٦ ، تضمن المواد التالية : أن المملكة الحجازية حدودها المعلومة « لم تكن الحدود معلومة ، حيث أن الملك بقي يطالب بالعقبة ومعان باعتبارهما جزءاً من الحجاز » مرتبطة بعضها ببعض لا تقبل التجزئة ولا الإنفصال بوجه من الوجوه ــ وأن الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورويه إسلامية مستقلّة في داخليتها وخارجيتها ــ وأن مكة المكرمة هي عاصمة الدولة الحجازية ــ وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ــ وتكون جميع إدارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز الأول بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ــ وأن الأحكام تكون منطبقة على كتاب الله وسنة الرسول وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح ــ وأن يعين من قبل الملك « نائباً عاماً » وبقدر اللزوم مديرون ورؤساء لإدارة امور المملكة الحجازية ــ وتكون النيابة العامة مرجعاً عاماً لجميع دوائر الحكومة وأقسامها ، وتكون النيابة مسؤولة أمام الملك .

لم تكن التعليمات الأساسية للحجاز هذه ، تعني استقلالاً .. فملك نجد هو ملك الحجاز ، الذي أوكلت إدارته وحكمه الى الأمير فيصل ــ الملك فيما بعد ــ ، أما الإستقلال في الشؤون الخارجية فأمرٌ لم يكن مطبقاً ، حيث لم

> **وجد الملك ابن سعود أن من الصعب عليه أن يضم الحجاز بما يمثله من ثقل ديني وسياسي واقتصادي الى نجد ، فقرر جعل البلاد مملكتين كخطوة أولى لضمها واخضاعها ، وأنهى الملك الإزدواجية بعد بضع سنوات وأعلن تشكيل المملكة**

يكن هناك اعتراف من أحد باستقلال الحجاز كدولة ، بل ان الاعتراف من قبل بريطانيا ومن الإتحاد السوفياتي كانا قائمين على اعتبار الحجاز جزء من المملكة النجدية ، مثلما فعلت اتفاقية دارين ــ القطيف ــ في عام ١٩١٥ والتي وقعها الملك المؤسس مع المقيم البريطاني في بوشهر السير بيرسي كوكس ، والتي كانت تستهدف إعطاء الشرعية على عملية ضمّ أو إلحاق « القطيف والأحساء والجبيل » الى نجد .

لكن التعليمات في نفس الوقت أعطت شعوراً للحجازيين بأنهم بعيدون رغم خضوعهم للسلطات السياسية عن الهيمنة النجدية المطلقة ، وأن الجهاز الإداري الداخلي سيكون بيدهم من قبيل البلدية والجمارك والتعليم والصحة وأمثال ذلك ، رغم أن السلطات الدينية السلفية فجّرت بممارساتها الطائفية في الحجاز نقمة عارمة أدّت الى تشكيل حزب معارض حمل اسم « الحزب الوطني الحجازي » انضم اليه وجهاء الحجاز ، الذين أخذوا على عاتقهم مهمّة تحريره من السيطرة السياسية والدينية .

وقد أوجدت تحركات الحزب ، ونشاطاته في الخارج « مصر واليمن والهند » رأياً عاماً ناقماً على تسلّط السعوديين ، وفاقمها الخلاف المصري السعودي حول مصير الحجاز ، ثم أزمة المحمل المصري التي أدّت الى مقتل الكثير من الحجاج المصريين ، مما أوجد بلبلة إدارية في الإقليم وإثارة للعصبيات المذهبية والإقليمية ، خاصة وأن علماء المذهب الرسمي سعوا بشكل حادّ الى إجبار سكان الحجاز على التقيد بتعاليم مذهبهم ، وأثاروا حنق الأهالي ــ بشكل خاص ــ لتدميرهم جميع الأماكن الأثرية المقدسة والتي لا تزال أشبه ما يكون بجرح لم يندمل رغم تقادم السنين .

وكان العديد من شخصيات الحجاز الدينية قد ذهبوا ضحيّة مجازر ما قبل الإحتلال في الطائف وتربة ، ويصور لنا الريحاني مجزرة الطائف بقوله : « طفقوا يطلقون بنادقهم في الأسواق وهم يطوفون المدينة ، وراح العربان والإخوان يطرقون الأبواب ويكسرونها فيدخلون البيوت ثم يعملون فيها أيدي السلب ، وكانوا يقتلون في سبيل السلب .. وقتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي .. أما الشيخ عبد القادر الشيبي ، سادن الكعبة ، فقد نجا من الإخوان بحيلة ظريفة .. بكى عندما وقع في أيديهم ، فسأله أحدهم وقد استلّ السيف فوق رأسه : وليش تبتسي ــ تبكي ــ يا تسافر ــ يا كافر ــ ؟ فأجاب الشيخ : أبكي والله من شدّة الفرح ! أبكي يا اخوان لأنني قضيت حياتي كلها في الشرك والكفر ! ، ولم يشأ الله أن أموت إلا مؤمناً موحداً .. الله أكبر ! لا إله الا الله ! » .

وحين غالى الإخوان في تصرفاتهم في الحجاز ، أصدر الملك أوامره بتأسيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لتنظيم عملية الأمر والنهي ، وحتى لا يأخذ كل إخواني القانون بيده ، مما يستتبعه فوضى وتأجيج لحدّة الصراع النجدي الحجازي ، الذي شهد بعد بضع سنوات ثورة قبائل بلي في شمال الحجاز بقيادة حامد بن رفادة ، وبمساعدة الحكومتين المصرية والأردنية .

احتكار الحجاز للمناصب الإدارية

أنهى الملك الإزدواجيّة في الحكم لمملكتين متنافستين في نجد والحجاز ، وأعلن بناءاً على استشارة جون فيلبي تسمية المملكتين وملحقاتهما بـ « المملكة العربية السعودية » في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣٢ .. وكان القرار قد صُوّر بأنه اتخذ بناء على طلب من « الحجازيين » الذين مثلهم سبعة عشر شخصاً كانوا ضمن مجلس

الوكلاء الذي أنيط به يومئذ إدارة شؤون الحجاز الداخلية .. من بينهم إثنان يمثلان نجد ، هما مستشارا الملك إبن سعود : الدرزي فؤاد حمزة ، والليبي خالد القرقني .

وكان هؤلاء السبعة عشر شخصاً قد اجتمعوا في الطائف ــ بإيعاز من الملك السعودي نفسه ــ وحرروا « صكاً » استرحموا ! فيه الملك بأن يوحد المملكتين ، ومما جاء في تبريرات توحيد الإقليمين ــ المملكتين في مملكة واحدة قولهم ان اسم « المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية .. ولا يرمز الى الأماني التي تختلج في صدور أبناء هذه الأمة للإتحاد والإئتلاف ، ولا يدل على الإرتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيبين تحت ظل جلالة الجالس على العرش » .. وحين وافق الملك على ذلك طلب من مجلس الوكلاء المختص بشؤون الحجاز أن يشرع في « وضع نظام أساسي للمملكة ونظام توارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة ، وعرضها علينا لإستصدار أوامرنا فيها » ، ولكن النظام الأساسي ونظام توارث العرش لم يريا النور حتى الآن .

كان توحيد المملكة يعني سيطرة العنصر الحجازي على الإدارة .. فالحجاز هو الإقليم الوحيد المنظم في إدارته على أسس عصرية ، والحجازيون هم أكثر تأهيلاً وتعليماً وخبرة في الإدارة .. وقد أنيط بهم فيما بعد وضع أغلب القوانين والأنظمة التي هي معتمدة الآن في المملكة .. وهذا ما سبّب بعض الحساسيات لدى النجديين ، وخاصة رجال المذهب الوهابي ، الذين رأوا في الكثير من تلك الأنظمة والقوانين مخالفة للشريعة .. ومما ساعد الحجازيين على تبوء المكانة في الجهاز الإداري للدولة ، اعتبار جدة مقراً للبعثات الدبلوماسية طيلة ستة عقود ، حيث لم تصبح الرياض مقراً للسفارات إلا في الثمانينات الميلادية .. وكان سبب إبقاء جدة عاصمة للدبلوماسية السعودية ، وبها مقر وزارة الخارجية الاساس ، هو الخوف من تعرض الدبلوماسيين للقتل ، وقد هاجم الإخوان ــ بُعيد السيطرة على الحجاز ــ العديد من القنصليات وتعرض أكثر من قنصل الى الأذى ومحاولة القتل .

كان الحجاز قبل توحيد المملكة يدار من خلال أجهزة وأنظمة سبقت مجيء الحكم السعودي ، فقد كان هناك دستور ومجالس بلدية وجيش نظامي وصحافة وتعليم ، وهي أمور يجهلها سكان مناطق المملكة الأخرى في الشرق والشمال والوسط والجنوب ، وكان إقليم الحجاز يقيم علاقات عريقة مع الخارج بفعل التجارة البعيدة والحج ، وهي روابط لم تعرفها سلطة الملك عبد العزيز .. لهذا ــ يقول غسان سلامة في كتابه : السياسة الخارجية ــ أن عملية دمج الحجاز كانت شاقة ، « حيث كان ينبغي تجنب إثارة سكان الحجاز المدنيين الذين يغلب عليهم طابع التجارة والتحضر ، والذين لا يتوانون عن إظهار تفوقهم على المقاتلين النجديين البدو » .. أما نجد وملحقاتها ــ الأحساء والقطيف ــ فقد كانت تدار بصورة بدائية للغاية ، يوضحها فؤاد حمزة في كتابه « البلاد السعودية » ، فيشير الى أن المملكة السعودية كانت تدار في ١٩٣٦ عبر : « الشعبة السياسية وكانت تتولى إدارة الشؤون الخارجية للبلاد ، وكانت وزارة الخارجية في جدة ملحقة لها في الواقع ــ شعبة البرقيات ــ شعبة البادية وداخلية نجد ــ المحاسبات والأعطيات ــ الوفود والضيافة ــ الديوان الملكي ويختص بالشؤون الداخلية ــ الخاصّة الملكية ــ اهل الجهاد ــ الخزينة الخاصة ــ المخازن الخاصة ــ رئاسة الحاشية ــ رئاسة الخيل ــ رئاسة الجيش « الإبل » ــ السيارات ــ المقرىء والمؤذن .

تبوّأ الحجازيون مكانة هامة في الجهاز الإداري للبلاد ، بسبب ارتفاع مستوى التعليم لديهم ، مما سبب حساسية بين الإقليمين ، خاصة وان العائلة المالكة اختارت الدولة على « الثورة » التي يمثلها الإخوان النجديون ، الذين خضدت العائلة المالكة للتو شوكتهم

عبر هذا النوع الهلامي من التنظيم كانت أمور نجد تدار ، ورغم وجود تنظيم أفضل في الحجاز للإدارة إلا ان فاعليته لم تكن كثيرة لأن الملك لم يكن يهتم بالتنظيم من أساسه .

امتاز الحجاز ــ المملكة الحجازية ــ عن مملكة نجد من حيث الإدارة ، حيث كانت النيابة العامة بمثابة حكومة محلية .. وكان سكان الحجاز قد عرفوا مضمون الإنتخابات ، ومارسوها بشكل مبتسر ، وهو أمر لم يتح في أي من أقاليم المملكة الأخرى .. فتحسباً وخشية من الحساسيات ، وبعد أن سقطت مكة طلب الملك عبد العزيز من أعيان الحجاز أن يحضروا إجتماعاً أعدّه ، والقى فيه خطاباً ، اعترف فيه بخصوصيتهم الجغرافية وربما الثقافية ، وأتاح لهم فرصة الإشراف وتولي مسؤولية إدارة بلدهم .. قال الملك « إن ديارا كديداركم تحتاج الى اهتمام زائد ، فأنتم أعلم ببلدكم من البعيدين عنكم ، وما أرى لكم أحسن من أن تلقى مسؤوليات الأعمال على عواتقكم ، واريد منكم أن تعينوا وقتاً يجتمع فيه نخبة العلماء ونخبة الأعيان ونخبة التجار ... ثم هؤلاء الأشخاص يستلمون زمام الأمور فيعينون لأنفسهم أوقاتاً معينة يجتمعون فيها ويقررون ما فيه المصلحة للبلد ــ الحجاز » .. وبهذا ولد ما عرف باسم « المجلس الأهلي » لإدارة أوضاع الحجاز الداخلية وذلك عام ١٩٢٤ .

وفي العام التالي شكل مجلس برئاسة محمد المرزوقي حدد الملك مهماته في قضايا البلدية والقضاء والأمن والتعليم وترقية شؤون التجارة والبرق والبريد .. ويبدو أن هذين المجلسين لم يؤديا مهمة حقيقية وذات قيمة .

وفي عام ١٩٢٦ تشكل مجلس بإسم « مجلس الشورى » خاص بالمملكة الحجازية وحدها برئاسة الأمير فيصل ــ نائب الملك في الحجاز ــ وبعضوية ١٢ شخصاً ، بينهم أربعة معاونين لفيصل وثمانية اختارهم الملك بنفسه ، وكان عمر هذا المجلس قصيراً كالمجالس السابقة ، حيث أصدر الملك عبد العزيز في محرم ١٣٤٦هـ ــ ١٩٢٧ مرسوماً يتضمن ١٥ مادة تتعلق بنظام مجلس الشورى في الحجاز ، جاء فيها أن المجلس يتألف من ثمانية أعضاء ، تختار الحكومة أربعة منهم بعد استشارة أهل الخبرة ! ، وتختار الحكومة الأربعة الاخرين دون استشارة بل بمعرفتها ! على أن يكون إثنان منهم من أهل نجد ! .

وحددت المواد مدة العضوية في سنتين ، وأن يكون فيصل رئيساً للمجلس ، أما مهام المجلس فهي : البلدية ، والرخص ، نزع الملكيات ، استخدام الموظفين الأجانب ، إضافة الى سن القوانين والأنظمة التي تتطلبها الدولة الحجازية .. وقد قام المجلس بالمهمة الأخيرة خير قيام ، وأصبحت هذه القوانين ملزمة لكل أقاليم المملكة بعد توحيدها في سبتمبر ١٩٣٢ .

استمرت المجالس قائمة وتُشكّل كل سنتين ويحدد الملك أعضاءها ، كما يحدد أنظمتها التي كانت عرضة للتغير الدائم .. ويهمنا هنا هو إلفات النظر الى أن تلك المجالس كانت خاصة بالحجاز دون غيره .. لأن الإقليم سبق غيره من ناحية التعليم والتطور ، ولأنه يعتبر دولة كاملة متقدمة على نجد وملحقاتها في كل الأمور تقريباً .

انتهت مهمة المجالس الشورية في الحجاز حين حولت المهام التي كان يقوم بها الى مجلس الوكلاء الذي كان يتشكل من أربعة أشخاص فقط ، ثم الى مجلس الوزراء الذي تأسس في الشهور الأخيرة من حياة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣م ، وكانت آخر مهمة لمجلس الشورى الحجازي قد ظهرت في عام ١٩٦٤ حين أصدر رئيس المجلس بياناً يؤيد فيه فيصل ضد سعود ويبايعه بالملك .. في حين أن أعضاء المجلس قد مات أكثرهم أو ألحقوا للعمل في وزارة من الوزارات .. لقد كان المجلس ميتاً قبل

موت الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ بزمن طويل ، رغم أن إعلان وفاة مجلس الشورى الحجازي لم تعلن رسمياً حتى الآن ! .

بالطبع لم تقابل ريادة الحجازيين بارتياح .. مع أنهم كانوا أكثر مطواعية وقدرة في التعامل مع أمور الدولة ، في حين أن النجديين كانوا يمثلون حتى ذلك الحين صلابة وخشونة الصحراء والمذهب الوهابي الذي بعث بين جنباتها ، وقد يجوز القول بأن نجد كانت تمثل « الثورة » — وهو مصطلح أطلقه جلال كشك في كتابه : السعوديون والحل الإسلامي ، على الحركة الإخوانية النجدية — ولم يكن لدى النجديين بشكل عام القابلية في ذلك الوقت لتقمص دور الدولة بعد أن استكملت المملكة حدودها المتعارف عليها .

فقد كانت خبرتهم منحصرة في الحرب والقتال ، وكان مفهوم الدولة أبعد ما يكون عن أذهان طليعة النجديين من رجال الدين وقيادات العسكر .. ولذا كان من البديهي ان يغلب آل سعود « بناء » الدولة على الإستمرار في « الثورة » ، وأن يميلوا الى رجال الحجاز باعتبارهم الأقدر على الإيفاء بمتطلبات الدولة ، لأنهم أكثر إدراكاً للمعطيات السياسية الإقليمية والدولية ، ولأن تربيتهم حضرية ولحصولهم على تأهيل علمي ، بحيث ساعدهم كل هذا على تبوء مقعد الإدارة لمدة طويلة .. في حين لم يبدأ تخلي المجتمع النجدي عن مفهوم الثورة وتصدير المذهب بالقوة الى المناطق والدول المجاورة إلا بعد نكسة الإخوان عام ١٩٣٠ ، والذين كانوا يشكلون العمود الفقري للجيش النجدي ، والذين اصطدموا مع الملك السعودي لأسباب عديدة من أهمها أنهم أرادوا مواصلة الثورة والسيطرة على العراق والكويت وامارات الساحل إضافة الى الأردن ، وهو أمر كان مستحيلاً لأن تلك الأمارات كانت خاضعة للإشراف البريطاني المباشر .

وحتى نهاية الخمسينات الميلادية ، كانت مشاركة الحجازيين في جهاز الإدارة الحكومي أمراً لا غنى عنه ، ولم يكن في نجد سوى القليل من الكفاءات العلمية .. ومع زيادة المداخيل النفطية ، واستئثار إقليم الوسط بالخدمات ، تسارع نمو الطبقة الوسطى فيه ، فظهرت الكفاءات العلمية التي كانت البلاد بحاجة ماسة إليها ، وبدأ النجديون يشغلون مقاعد الحجازيين بتشجيع النظام السياسي .. ولم يحن أول الستينات بالطلوع إلا وتنظيم « نجد الفتاة » يشق صفوفه في التنظيم الإداري الحكومي ، ويعقد تحالفاته في الوسط السياسي للعائلة المالكة مطالبا بالإصلاح ، ومستغلاً لظروف الخلاف بين الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل .. واستطاع أحد أهم أقطاب التنظيم « عبد الله الطريقي — وزير النفط — إقناع الأمير طلال بتبني موضوع الإصلاح السياسي .

وينبغي الإشارة هنا الى أن الحجازيين مالوا الى الملك فيصل في صراعه مع أخيه الملك سعود الذي اعتبر ممثلاً لتقاليد قبلية رغم أن علماء الدعوة السلفية اتهموه بالفسق لخروجه عليها وعلى قيمها ، في حين ان الملك فيصل وبسبب طول بقائه حاكماً للحجاز منذ احتلاله ، أفاد واستفاد من إقليم الحجاز ، وخلق بين أهله قاعدة ولاء له شخصياً ، وقد كانت تجربة فيصل في ادارة الإقليم الحجازي غنية مثيرة ، ولا زال أبناء فيصل يتمتعون باحترام واسع بين الحجازيين ، الذين هم أقل ميلاً الى فهد وعصبة السديريين السبعة .

مظاهر التباين والإختلاف

كما قلنا ، أنه وحتى أواخر الخمسينات الميلادية كانت سيطرة الحجازيين على الجهاز الإداري للمملكة شبه مطلقة لاعتبارات أشرنا إليها .

في مجال التعليم : كان الحجاز موئل طلاب الدراسة والعلم الشرعي والأهلي الحديث ، حتى من بين أمراء العائلة المالكة « درس الملك فهد في المعهد العلمي بمكة » ، فيوم لم تكن في البلاد مدارس ومعاهد ، كانت مدارس الفلاح تخرّج طلاب العلم ، وكان الحجازيون يبتعثون الى مصر وغيرها لإكمال دراساتهم العليا .. لهذا كانت لهم السلطة على التعليم وإن كانت هذه السلطة محددة بسلطات المذهب الرسمي ، خاصة فيما يتعلق بالمناهج ، وهو ما سبب مشاكل للحجازيين فيما بعد لأن سلطات المذهب رفضت تدريس الجغرافيا والرسم وغير ذلك .

ومن جهة ثانية كان التعليم الأهلي غير الرسمي شائعاً في الحجاز ، سواء كان التعليم دينياً أم نظامياً ، وكانت المدارس الحنفية والشافعية والمالكية وغيرها كثيرة ، وتسيرها أموال الأوقاف ، وكانت هناك مكتبات شهيرة ، لم يبق إلا القليل منها بعد أن تمّ العبث بمحتوياتها وحرق بعض كتبها وبيعت الكتب الأخرى .. وكان في الحجاز من الشعراء والأدباء ورجال الدين كثيرون ، وهناك عشرات من الكتب المطبوعة في المملكة عن شخصيات الحجاز ورجاله ، وكذلك بالنسبة لشخصيات نجد ، وإن كان أكثرها دينية سلفية .

لكن المدارس الدينية في الحجاز جرى إغلاقها الواحدة تلو الأخرى لأسباب مذهبية ، وأشرف رجال المذهب الرسمي على ما تبقى من مدارس ، وفرضوا مناهج تتواءم مع الفكر الذي يريدون نشره .. وكانت تلك المدارس والمعاهد النواة التي تأسس على أنقاضها ما يعرف اليوم بإسم « الجامعة الإسلامية » في المدينة المنورة ، والتي كان أول رئيس لها الشيخ عبد العزيز بن باز ، الزعيم الديني الرسمي للمملكة في الوقت الحالي .

لم تشكل أول جامعة في الحجاز وإنما في الرياض وذلك في عام ١٩٥٨ ، في حين تأخر فتح جامعة في الحجاز ، حتى قام الأهالي أنفسهم — وخلافاً لرغبة الحكومة — بتأسيس جامعة أهلية في جدة سنة ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٧١ ضمت الحكومة الجامعة الأهلية « جامعة الملك عبد العزيز » اليها وصارت جامعة حكومية . وفي المنطقة الشرقية أسست كلية البترول والمعادن ، ثم تحولت في ١٩٧٤ الى جامعة البترول والمعادن « تسمى في الوقت الحالي جامعة الملك فهد » ، فكانت أول جامعة في المنطقة الشرقية .

الإعلام والصحافة : منذ مطلع القرن العشرين عرف الحجازيون الصحافة ، فكانت تصدر في الحجاز العديد من الصحف وبلغات مختلفة .. في حين أن نجد وملحقاتها الشرقية — الأحساء والقطيف — لم تكن تعرف هذا اللون من العمل إلا بعد نصف قرن وبالتحديد في عام ١٩٥٣ حين تأسس في الرياض مجلة « اليمامة » وهي مجلة شهرية ، أصبحت أسبوعية ، أسسها علامة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر .

قبل سقوط مكة ، كانت حكومة الحجاز تشرف على مطابع القبلة وتصدر منها صحيفة إسبوعية تسمى « القبلة » ، ولما احتلت مكة صادر الملك المطابع وأسس صحيفة أسبوعية على أنقاض القبلة سمّاها « أم القرى » ، عهد بالإشراف عليها الى مستشاره السوري يوسف ياسين .. أما جدة التي حوصر فيها الشريف علي بن الشريف حسين قرابة عام ونصف ، فقد كانت تصدر صحيفة تحت الحصار تسمى « بريد الحجاز » .

لقد كان الحجاز رائداً في الصحافة والإعلام ، فمن مكة صدرت أول صحيفة يومية سنة ١٩٥٣ ، وبثّ منها أول برنامج إذاعي سنة ١٩٤٩ ، في حين لم تكن هناك إذاعة في الإقليم الأوسط حتى ١٩٦٤ ، وحين أسست .. كانت قائمة على إعادة بث ما تذيعه إذاعة مكة ثم إذاعة جدة .

وفي الوقت الحالي يمكن للمتابع بسهولة التفريق بين نمطين من الصحافة والعمل الصحافي ، واحد يختص بالحجازيين والثاني يختص بالنجديين ، ولكل شخصيته .. لغته وكتابه وقراؤه ، وإن كان نظام المطبوعات الذي فصّلته العائلة المالكة على مقاس مصالحها ، لا يعطي مجالا ذا قيمة لكي تتحدث الصحافة بحرية في كل أقاليم المملكة .

صحيفة الحجازيين المفضلة هي « عكاظ » التي تعتبر أكثر الصحف السعودية توزيعاً ، والمجلة الإسبوعية المفضلة لهم هي « إقرأ » ، وهناك صحف حجازية يومية أخرى من قبيل « البلاد ، والمدينة ، والندوة » ، وأغلب كتاب الصحف الحجازية هم من الحجازيين . أما صحافة نجد المفضلة فهي « الرياض والجزيرة »

والمجلة الأسبوعية التي تستقطب خيرة الأقلام في المملكة هي « اليمامة » ، والقليل من الحجازيين من ذوي الكفاءات الصحافية العالية يكتب في هذه الجرائد .

على الصعيد المذهبي : جرى تجاهل الحجازيين ــ وفي الواقع غير السلفيين في كل انحاء المملكة ــ بشكل كلي منذ البداية ، فلا يوجد اليوم اسم ديني حجازي على المستوى الرسمي الديني للمملكة ، بل ان المؤسستين الدينية والسياسية لا تشعران بارتياح لبروز شخصية دينية حجازية ــ أو بالأصح غير سلفية رسميّة ــ ، وذلك لتداخل المسألة الطائفية بالموضوع السياسي ، ولا أدل على ذلك الإثارة التي صاحبت بروز الزعيم الديني الدكتور السيد علوي المالكي ، والصراع شبه المكشوف مع أتباعه . وقد كان الصراع في مظهره طائفياً ، حيث اعتاد الشيخ وأتباعه الإحتفال بمولد الرسول ﷺ ، وتأسيس مجالس ذكر لفضائله عليه السلام ، وهذا يعتبر بنظر المذهب الرسمي شركاً وكفراً ، وقد تمّت مضايقة الشيخ المالكي وأتباعه وجرى توقيف العديد منهم .. أما المالكي نفسه فقد تعرض لهجوم إعلامي قوي وصدرت بضعة كتب داخل المملكة ضدّه تصمه بالكفر والمروق من الدين .

وتكتل المثقفون الحجازيون خلف المالكي ، وظهر كتاب لمحمد عبده يماني ــ وزير الإعلام السابق ــ نُشر على حلقات في مجلة « إقرأ » ، يشيد بالرسول وفضائل أهل بيته ، ويدعو الى تعليم الأطفال محبّة الرسول وآله .. في حين برز في الطرف الآخر الشيخ بن باز وتلامذته ، واشتعل الصراع الى أن وصل في منتصف الثمانينات الميلادية حداً خطيراً ، وحينها تدخل الملك بعد أن حقق غاياته من الصراع .

وأساساً فإن تياراً دينياً مسيّساً في الحجاز بالمعنى المتعارف عليه في مناطق المملكة لم يوجد بعد .. وبشكل عام فإن التوجهات الدينية والسياسية التي تصدر من الحجاز يغلب عليها طابع الإعتدال .. ففي المجال الديني يميل الحجازيون الى المؤسسة الدينية في مصر أو الى رموز دينية مصرية وسورية وغيرها ، وترى أنها أقرب الى تمثيلها دينياً من المؤسسة الدينية الرسمية . وفي المجال السياسي تجد أن حركات أو دعوات الإصلاح القائمة على أسس دينية في الحجاز أكثر اعتدالاً من مثيلتها في نجد . خذ مثالاً لذلك العريضة التي غلب عليها الطابع الحجازي الديني والتي طالبت الملك بالإصلاح « انظر العدد الأول من مجلة الجزيرة العربية » . قارن تلك العريضة بالعريضة التي بعث بها السلفيون الى الملك ، والتي مثلت التيار الوهابي « انظر العدد السادس من الجزيرة العربية » فقد غلب عليها طابع الجرأة والجذريّة .. ولكن قد يصف الحجازيون توجه السلفيين بالتطرف ، وقد يطلق السلفيون النجديون على اعتدال الحجازيين صفة التراخي والتهاون والتساهل وغير ذلك .

في الجيش والقوات المسلحة : أشرنا الى وجود قوات نظامية في الحجاز ، وكان لدى الجيش الحجازي من الأسلحة ما لم يكن موجوداً لدى القوات النجدية ، من قبيل الطائرات الحربية التي لم تمنع حكم الأشراف من السقوط .. فجيش الحضر ــ غير العقائدي ــ لم يكن ليستطيع الصمود أمام ضغط الجيش العقائدي القبلي الإخواني .

مهما يكن من أمر ، فقد تأسس الجيش السعودي النظامي على بقايا جيش الحجاز ، حيث أصبح ضباط الجيش الحجازي قيادات في الجيش السعودي الذي لم يكتسب أي أهمية إلا بعد فناء الجيش الإخواني في بداية عام ١٩٣٠ ، غير أن آل سعود لم يكونوا ليضعوا ثقتهم كاملة في الجيش النظامي ، فأسسوا على بقايا تنظيم الإخوان فرقاً قبليّة تدين بالولاء للنظام ، هي في الواقع قوى موازية للجيش النظامي الذي أساسه الحضر ، والذي تولّى فوزي القاوقجي تدريبه وأصبح رئيساً لأركانه قبل أن يطرده السعوديون بسبب تدخلاته في إنتفاضة فلسطين الكبرى سنة ١٩٣٦ .

خلاصة الجيش الإخواني هو ما يعرف اليوم بإسم الحرس الوطني ، والذي تشكل القوى القبلية عموده الفقري ، وهذا الحرس يمثل في أحد الوجوه نجد دون الحجاز ، إذ لا ينخرط الحجازيون الحضر في الحرس أساساً ، في حين أن الشيعة في المملكة ممنوعون من الإنخراط في الحرس والجيش معاً ، وإن ما يقال عن خلاف بين الحرس الوطني والجيش النظامي ، لا يمثل انعكاساً للخلاف بين أجنحة الحكم في العائلة المالكة فحسب ، بل ويمثل التنافس بين الإقليمين الحجازي والنجدي ، وإن ما يردده أفراد الجيش والحرس ضد بعضهما البعض شبيه بما يقوله النجديون للحجازيين وبالعكس .

وفي داخل مؤسسة الجيش النظامي نفسها تجد هذا الشعور سائداً ، ومما يوحي بشيء منه هو أن أول رئيس أركان سعودي كان من الحجازيين « الشريف محسن الحارثي » ، وفيما بعد تعاقب خمسة رؤساء أركان نجديون على هيئة الأركان ، ويبدو أن وراء ذلك قراراً سياسياً ، خاصة بعد الاحداث المريرة التي فجرها الخلاف النجدي الحجازي في الجيش اواخر الستينات والتي أدت الى اعتقال رئيس القوات الجوية الحجازي هاشم الهاشم .

وفيما مضى كان من المعتاد ان يكون قائد قوات الأمن العام حجازياً ، وكان الحجازيون ممثلين بشكل جيد في قيادة الأركان وقيادة الفروع .. ولكن ومنذ عام ١٩٨٠ ــ أي بعد أحداث الحرم المكي الشريف ــ جرى تجاوز هذا العرف ، حيث أطاح الأمراء بالقادة العسكريين الحجازيين ، مثل الفريق أسعد الزهير ــ قائد القوات الجوية ــ الذي أقيل وأحيل على التقاعد ، وأنهيت خدمة الفريق علي ماجد القباني ، قائد القوات البرية ، وأحيل على التقاعد ، وأقيل الفريق فايز العوفي مدير الأمن العام وأحيل على التقاعد أيضاً .

لكيلا تكون النهاية محزنة

أهم ما تؤدّي إليه الحرب الطائفية بين المواطنين ، هو تعزيز الخلاف والإنشقاق ، وزيادة الفصل حيث يبحث كل طرف عن هويّة خاصّة قد يجدها في الإقليم أو في القبيلة أو في المذهب ، أو في كل هذا . ورغم أن الحرب الطائفية ما قامت إلاّ من أجل تذويب ثقافة وأفكار الطرف الآخر ، إلا أن مردودها كان عكسياً على الدوام ، وكانت النتيجة مزيداً من الإلتصاق بولاءات تتناقض في معظم الأحيان مع الولاء الوطني الذي يبدو أنه لا يهم العائلة المالكة كثيراً ، لأنها تجعل الولاء لها مقدم على أي ولاء آخر حتى الوطن .. ومن هنا ظهر الشعار الذي يراد تربية الأجيال عليه : « المليك ثم الوطن » ! .

إن الخطر الذي يتهدد الوطن جراء تأجيج المشاعر الطائفية والإقليمية ، قد لا يُدرك خطره الكثيرون في الوقت الحالي .. ولكن لعل التنبيه بشأنه والتحذير منه وإلفات النظر الى مآل الدول التي وقعت في مطبّات الخطر ، مثلما رأينا ذلك واضحاً في يوغسلافيا والإتحاد السوفياتي ، وغيره .. لعلّ هذا يقرب الخطر الى أذهان المغالين في تلك الممارسات ، حتى لا يأتي يوم يرتفع فيه غطاء القوة والعنف ونجد أن المملكة فرّخت دويلات هزيلة كل محتواها علمٌ وحدود فارغة .

إذا كانت العائلة المالكة قد استثمرت المشاعر المذهبية والإقليمية لتعزيز سلطانها على جميع المواطنين .. فإن ما يجب إدراكه هو أن العائلة المالكة لا تعني الوطن ، الذي يجب أن يبقى موحداً سواء بوجود هذه العائلة أم بعدمه .. ويخطيء من يعتقد ان العائلة المالكة هي أحد أسس الوحدة ، وأن نظامها السياسي واطروحتها المذهبية والقوة العسكرية التي تستند إليها كجزء أساس من شرعية الحكم ، أحد أهم أعمدة الإتحاد .

لا بدّ وأن يأتي يومٌ على بلادنا ويتغير نظام الحكم فيها الى الأحسن ، بما يلغي تأثير القوة والعنف .. وحينها نتمنّى أن يكون خيار المواطنين مع الإستمرار في هذا الكيان القائم الذي دفع المواطنون أنفسهم ومن مختلف الأقاليم والمناطق ثمناً باهظاً في تأسيسه ، وذلك عن قناعة وايمان ، بدلاً من وحدة قسريّة يحميها السيف ، ويصونها طمس الهويّة الجغرافية بمفردات ليست ذات أهمية ، وتلاعب العائلة المالكة بالقوى الإجتماعية والإثارات الغبيّة .

الحكومة ساعدت حزب المحافظين البريطاني خوفاً من اثارة فضيحة الرشاوى

المملكة تقترض لسداد عمولات بنصف مليار دولار التهمها أبناء وزير الدفاع

فضيحة ومحاكمات في اميركا .. ودعوات للتحقيق في بريطانيا

تنظر محكمة امريكية في دعوى اقامها مسئول سابق بوزارة الدفاع تتضمن اتهامات لشركة امريكية لصناعة الاسلحة بتقديم رشاوى لامراء سعوديين تقدر بمئات الملايين ، خلال صفقة جرى عقها لتزويد الجيش السعودي بطائرات هليوكبتر ضمن برنامج التسلح المعروف باسم « اليمامة ٢ » والمتهمان الرئيسيان في الدعوى هما شركة يونايتد تكنولوجي الامريكية وشركة وستلاند البريطانية المملوكة بدورها لشركة امريكية .

وقالت صحيفة « الاندبندنت » الصادرة يوم السبت ١٨ ابريل ان عمولات ضخمة قدرت بنحو نصف مليار دولار تقاسمها ثلاثة من ابناء الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران ، هم فهد امير منطقة تبوك وخالد قائد قوات الدفاع الجوي السابق والامير بندر السفير السعودي في واشنطن الذي اشرف على تنظيم الصفقة .

وقد أثار الدعوى جنرال امريكي متقاعد اسمه توماس دولي كان فيما سبق مساعدا لوزير الدفاع الامريكي ، وعمل فيما بعد مديرا في شركة سيكورسكي هليوكبترز قبل اقالته من منصبه حينما اعترض على تقديم رشاوى خلافا للقانون .

وقد اتهم توماس دولي الشركة بمخالفة القانون في فصله والتسبب في اضرار صحية ومالية له نتيجة اعتراضه على الرشاوى ، وقال ان قرار مجلس ادارة الشركة بفصله جعل سمعته كاداري معروف في اوساط الشركات موضع شك الامر الذي كلفه كثيرا من الخسائر في فرص العمل ، كما ان اضطراره للصمت على الفضائح التي ادت الى خسارته قد سببت له الاما نفسية واثرت على معنوياته ووضعه الصحي ، واخبر القاضي بانه يطلب اجبار الشركة على الاعتراف بانه فصل تعسفيا وان تلتزم بتعويضه عما لحقه من ضرر .

اما في بريطانيا فقد انفجرت القضية عندما عين رئيس الوزراء جوناثان ايتكين وزيرا للتجهيز في حكومته الجديدة ، حيث قالت صحيفة الاندبندنت يوم الخامس والعشرين من ابريل الماضي ان الوزير كان رئيسا لشركة تعتبر طرفا في موضوع العمولات التي قدمت لامراء سعوديين ، ضمن تعاونها مع شركة يونايتد تكنولوجي الامريكية في تجهيز الصفقة لوزارة الدفاع السعودية ، وقالت الصحيفة ان ثمة علاقة رئيسية للشركة البريطانية بالدعوى المرفوعة امام القضاء الامريكي .

وفي العادة فإن العمولات السرية والرشاوى تعتبر امراً لازماً في كل صفقة تسلح تجريها المملكة مع الشركات الغربية المزودة للاسلحة ، وبسبب ضغوط الرأي العام والهيئات البرلمانية في الدول الغربية على الشركات ، واصرار الامراء على الحصول على نصيب من كل صفقة تعقدها الحكومة السعودية . فقد لجأت هذه الى ابتكار صيغة جديدة لتأمين مبيعاتها تتضمن ادراج العمولات تحت بنود خاصة مثل التدريب والتموين والصيانة والخدمات الاستشارية ، وقد قررت الحكومة السعودية ان يكون لكل شركة تصدر السلاح الى المملكة وكيل محلى للقيام بهذه الاعمال ، حيث تنشط في هذا المجال شركات يملكها امراء في العائلة المالكة .

وتتعلق القضية التي يحقق بشأنها القضاء الامريكي بقيام شركة وستلاند البريطانية لتصنيع الهليكوبتر وشركة يونايتد تكنولوجي الامريكية بتقديم مبالغ مالية كبيرة كرشاوى لأميرين سعوديين هما الامير بندر بن سلطان واخيه الامير خالد بن سلطان لتأمين عقود بقيمة ٦ مليار دولار لشراء طائرات هليكوبتر .

وورد في وثائق قدمت الى محكمة امريكية اسم شركة (البلاد) المملوكة للامير محمد بن عبد العزيز والتي كان ايتكين مديرا لها منذ عام ١٩٧٩ ولغاية استقالته مؤخراً عندما عين وزيرا في حكومة جون ميجر ، كما ورد في الوثائق ايضا اسم شركة (الفال) التي يملكها الامير نفسه . وقد تمت تسمية الشركتين من قبل الطرف الامريكي باعتبارهما « شريكتين محتملتين » ، كما تظهر الوثائق المقدمة للمحكمة الامريكية ان الجزء الاكبر من الرشاوى قدم لأولاد الامير سلطان وزير الدفاع ، وجاء في الوثائق ان شركة الفال التابعة لشركة البلاد « متعاقد بارز في الاتفاقات المشتركة الناشئة عن برنامج اليمامة » ، وقالت الصحيفة البريطانية ان وزير التجهيزات الدفاعية الجديد انكر وجود صلة له بموضوع الرشاوى ، وقال ان شركة البلاد ــ بريطانيا التي كان رئيسا لها والتابعة لشركة البلاد ــ السعودية ، لم يكن لها أي علاقة بالقضايا الدفاعية او بعقد اليمامة ، وانها كانت مجرد شركة استثمارات ! .

من جهته ، قال المسؤول عن الشؤون الدفاعية في حكومة الظل بحزب العمال مارتن اونيل ، انه سيطالب الحكومة باصدار بيان رسمي حول هذا الموضوع وباعادة فتح التحقيق الذي كانت تجريه لجنة الحسابات العامة في مجلس العموم البريطاني حول دفع عمولات ضخمة لامراء من العائلة المالكة السعودية لتأمين عقد اليمامة .

وكانت « روزي وترهاوس » الكاتبة الصحفية في الاندبندنت قد كتبت قبل ذلك تقول : « القصة التي ينوي « توماس دولي » أن يرويها حول كيفية الحصول على صفقات أسلحة دولية عن طريق رشوات وافساد ، ستهز بريطانيا وامريكا والسعودية » .

وتحوي الوثائق التي قدمت الى احدى محاكم مدينة واشنطن بمقاطعة كولومبيا « العاصمة » على مجموعة مذهلة من الادعاءات تتراوح بين الرشوة والافساد والخداع وغسل الاموال غير

وفي عام ١٩٨٨ اعلنت الحكومتان في بيان مشترك مرحلة ثانية لبرنامج اليمامة كانت السعودية تنوي بموجبها ان تتفاوض على شراء ــ من جملة الاشياء ــ ما يصل الى ٨٨ طائرة هليكوبتر من طراز بلاك هوك ، على ان تقوم بصنعها شركة وستلاند هليكوبترز ليمتد .

وادعت وستلاند أن معظم الاحداث الواردة في الشكوى لم تقع ، بيد أن الوثائق التي قُدّمت الى المحكمة تثبت أن الاتفاقية مع السعوديين كانت من اجل ان تقوم وستلاند بتسليم طائرات الهليكوبتر في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتضمنت ايضا تفاصيل ادعاءات اخرى ضد وستلاند ، ومن أجل الحصول على صفقات لنفسها ولشركة يو تي سي ، قامت وستلاند (بتوجيه من السفير بندر بن سلطان ومشاركة من سيكورسكي) بالدخول في اتفاقية شراكة (جوينت فينتشر) مع ابراهيم النملة . تم الاتفاق بموجبها على ان يقدم الأخير خدمات الصيانة لطائرات بلاك هوك التي تبيعها وستلاند .

وتشير تلك الوثائق الى ان ابراهيم النملة كان قد اوضح مراراً لتوماس دولي الغاية من الرشاوى المتعلقة بالصفقة ، وأن الامير سلطان وزير الدفاع يتوقع منه ــ أي من النملة ــ ان يدفع جزءاً من الدفعات التي سيتم دفعها بموجب الاتفاقية الى نجليه (اي الاميرين بندر وخالد) . وقد أكد مدراء وستلاند اتفاقية النملة ــ وستلاند بما فيهم السير جون تريتشر ــ ، وأوضح النملة في جميع المراحل ذات الشأن أن الاتفاقية ضرورية للتمهيد لحصول يو تي سي ــ او وستلاند على صفقات مع السعودية . ان الحكومة السعودية تريد ان تكون جميع طائرات بلاك هوك التي تشتريها مسلحة بصواريخ تاو المضادة للطائرات ، لذا فبالتنسيق ما بين سيكورسكي وبين وزارة الدفاع السعودية قامت وستلاند بتجهيز طائرات بلاك هوك ف م س ١٢ المباعة بسعر ٦ مليارات دولار بمجموعة من الاسلحة ، كذلك تنوي وستلاند ان تسلح ٨٨ بلاك هوك اخرى ستقوم بتزويد السعودية بها فيما بعد ، وقد أشار التقرير السنوي لشركة وستلاند الى انظمة اسلحة متكاملة لطائرات بلاك هوك .

مقايضات بالنفط

وكانت نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي « ميس » الاسبوعية المتخصصة التي تصدر في نيقوسيا قد قالت ان المملكة العربية السعودية تحصص عائد انتاج نصف مليون برميل نفط يوميا لتمويل الصندوق الخاص بعقد اليمامة الضخم للتسليح المبرم مع بريطانيا .

وأوضحت النشرة بأن ٤٠٠ الف برميل يوميا تذهب الى شركتين تابعتين لشركة « شل » بواقع ثلثين للاولى وثلث للثانية ، بينما تذهب ١٠٠ الف برميل يوميا الى شركة ارامكو السعودية للنفط ، وتودع ايرادات هذه الكميات في صندوق خاص في لندن لتمويل مشروع اليمامة .

ويشمل هذا العقد حتى الآن ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز تورنادو وستين طائرة من طراز هوك و « دي سي ٩ » للتدريب ، وثلاث كاسحات الغام ، وتجهيزات امداد وتموين يعمل بها ٣٥٠٠ موظف من شركة ايروسبيس البريطانية للصناعات الحربية .

وأوردت ميس تقديرات لم تتأكد بعد مفادها أن الأمر سيتطلب تخصيص كمية أضافية قدرها ٢٠٠ الف برميل يوميا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذا المشروع .

وقد دفعت السعودية بالفعل أكثر من عشرة مليارات جنيه استرليني « ١٨ مليار دولار »في اطار هذا العقد وربما يصل حجم المدفوعات الى ٢٠ ملياراً .

وكان رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر قد أعلن اوائل شهر ابريل الماضي ان السعودية ستخصص تمويلاً جديداً لهذا العقد قدره ٥,١ مليار جنيه استرليني « ٧,٢ مليار دولار » .

يذكر أن الحكومة السعودية كانت قد أبرمت عقد اليمامة عام ١٩٨٥ . وأوضحت وزارة الدفاع البريطانية أن عقد اليمامة سيستمر حتى سنة ١٩٩٦ وربما يشمل طلبات جديدة لطائرات التورنادو مما يجعل المملكة أكبر عميل أجنبي لشركة بريتش ايروسبيس التي تشرف على العقد .

الانتخابات البريطانية

من جهة أخرى ، قال مراقبون سياسيون في بريطانيا أن المملكة قدمت مساعدة مباشرة لحزب المحافظين البريطاني الحاكم الذي كاد ان يخسر الانتخابات العامة أمام حزب العمال . وينظر المحللون الى اعلان جون ميجر اوائل ابريل الماضي وقبل اسبوع من موعد الانتخابات إن حكومته ستحصل على ٥,١ مليار جنيه كدفعة اولى من صفقة تزويد المملكة باسلحة ضمن عقد اليمامة ، على انها تهدف الى طمأنة الناخب البريطاني على قدرة الحكومة على تمويل المشروعات التي وعدته بها .

وقالت مصادر مالية وصحفية في بريطانيا ان الاعلان السعودي يستهدف تعزيز فرص حزب المحافظين للفوز في الانتخابات العامة كجزء من مكافأة سعودية لموقف بريطانيا من حرب الخليج ، غير أنّ محللين قالوا أن من بين الاسباب التي تدفع السعودية لمساعدة حزب المحافظين في العودة الى الحكم الخشية من أن يؤدي انتصار حزب العمال المعارض الى اعادة فتح التحقيق في قضية العمولات السرية التي تردد انها دفعت لامراء سعوديين مقابل حصول بريطانيا على عقد اليمامة .

وكانت لجنة في مجلس العموم البريطاني قد حققت في هذه القضية غير أنها امتنعت عن كشف نتائج التحقيق أو حتى اطلاع بقية اعضاء اللجنة على النتائج . وفي حينه بررت الحكومة البريطانية قرار عدم الكشف عن نتائج عمل اللجنة بالرغبة في الحفاظ « على فرص العمل »للعاملين في قطاع الصناعة العسكرية ملمحاً الى خشيته من انتقام السعودية بتحويل تعاقدها مع جهات اخرى .

اقتراض سعودي

من جهة اخرى شرعت الحكومة السعودية للمرة الثالثة خلال عام في اقتراض عشرة مليارات ريال من بنوك محلية للمساعدة في تسديد مدفوعات صفقة اليمامة العسكرية الضخمة مع بريطانيا .

وقال خبراء مصرفيون حسبما نقلت عنهم وكالة « رويتر » في ١٢ ابريل الماضي ، أن مؤسسة النقد العربي السعودي طلبت من خمسة بنوك محلية الاشتراك في القرض . وقال المصرفيون أن القرض الذي من المنتظر أن يتم سحبه على أربع شرائح نصف شهرية ابتداءاً من ١٣ ابريل ، سيذهب الى وزارة المالية وسيستخدم في صرف آخر قسط من صفقة اليمامة وقدره ٥,١ مليار جنيه (٥,١٠ مليار ريال) .

وكانت المملكة التي تحملت نفقات ضخمة في حرب الخليج قد اقترضت في العام الماضي ما اجماله سبعة مليارات دولار (٢٤ مليار ريال) من بنوك دولية ومحلية وذلك لأول مرة .

وقد طلب من جميع البنوك في المملكة وعددها ١٢ بنكاً المساهمة في القرض ، الذي سيتمّ الوفاء به على اربعة اقساط متساوية في أغسطس ، ونوفمبر من هذا العام ، وفبراير ، ومايو ، من العام القادم .

وقال مصرفيون أن بنك الرياض والبنك الاهلي التجاري وهما أكبر بنكين سعوديين يشتركان في تقديم القرض الجديد مع ثلاثة بنوك مشتركة هي البنك السعودي الامريكي ، والبنك السعودي البريطاني ، والبنك الاهلي العربي .

لتصنيع طائرات بلاك هوك ولكن لم تبلغ سيكورسكي ولا وستلاند الكونغرس الامريكي ولا وزارة الخارجية او المسؤولين في أية دائرة أو وزارة لها علاقة بشؤون الدفاع .. بأن طائرات بلاك هوك ستكون مسلحة بصواريخ تاو المضادة للدبابات .

وجاء في وثيقة اخرى قدمت الى المحكمة : « يدعي السيد دولي بأن المدعى عليهم قد تآمروا على تعديل اتفاقية ترخيص معقودة بين يو تي سي ، وبين وستلاند بشكل يسمح ببيع طائرات بلاك هوك مسلحة الى السعودية بدون علم او موافقة الكونغرس او الحكومة الامريكية » .

« ووفقا لأقوال المدعي لعبت وستلاند انك — وهي شركة امريكية — دورا في التوصل الى هذا التعديل . ويقول دولي ان اشتراك المدعى عليها وستلاند في المؤامرة كان امراً لا بد منه من أجل تزويد الحكومة السعودية بطائرات هليكوبتر مسلحة » .

وقد قدمت شركات وستلاند البريطانية في وقت سابق من الشهر الماضي التماسا الى المحكمة بأن ترفض الشكوى ، وتقول في التماسها : « ان الرفض جائز ومناسب لعدم وجود سلطة لدى المحكمة على معظم نواحي الشكوى ضد وستلاند غروب بي . ال . سي ، وايضا وستلاند هليكوبترز ليمتد ، ولا سلطة لها على أي من المتهمين ، ولأن المدعي فشل في أن يبيّن اي مطالبة يمكن على اساسها منحه تعويضات عنها » .

ومضت تقول « ان الشكوى غامضة الى حد غير مقبول عما قامت به اي من الشركتين البريطانيتين فعلا ، كما انها غامضة الى حدّ انها تلمح الى اعمال مادية ، وليس فيها ما يوحي بأن لاحد مطالبة ضد الشركتين البريطانيتين وبالتأكيد من جانب مدع امريكي في محكمة امريكية » .

المعلوم ان برنامج اليمامة هو الهيكل او الاطار الذي اعلن لاول مرة عام ١٩٨٦ وبموجبه تتفاوض الحكومة البريطانية وتبيع الى العربية السعودية طائرات مقاتلة وسفنا حربية ومعدات اخرى يتم دفع ثمنها بتوريد كميات كبيرة من النفط ، ويجري التفاوض على كل صفقة لبيع انظمة الاسلحة كلا على حدة — بما في ذلك الاثمان والكميات وجميع الشروط الاخرى — ما بين الحكومة البريطانية مباشرة وبين المملكة السعودية تحت مظلة برنامج اليمامة ، كما ان كل شركة بريطانية تعمل كمقاول فرعي — من الباطن — لدى شركة بريتش ايروسبيس المقاول الرئيسي لدى الحكومة البريطانية .

بالرياض بصفته قائدا للحرس الملكي ، ومسئولا عن الامن الشخصي للملك فهد وكبار الامراء .

وجاء في الشكوى : « أن الرشوات كانت ومازالت مموهة بصفة أجور خدمات لدعم الصيانة وخدمات دعم جهاز الموظفين ، وعمولات واجور استشارات ، وخدمات اخرى » .

« وبسبب هذه الرشاوى تمكنت سيكورسكي من ان تدخل مبدئيا السوق السعودية عن طريق صفقة تمت عبر برنامج المبيعات العسكرية الاجنبية ثم توصلت عن طريق شركة وستلاند غروب (البريطانية) الى صفقة (بلاك هوك) التي كانت أكبر من ذلك بكثير » .

وكانت الحكومة السعودية تحاول الحصول

ابراهيم النملة كان وسيط صفقة سلاح ، بالنيابة عن وزير الدفاع وإبنيه بندر والجنرال خالد ! .. واعترف بأن سلطان يأخذ حصّة الأسد من العمولات

مليارات الدولارات تُصرف على السلاح ، لا للحاجة إليه ، وإنما لقبض العمولات فحسب .. وعقد اليمامة يعتبر النموذج الأوضح في كل هذا ، حتى أصبح يسمى بعقد « السمسرات »

على اسطول من نحو ١٠٠ طائرة « بلاك هوك » مزوّدة بأسلحة مضادة للدبابات ، الا أنه نظراً لحساسية طبيعة مبيعات الاسلحة الى الشرق الاوسط ، كان لا بد أن يؤدي عرض مثل هذه الصفقة على الكونغرس الى اثارة عراقيل لا يمكن التغلب عليها امام المساعي المبذولة لاتمام الصفقة بشكل ناجح .

فبدافع من علمها بذلك استنبطت يو تي سي — سيكورسكي طريقة للالتفاف حول عرض الموضوع على الكونغرس . وهذه الطريقة هي أن يو تي سي — سيكورسكي حصلت على حصة كبيرة من رأسمال شركة وستلاند البريطانية لصنع طائرات الهيلكوبتر .

« ومنحت سيكورسكي الى وستلاند رخصة مشروعة والتهرب بشكل غير قانوني من أنظمة قيود التصدير الامريكية ، بالتعاون مع شركة وستلاند البريطانية .

وتتضمن شكوى الجنرال دولي المطالبة بتعويضات مجموعها ١٣٠ مليون دولار .. كما تتضمن تفاصيل عما اسماه « مؤامرة واسعة النطاق شملت شركات وحكومات أجنبية ومحلية وكذلك أشخاصا محليين وأجانب » .

ويقول دولي — البالغ من العمر ٥٠ عاما — وهو خبير بطائرات الهيلكوبتر العسكرية ، الذي يعتبر خبيرا بارزا في شئون التسلح برتبة لفتنانت جنرال في الجيش الامريكي ، و سبق له العمل ملحقا عسكريا للولايات المتحدة في سفارتها بالمملكة العربية السعودية — أنه جرى تخفيض رتبته في شركة « سيكيورسكي » حيث كان يشغل منصبا عاليا فأدى ذلك الى اصابته باضرار صحية ومالية ، لمجرد أنه قدّم شكوى عن المؤامرة المزعومة التي كان قد اكتشفها .

وتقول الوثائق المقدمة الى المحكمة ان المؤامرة كانت تتعلق برشوة بين ممثلين للحكومة السعودية وبين المدّعى عليها وهي شركة سيكيورسكي ايركرافت التي كانت تستخدم السيد دولي ، بالتواطؤ مع الشركة الأم يونايتد تكنولوجيز كوربوريشن « يو . تي .سي » .

وقد جرت صفقة الرشاوي باتفاق ضمني بين بعض كبار موظفي يو تي سي والسفير السعودي لدى واشنطن الامير بندر بن سلطان وأشخاص سعوديين لهم علاقة بالامير بندر .

وكانت الخطة تتعلق ببيع ١٣ طائرة هيليكوبتر من طراز « بلاك هوك » التي تصنعها يو تي سي ، ضمن صفقة اكبر تشمل سبعين طائرة الى وزارة الدفاع والطيران السعودي .

ويدعي السيد دولي في شكواه بأن الرشوات دفعت من أجل الحصول على هذا العقد وعلى عقود أخرى ، « وقد وافقت يو تي سي ، سيكورسكي ، وآخرون من المدعى عليهم على دفع رشوات كبيرة الى بعض المسؤولين في الحكومة السعودية » .

وتدعى الشكوى ان الرشوات دفعت بواسطة رجل الاعمال السعودي ابراهيم النملة « الذي كان سيقتطع حصته ثم « يُزرّق » الباقي الى الأمير خالد بن سلطان الذي كان قائد مسرح العمليات في حرب الخليج ، واتهم هو الآخر حينها بتحقيق مكاسب تجارية مستغلا منصبه في الاشراف على عمليات تموين الجنود الاجانب في المملكة ، كما يقتسم معه الحصه أخوه الامير فهد بن سلطان ، وكانا شريكين تجاريين مع النملة ، الذي يعمل احد اقاربه في الديوان الملكي

حوار وفشت الديبل

قنبلتان موقوتتان في الخليج

يوسف الهاجري

عادت مسألة الخلاف القطري ــ البحريني على مجموعة جزر صغيرة في البحر الى السطح الشهر الماضي مرة أخرى ، وذلك بعد إصدار قطر مرسوماً بشأن تحديد عرض المياه الاقليمية للدولة ، الامر الذي عتبرته البحرين اخلالاً بالوضع القائم .

فقد أصدرت قطر مرسوماً برقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٦ أبريل يحدد عرض مياهها الاقليمية باثني عشر ميلاً بحرياً ، وأضافت اليها مساحة إضافية بعرض ٢٢ ميلاً بحرياً تمارس عليها حقوقها التي تحددها المعاهدات الدولية .

ولم تنتظر البحرين طويلاً حيث أصدرت بياناً في اليوم التالي ترفض فيه القرار القطري واصفة إياه بأنه يؤثر بصفة أساسية على الوضع الراهن القائم بين البلدين ، وأضاف الناطق باسم وزارة الخارجية البحرينية ، بأن دولة البحرين ترفض رفضاً باتاً ما تضمّنه المرسوم المذكور من تمديد لعرض المياه الاقليمية لدولة قطر مما يؤثر على حقوق دولة البحرين « وأن البحرين تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ الخطوات القانونية الضرورية للمحافظة على حقوقها في المناطق التي يمكن أن يشملها المرسوم المذكور » .

على ماذا تختلف قطر والبحرين ، وما هي خلفيات الصراع بين البلدين ؟ .

المناطق المتنازع عليها

يتركز الخلاف بين البلدين على مجموعتين من الجزر :

الاولى ــ جزر حوار ، ويطلق إسم حوار على الجَمَل الصغير .. وهي جزر بركانية لا تصلح للزراعة ، وتقع بمحاذاة الساحل الغربي لقطر ، ويبلغ طولها حوالي أحد عشر ميلاً كما يبلغ أقصى عرض لها حوالي الميلين ، ومساحتها تقدر بحوالي ١٥,٩٦ ميلاً مربعاً ، وتضم هذه الجزر كذلك عدداً من النتوءات البحرية ، وتتكون الجزر من مجموعة قمم هي :

١ ــ السواد الجنوبي « الاسود » .
٢ ــ الوقارة ١ .
٣ ــ الوقارة ٢ .
٤ ــ الوقارة ٤ .
٥ ــ صخور بو سواد ــ أربع صخور .
٦ ــ جزيرة بو سعدة ــ أربع جزر صغيرة .
٧ ــ المحظور .
٨ ــ السواد الشمالي .
٩ ــ الحجية « مؤنث حجي » .
١٠ ــ الحجية « جزيرتان » .
١١ ــ العجيزة « الارملة » .
١٢ ــ الربض .
١٣ ــ المعترضة .

وتبدو جزيرة حوار كقطاع على شكل ربع دائرة ، ويفصلها عن البحرين مسافة ما بين ١٧ و ١٨ ميلاً بحرياً ، وعن قطر مسافة ميلاً واحداً ، تغطيها مياه ضحلة ويمكن الوصول اليها في أوقات الجزر سيراً على الاقدام .

الثانية ــ مجموعة جزر فشت الديبل ، وتشمل :

١ ــ فشت الديبل .
٢ ــ فشت العظم .
٣ ــ قطعة جرادة .

ويعني الفشت مجموعة الصخور البحرية يبرز جزء منها في حالة الجزر ، ويختفي نهائياً في حالة المد .

وتقع هذه الفشوت بين قطر والبحرين حيث تبعد ٢٠ كيلومتراً عن الاولى ، و٢٥ كيلومتراً عن الثانية .

أرضية الخلاف

ظهر الخلاف لاول مرة الى العلن في عام ١٩٣٨ م وذلك عندما إدعى حاكم البحرين انذاك « الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة » ملكيته لجزر حوار ، وقد كان الهدف من مطالبته هذه هو وجود النفط فيها ، ولكن قطر رفضت ذلك رفضاً قاطعاًمنذ البداية .

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم أثيرت القضية عدة مرات ونشبت معارك سياسية عديدة حولها ، بينما وقعت مواجهة عسكرية واحدة بينهما . ويتبنى كل طرف اراء تدعم فكرته .. فقطر تقول بأن جزر حوار تابعة لها كونها تقع ضمن الحدود الجغرافية لها وامتداد طبيعي لحدودها ضمن المياه الاقليمية ، وان القناة الضيقة التي تقع بين الجزر وقطر تغطيها المياه الحدودية لقطر فقط خلال فترة المد ، فانه يمكن المشي من الساحل وحتى الجزر ، وأن الجزر تابعة لها طبقاً للقانون الدولي للبحار الذي يقول « أن الجزر التي تقع في المياه الاقليمية لأية دولة تتبع تلك الدولة حتى ولو لم تكن تحتل تلك الجزر » ، وفضلاً عن هذا فإن البحرين مفصولة عن الجزر بعرض ١٨ ميلاً بحرياً ويفصلها عنها طريق بحري يستخدم للملاحة الدولية .

أما البحرين فتقول بأن ادعائها مدعوم من قبل بريطانيا التي كانت مسؤولة آنذاك عن السياسة الخارجية للبلدين طبقاً لمعاهدة الحماية .. فقد أخبر المندوب السياسي البريطاني آنذاك في البحرين حاكمي الدولتين « في ١١ يوليو ١٩٣٩ م » أن الحكومة البريطانية قررت أن جزر حوار ترجع الى البحرين وليس قطر ، وقد رفض حاكم قطر انذاك هذا الحكم من قبل بريطانيا .. أما بالنسبة للفشتين « الديبل وجرادة » فقد قررت بريطانيا عام ١٩٤٧ م تبعيتهما للبحرين كذلك ، مع بيان أنهما ليستا جزيرتين ، بل هما ضحضاحان ليس لهما مياه إقليمية .

الدور السعودي في المشكلة

منذ نشوب الخلاف بين البلدين والسعودية تميل باتجاه البحرين ، ولا يخفى هنا أن السبب في ذلك يعود الى استعداد البحرين أكثر للخضوع للسياسات السعودية ، حيث قامت بعدة مساع لانهاء الازمة ولكنه كان من الواضح أنها ليست الطرف المحايد . ففي ديسمبر ١٩٨٦م وبعد انتهاء اجتماعات وزراء الدول المصدرة للبترول « أوبيك » ووقوف قطر ضد رغبة السعودية في خفض اسعار النفط وظهور نظام السعرين انحازت السعودية لجانب البحرين . وعندما توترت العلاقات بين قطر والبحرين بعد ذلك تدخلت السعودية باقتراح لتجميد الوضع

لحين التوصل الى اتفاق نهائي ، وتضمن الإتفاق الأولي :

١ ــ الامتناع عن أي عمل يقوي الموقف القانوني لأي منهما ويضعف موقف الطرف الآخر أو تغيير الوضع الراهن للمنطقة المتنازع عليها .

٢ ــ الامتناع عن أي عمل يؤدي لوقف المفاوضات بينهما أو الاضرار بالاجواء الودية .

وعندما اعلنت البحرين اطلاق إسم « حوار » على سفينة حربية جديدة والقيام بمناورات بحرية بالذخيرة الحية في فشت الديبل أدى ذلك الى احتجاج قطر ، وطلب المجلس الوزراي لمجلس التعاون الخليجي الى السعودية مواصلة جهودها لحل النزاع ، وهنا واصلت السعودية سياسة « تبويس اللحى » بين البلدين وذلك نظراً للظروف الحاكمة التي كانت تعيشها المنطقة وخطر انتقال الحرب العراقية الايرانية الى المنطقة . كما بذلت السعودية جهوداً عديدة لانهاء الازمة ، ولكن مصداقيتها لم تكن مقبولة لدى قطر على الاقل .

مستقبل الازمة

بعد وقوع المواجهة بين قطر والبحرين عام ١٩٨٦م ، وانزال قوات قطرية في فشت الديبل واحتجاز عمال أجانب يعملون في شركة بالاست نيدام تدخلت السعودية ومجلس التعاون لحل القضية ، ولكن السعودية لم تستطع سوى تهدئة الاوضاع حيث أن الموقف القطري كان حاسماً ورافضاً للتخلي عما تعتبره قطر جزءاً من أراضيها .. وقد تم تحويل القضية عدة مرات الى محكمة العدل الدولية ولكنها ما تلبث ان تعود الى السعودية أو مجلس التعاون .

ويعتبر الجانب الاقتصادي الباعث الاساسي لتفجر الازمة على مدى العقود الماضية ، فعلى سبيل المثال عندما أعلنت قطر عقد اتفاقيات مع شركات أجنبية لاستثمار حقل الغاز الشمال ، وانتشر خبر أنه قد يكون أكبر حقل غاز في العالم ، قامت البحرين بتنفيذ فكرة ردم فشت الديبل حتى تصبح جزيرة حقيقية ، لتصبح حدودها البحرية « ١٢ ميلاً حسب قانون البحار الدولي » وهذه المسافة كفيلة بأن تعطيها الحق في المطالبة بنصيب من حقل الغاز القطري . ولكن المشروع لم ينفذ بالطبع ، ولم يتم التوصل الى حل مرض للطرفين بالرغم من طرح اقتراحات عدة لذلك .. حيث اقترحت البحرين اعطائها ١٠ بالمائة من احتياطي حقل الغاز الطبيعي كحل للازمة ، ولكن قطر رفضت ذلك وأبدت استعدادها لتقديم ١٠ بالمائة من ذلك الحقل بشرط أن يكون في إطار حل شامل لكل المشاكل الحدودية بين البلدين بما في ذلك جزر حوار ، الحل الذي رفضته البحرين . كما طرحت قطر فكرة أخرى لا تقل غرابة عن فكرة الجبل الجليدي الذي كانت السعودية تريد سحبه اليها في السبعينات لسد احتياجاتها المائية .. وهي قيام قطر بتمويل مشروع ردم جزيرة كاملة بنفس مساحة جزيرة حوار قرب جزيرة البحرين مقابل تخلي البحرين عن المطالبة بجزر حوار .

وتعتبر هذه القضية واحدة من أهم الازمات التي عصفت بدولتين خليجيتين عضوين في مجلس التعاون الخليجي .. وقد تصاعدت الأزمة بعد انتهاء المخاطر الإقليمية « الحرب العراقية الإيرانية ، وأزمة غزو الكويت » ، فمع اتجاه الاحداث الاقليمية للهدوء فانه يتوقع أن تبرز هذه الازمة الى السطح بقوة غير معهودة ، خاصة مع تأخر قيام محكمة العدل الدولية باصدار قرار بهذا الشأن ، وليس قيام البحرين بالاحتجاج على خطوة قطر بتحديد مياهها الاقليمية الا بداية جديدة لتأزم العلاقات الخليجية الداخلية ، والتي لن تكون الا لمصلحة أعداء المنطقة والمتربصين بها .

لقد كشفت الأزمة عن عدّة حقائق :

١ ــ أن مجلس التعاون الخليجي كمنظمة خليجية لم يعد لها قيمة طالما عجزت عن خلاف صغير بين بلدين لا يزيد عدد سكانهما مجتمعين عن ثلاثة أرباع المليون نسمة .. ولم يعد بامكان هذا المجلس أن يكون مرجعاً لحل الخلافات أو للتعاون الحقيقي بسبب العجز الذي شلّه منذ ولادته .

٢ ــ فقدت الحكومة السعودية مصداقيتها كدولة مؤثرة تأمر فتسمع ، وتقضي فيقبل منها الحكم .. والسبب الأساس هي ان المملكة تحولت الى جزء من الخلاف ، فعجزت ان تمثل دور القاضي العادل بين طرفين حليفين .. وصار المعول ــ للأسف ــ على الأطراف الأجنبية والمنظمات الدولية ، وما عرض البحرين وقطر الخلاف على منظمة العفو إلا دليل عجز الحكومة السعودية عن ممارسة دورها الذي يفترض أن تؤديه .

٣ ــ إن أغلب الخلافات الحدودية في الجزيرة العربية والتفجرات التي ظهرت على الساحة كانت بذورها كامنة منذ الإستعمار البريطاني لهذه المنطقة والذي وضع ألغامه فيها قبل أن ترحل عساكره .. وبرغم أن الجميع يميل الى وضع اللائمة على المستعمرين ، فإن الحقيقة التي لا يمكن أن يختلف عليها أحد ، هي أن حكام الخليج متخلفون في إدارة صراعهم مع أنفسهم ، وفاشلون في حل مشاكلهم بينهم ، وعاجزون عن تقديم أي خير لهذه المنطقة وشعوبها .

محطات بارزة في الخلاف

ــ عام ١٩٦٥ م ــ أعطت البحرين حق التنقيب عن النفط في جزر حوار لشركة كونتنتال الاميركية ، ومع احتجاج قطر توقفت الشركة عن التنقيب ، وطلبت التحكيم الدولي ولكن البحرين رفضت ذلك .

ــ عام ١٩٧٨ م ــ اتفق البلدان بعد حدوث توتر في العلاقات على تجميد الوضع القائم في الجزر المختلف عليها والامتناع عن أي عمل يغير من الوضع الراهن وذلك لحين الاتفاق التام .

ــ الاول من مارس عام ١٩٨٠ م ــ أعلنت البحرين عقد اتفاق مع مجموعة شركات أميركية للبدء في التنقيب عن النفط في جزر حوار وقد استنكرت قطر الاتفاق ، فكان رد البحرين عنيفاً إدعت في حقوقها في منطقة الزبارة التاريخية الواقعة حالياً داخل شبه جزيرة قطر .

ــ عام ١٩٨٢ ــ دشنت دولة البحرين سفينة حربية باسم « حوار » وأعلنت عن قيامها بمناورات بحرية في منطقة فشت الديبل ، واحتجت قطر تحتج على ذلك ، وتدخل مجلس التعاون الخليجي لانهاء الحملات الاعلامية .

ــ ٢٥ يونيو ١٩٨٤ م ــ قطر تعلن أنها عقدت اتفاقيات مع شركات أجنبية لاستثمار حقل غاز الشمال .

ــ أواخر ١٩٨٤ م ــ أنباء تفيد بعزم البحرين على بناء مدينة سكنية كبيرة في فشت العظم .

ــ أواخر ١٩٨٥ م ــ البحرين تتعاقد مع شركة هولندية لبناء منشآت في جزيرة فشت الديبل .

ــ ٢٦ أبريل ١٩٨٦ م ــ قوات قطرية محمولة بطائرات الهيلوكوبتر تهاجم فشت الديبل وتحتجز العمال المتواجدين عليها .

ــ ١٢ مايو ١٩٨٦ م ــ اطلاق سراح العمال الاجانب من قبل قطر .

ــ ١٥ يونيو ١٩٨٦ م ــ اكمال قطر انسحابها من فشت الديبل ، وتدمير المنشآت المقامة عليها ، تبع ذلك توتر حاد في العلاقات أثرت على المقيمين القطريين في البحرين والبحرينيين في قطر .

ــ ١٦ أبريل ١٩٩٢ ــ قطر تصدر بياناً تحدد فيه حدود مياهها الاقليمية .

ــ ١٧ أبريل ــ البحرين تصدر بياناً احتجاجياً .

ــ ١٨ أبريل ــ اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء البحريني .

وطنٌ يسيرُ الى حتفه

تقسيم المملكة .. الهاجس الأكبر !

هل تصبح نجد « صربيا » السعودية .. والحجاز : كرواتيا .. والبوسنة والهرسك : الأحساء والقطيف ؟ !

حين روّجت الأجهزة الإعلامية السعودية بعيد الغزو العراقي قصّة المؤامرة التي قيل أن صدام حسين يسعى إليها بالإتفاق مع الأردن واليمن لتقسيم المملكة ، بحيث تقوم دولة الحجاز في الغرب تضم اليها الأردن ، ودولة هجر في الشرق ، ودولة ثالثة في الجنوب .. حين تمّ ترويج الحديث عن هذه المؤامرة .. قيل أن ذلك كان مجرد هاجس ينتاب الأمراء السعوديين ، لأن موضوع التقسيم هو أهم هاجس يشغل بالهم تاريخياً .

وقيل أن ترويج ذلك لم يكن سوى ذريعة لتبرير استدعاء القوات الأميركية للدفاع عن المملكة ونظام الحكم فيها .

وعلّق على الموضوع السفير الأميركي السابق في المملكة ، جيمس ايكنز ، الذي يقيم علاقات وثيقة مع عدد من صناع القرار في البلاد ، بأن المسؤولين في المملكة يبالغون في تصوير حجم مؤامرة التقسيم واعتبرها خيالية ، وتحدث بصورة مزعجة عن مواضيع أخرى ضمن مقال نشرت « الجزيرة العربية » بعض مقتطفاته — انظر العدد التاسع — الأمر الذي دفع بمجلة اليمامة الى مهاجمته تحت عنوان : حتى أنت يا ايكنز ؟ .

وفي الحقيقة فإن موضوع تقسيم المملكة والحديث حوله بات من الأمور التي تطرح بصورة علنيّة داخل المملكة وخارجها .

نعم .. هناك في كل مكان من يربط مواضيع الإنفصال بجهات أجنبيّة .

ونعم .. هناك من يتحدث فعلاً عن سايكس بيكو جديدة هدفها تمزيق الوطن العربي والإسلامي الى دويلات هزيلة .

وفوق هذا ، فإن الإنفصال لإسباب عرقية أو دينية ، هو داء العصر ، لا يبدو أن بلداً من البلدان سيسلم منه أو من مخاطره ، حتى الدول الكبرى .

غير أن للمملكة وضع مختلف ، ذلك أن موضوع الإنفصال كان من المواضيع التي برزت منذ اليوم الأول لتشكيل المملكة الحديثة ، ولكنه لم يكن يتداول بصورته العلنيّة في مرحلة عنفوان وقوة النظام السعودي المنتصر للتوّ ، بل جاء الحديث عن الموضوع بصورته العلنيّة في وقت متأخّر ، ولأسباب ومشاكل داخلية مزمنة انبثقت منذ وقوع أقاليم مختلفة في البلاد تحت قبضة الحكم السعودي .. بل يمكن القول بثقة أن الغرب — والولايات المتحدة بشكل خاص — لا ترى من مصلحتها في الوقت الحالي تفكيك الدولة السعودية التي لا يزيد عمرها كثيراً عن عمر الإتحاد السوفياتي .

وهناك مفارقة تجلب الإهتمام ، وهي ان اتفاقية سايكس بيكو بقدر ما مزّقت البلدان العربية ، فإنها أفسحت المجال لقيام مملكة سعودية تمتد من البحر الى البحر .. فلولا سايكس بيكو ، لم تلقَ مملكة الأشراف الهاشمية حتفها في الحجاز وهي رائدة الدعوة لقيام وحدة عربية .. ولولا استثمار الملك عبد العزيز الصراع العثماني مع القوى الغربية الطامعة وارتباط مشروعه السياسي بالمشروع الغربي ، ما تيسّر له احتلال الأحساء والقطيف ، ولما سقطت حائل عروس الشمال النجدي في قبضته ، بل ولم يكن ليتهيّأ له فيما بعد انهاء الدول العازلة بينه وبين اليمن — دولة الأدارسة — .

ان موضوع الإنفصال والتقسيم يتم التعبير عنه بقوّة في هذه الأيام وبشكل مخيف .

لا نريد أن نبالغ ، فقد كنّا في هذه المجلّة ، حريصين للغاية على عدم طرق هذا الموضوع وتجنّب إثاراته ، وقد اكتفينا بطرح إشارات بسيطة في العدد الحادي عشر من المجلّة وتحت عنوان : « وحدة المملكة .. وحقّ لنا أن نخاف عليها » .. لكنّ الأوضاع والتطورات الداخليّة لا تسمح بالسكوت عن الموضوع بل تضغط باتجاه التنبيه الى آثاره والتحذير من سياسات العائلة المالكة التي تدفع باتجاه تبنيه ، وحتى لا يكون خيار الشعب في المستقبل يتجه نحو الأسوأ .

لم يعد الصمت وتجاهل المشكلة هو الحل ، بدليل أن السكوت عنها مدّة تزيد عن الستين عاماً لم يغيّر من واقعها شيئاً ، اللهم الاّ باتجاه تعميقها .

هناك من يتحدّث اليوم وبشكل صريح في المجالس بأن لا حلّ لمعضلة النظام السياسي الفاسد إلاّ بالإنفصال .. هناك من يقول بضرورة قيام دولة الحجاز ، ودولة هجر ، ودولة نجد ،

ودولة عسير وتوابعها ، وربما دولة حائل أيضاً .

قد لا يتحقق قيام هذه الدول قريباً .. ولكن العوامل المغذيّة والدافعة لها والأفكار التي تقف وراءها لا تموت بسهولة .

لقد كان الحديث عن تمزيق الإتحاد السوفياتي قبل بضع سنوات ضرباً من الجنون .

وكان الحديث عن وحدة يوغسلافيا وتيتو على قيد الحياة مسألة خيالية ، وكانت تدخل ضمن « اللعبة الإعلامية الإمبريالية ! » .

وجاء اليوم الذي تهلّل فيه الحكومة السعودية لتمزيق دول المعسكر الإشتراكي ، دون أن تلتفت الى العبرة من ذلك .. نسي الحكام السعوديون أن دولتهم الحديثة قائمة على كيانات متباينة في كل شيء تقريباً ، لا يوحد بينها سوى عصا الحكم الغليظة ، التي لم تستطع حتى الآن أن تصهرها في بوتقة واحدة ، بل أجّج استخدام العصا بشكل مفرط .. التمايز بينها وولّد حاجات ماسّة الى التميّز والتركيز على الخصوصيات المحليّة .. نسي هؤلاء أن هناك من يتحدث اليوم فعلاً وبصوت مسموع بأن صربيا السعودية هي : نجد ، وأن كرواتيا السعودية هي : الحجاز ، وأن البوسنة والهرسك السعوديتان هما : الأحساء والقطيف ! .

هناك يأس من إصلاح النظام السياسي السعودي القائم .. وحقد ضد سياسة التمييز بين المواطنين لأسباب مذهبية ومناطقية ، والحلول المطروحة لا تلقَ بالاً من الحكام ، وكأنّهم يريدون فعلاً أن يتمزّق هذا الوطن ، وهذا الشعب ، وإن بدا للوهلة الأولى أن العائلة المالكة شديدة الحساسيّة تجاه هذا الموضوع التقسيمي ، الذي مضى عليها زمن طويل وهي تزرع بذوره في المجتمع ، وقد لا يطول بها المقام فترى حقاً ماذا ستحصد ويحصد معها الشعب ، جراء سياستها الخرقاء .

كلّ شيء يُستثمر اليوم لتأكيد الهويّة المحليّة ، لدرجة أن مثقفاً حجازياً بارزاً اعتبر إقصاء الحجازيين من المراكز العليا في الجيش حسنة ستفيد في تعزيز شعور الحجازيين بالتميّز والإلتصاق بهويتهم الخاصة بهم .

المنطقة الشرقية ــ وبالخصوص مناطق الشيعة ــ تأكّدت أكثر من أيّ وقت مضى هويتها المحليّة بفعل القمع المركّز وسياسة التمييز المغالاة فيها ، وربما شعر الكثير من أهلها بخليجيتهم أكثر من شعورهم بسعوديتهم .. والحجازيون يتحدثون بكل صراحة ، عن النفط الموجود في الحجاز وعن المعادن الأخرى التي ستكون من أهم موارد الدولة القادمة ، وحدودها ومساحتها وعلاقتها بدول الجوار ! ، بل وعن مدّة البناء الداخلي التي يحتاجونها لقيام الدولة .

إن ميول المناطق للإنفصال لم يعد خافياً ، وهو أمر لا يتداول سراً ، حتى لا يُتّهم المرء بأنه إنفصالي حين يشير اليه .. فأهالي الأقاليم الثلاثة : الجنوبية والشرقية والغربية ، انضووا في كيان سياسي واحد ، ولم يرد لهم أن يعتبروا « شركاء » في المغنم والمغرم فيذوبوا في الكيان الكبير لخلق هويّة وطنيّة جامعة ، بل أُريد منهم أن يذوبوا هويّاتهم الخاصة لصالح هويّة محليّة أخرى ، فكانت النتيجة أن تمسّك الجميع بهوياتهم ، وأصبح طموح بعض مثقفي الغرب إعادة إحياء دولة الحجاز التي انتهت في مطلع عام ١٩٢٦ ، وأصبح بعض مثقفي الشرق يتمنون بناء دولة أو أمارة متميزة مثلما كانت قبل احتلالها قبل عام ١٩١٣ ، وهكذا .

فهل أصبحت الدعوة الى التقسيم مشروعة للردّ على ممارسات الحكم فيما يسميه بعض أهل الشرق والحجاز بـ « تنجيد » المملكة .. ثقافة وسياسية ومذهباً وعسكراً وغير ذلك ؟ .

وهل أصبح التهديد بالتقسيم وسيلة للتخلّص من المظلومية .. ألم يسمع أمراء العائلة المالكة الاصوات المحذّرة والقائلة : إن كان هذا الوطن لكم وحدكم ، فنحن سنبني وطننا الخاص بنا بأنفسنا ؟ ! .

كم يتبقّى للمملكة من مكانة إذا انفصل الحجاز بأماكنه المقدسة ؟ .

وكم يتبقّى لها من نفوذ إذا انفصلت مناطق الشرق الغنية بالنفط ؟ .

وكيف سيكون حالها إذا فقدت الثقل البشري المكثّف في الجنوب ؟ .

العائلة المالكة تدرك حراجة الإجابة على هذه الأسئلة .. ومشكلتها أن إدراكها لم يرتب عليها في يوم من الأيام أيّة مسؤوليات تجاه الحفاظ على الوحدة الوطنيّة ، فلا تغيير في السياسات ولا في الأهداف ، إنها تعتقد بأن كل شيء ملكها وسيبقى في يدها ، في حين أن هذا المُلك يتآكل من الداخل ومن القواعد .

كل ما فعله الأمراء هو طمس الهويات وعدم السماح لها بالتعبير عن نفسها علناً ، ولكن الجميع يعتزّ بهويته ويحافظ على خصائصه ويربي أبناءه عليها سراً .. ولا يبدو أن هذه السياسة ستتغير .. وكمثال على ذلك : فإن الملك فهد ، وتبعاً لرأي مستشاره القانوني صبري العسيل استبدل كلمة المقاطعات بـ « المناطق » ، لأن المقاطعة لها مقومات الإنفصال .. وفي حين تضمن نظام المقاطعات الصادر بأمر ملكي سنة ١٩٦٤ والذي لم يتم العمل به مطلقاً طيلة السنوات الماضية ، والذي لم يكلف الملك نفسه حين أعلن نظامه الجديد الإشارة اليه أو الى إلغائه ، في حين تضمن هذا النظام الإشارة الى حدود المقاطعات ، فإن الملك فهد أزال هذه الإشارة في نظام المناطق الجديد خشية أن تكون الحدود حقيقية في المستقبل .. بهذه العقلية يحلّ الأمراء المشكلة ذات الجوانب السياسية والثقافية والفكرية المتشعّبة ، وقد سبق للعائلة المالكة وكجزء من الحلّ ، تغيير اسماء المناطق : فالحجاز هو المنطقة الغربية ، وعسير ونجران وجيزان هي المنطقة الجنوبية ، والأحساء والقطيف هما المنطقة الشرقية ، وهكذا .

وبلا شك فإن هذه التسميات لا تغيّر من حقائق التاريخ شيئاً .

كما أن تجريم التعبير عن الخصوصيات المحليّة في العلن ، لن يحول دون التأكيد عليها والحضّ على ممارستها في السرّ .

بالأمس كانت هناك مجرّد مشاعر يائسة محدودة تحلم بالإنفصال ، وعودة كل منطقة الى وضعها السابق قبل الاحتلال السعودي .. أما اليوم فهناك مشاعر وعمل لتحقيق ذلك الحلم .. حتى وإن أدّى الى خلق دويلات ضعيفة ، ولكنها من وجهة نظر دعاتها الحل الوحيد المتبقي بعد أن فشلت كل الوسائل السابقة في اصلاح الأوضاع .

ومن وجهة نظر دعاة الإنفصال ، فإن بقاء الدولة مرهون بتفاهم الأطراف التي تشكل بنيانها ، وبوجود مصلحة استراتيجية جامعة تحميها ، وتدفع بأطرافها الى الحرص على إبقائها ، ومن وجهة نظرهم : فإن من العبث العمل على ترقيع وحدة تحكمها أقليّة ، وتنتفع منها أقليّة ، وتفرض فيها آراء وأفكار وسياسات أقليّة .. وهنا وحتى لو تشبّثت الأقليّة بالوحدة التي تضمن مصالحها فإن احداً لا يمكن أن يقبل بوضع مهزوز كهذا .

لقد دفع الشعب ثمناً باهظاً من دماء أبنائه كُرهاً وقسراً ليقوم للسعوديين مُلك عظيم ، وقد رافق تحقيق ما تصبو اليه العائلة المالكة قيام وحدة ، تميّزت بالقسر والجبر .. فهل يراد للشعب أن يدفع المزيد من الدماء حتى تعود الدويلات القديمة الى وضعها السابق ، ويخسر أهمّ ربح تحقّق من سيل الدماء وهو : الوحدة ؟ .

إن الحكم القائم بصورته المستبدة الحالية لا بدّ أن يؤول الى زوال أو الى اصلاح جذري ، ولكن الوطن يبقى . نريده وطناً موحّداً يمنح الجميع حقوقهم ويساوي بينهم ، وليس الى وطن ممزّق تقتات على رفاته الدويلات الهزيلة .

لازال هناك وقت للإصلاح ، ولازال هناك بعض الأمل في الإصلاح ، وهناك العديد من الوسائل المؤدية اليه لم تُطرق بعد .. فلنتحرك جميعاً باتجاه ذلك قبل أن نخسر أنفسنا وبلادنا ! .

الانشقاق الكبير بين الحكومة وعلماء الدين

نشرت مجلة (لي نوفل أفريك آسيا) الفرنسية في عددها (٣١) الصادر في أبريل الماضي ، مقالاً تحت عنوان (وهابيون ضد سعوديين) تناول التطورات الاخيرة في موضوع العلاقة بين الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية الرسمية ، ومما جاء في المقال :

ليس هناك في الافق أي اتفاق بين الاسرة الحاكمة والعلماء المتشددين الذين يعتقدون أن الاسلام ليس مطبقاً بحذافيره من جانب العائلة المالكة ، فهل دخلت المملكة منطقة الإضطرابات ؟ .

يشعر القادة السعوديون أنهم مهدورون فعلاً فيما يعتبرونه أصل شرعيتهم كحماة للاسلام والبقاع المقدسة ، بينما يؤكد بعض الاصوليين أن الاسلام ليس مطبقاً بحذافيره في المملكة العربية السعودية ، وهم بصدد استغلال كل هنة او ضعف من طرف الامراء وكذلك كل انحراف من طرف العلماء للتهجم على ركنين من أركان الدولة: جهاز الدولة ، وصنوه الديني . وتركزت انتقاداتهم خاصة على الاصلاحات التي أعلنها الملك فهد في شهر مارس الماضي .

ويرفض الاصوليون أنظمة الحكم من الأساس ، ويرون أنها جاءت لتبديل قوانين الشريعة الاسلامية بأخرى وضعية ، ولم يقتنعوا بتطمينات الاسرة المالكة من أن القرآن والسنة سيظلان المصدر الاساسي للحكم . أما العماء الرسميون فيخشون من أن تهتريء سلطتهم لمصحلة العائلة الحاكمة .

ولذلك ركّز هؤلاء هجومهم على مشروع القانون الرامي لبعث مجلس الشورى . ويقول بعضهم : « اذا كانت المملكة تعتبر نفسها دائماً دولة اسلامية ، فلماذا نبعث مجلس الشورى ؟ » .. إن السلطة الشرعية الوحيدة في نظرهم هي مجلس العلماء ، وبعد أخذ ورد .. قبل الشيخ عبد العزيز بن باز فكرة الملجس بشرط أن يكون أغلب أعضائه من رجال الدين . إن علينا الإنتظار لمعرفة تركيبة أعضاء المجلس لنتعرف من خلال ذلك طبيعة الوفاق بين الجناح الديني والعائلة المالكة .

إن نفوذ الاصوليين السعوديين يتركز في مدينة بريدة ، وهي منطقة تتميز بتواجد الاضداد : ثروات هائلة الى جانب بؤس مدقع ، وبريدة هي مدينة الضد لمدينة صغيرة أخرى : عنيزة ، التي يتهم العلماء فيها بانهم مصلحيون .

ولا شك أن تأثير شباب بريدة كبير بين السعوديين الذين غادروا مناطقهم الاصلية نحو المدن الجديدة المبنية على مقربة من العاصمة .. وقد حمل هؤلاء معهم اتجاهاتهم الاصولية ، وعندما يستقر هؤلاء يبدأون بالانتماء الى الشرطة الاخلاقية « المطاوعة » ، وممارسة التعسف ضد من يتهاون في شؤون الدين .

ولا يكتفي هؤلاء بمهاجمة الشيعة الذين يعتبرونهم كفاراً ، بل أنهم لايدخرون وسعاً لتوجيه انتقاداتهم للشيخ ابن باز نفسه وهو اعلى سلطة دينية في المملكة . من جهة أخرى تمثل المرأة هدفاً أساسياً لنشاط هؤلاء الاصوليين ، فكل خروج عن المألوف في الملبس من طرف الرجال يجلب سخطهم . ويلاحظ ان السلطة أغمضت عينها فيما مضى عن ممارسات هؤلاء الاصوليين ، أما اليوم فقد أعلن الملك فهد أنه لن يسكت عن أعمالهم المتطرفة .

أما العدو اللدود للأصوليين السلفيين فهو الامير بندر بن سلطان ، السفير السعودي الحالي في واشنطن ، الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن الإتجاه التحرري الداخلي في السياسة السعودية ، وعن الوقوف في صف السياسة الخارجية الاميركية . وتضاعفت هذه الانتقادات على أثر زيارة ممثلين عن المجموعة اليهودية الاميركية قاموا بها الى المملكة ونظمها لهم الامير بندر .

ليس الأصوليون وحدهم الذين ينتقدون السياسة السعودية الحالية ، فقد انبرى الامير عبد الله ولي العهد لمهاجمة السياسة الخارجية للمملكة ، وهو يرى أن الولايات المتحدة تطلب الكثير من المملكة دون اي مقابل ، وبالتالي فهو يرفض المفاوضات السلميّة مع اسرائيل ، وهو ذات الموقف الذي يقفه صديقه الرئيس السوري حافظ الاسد الرافض لهذه المفاوضات ، وقد دعم الرفض السوري موقف الأمير عبد الله الذي أبدى استياءه في الآونة الأخيرة ، وأقام مدة شهرين في المغرب ، ولم يدخل المملكة الا للاشراف على مهرجان الجنادرية الذي ينظمه الحرس الوطني الذي يرأسه .

ان الانتقادات الاعنف من طرف الاصوليين تجاه الاسرة الحاكمة قد ارتفعت بسبب ما أسموه بخيانة الملك للاسلام ، واتهموا الحكم ببيع القدس في مفاوضات السلام .. وقد أجاب النظام السعودي على تلك الإنتقادات باتخاذ اجرائين اثنين :

الاول : ايقاف عدد من الاصوليين وخاصة في منطقة نفوذهم بالرياض .. والثاني : التأكيد على لسان الملك فهد بتمسك المملكة بالبقاع المقدسة والقدس ، وأعلن الشيخ بن باز أن موقف المملكة هذا لا خدش فيه من الناحية الدينية .

وفاة مواطن تحت التعذيب

أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية في الاول من مايو الجاري بياناً حول مقتل المواطن محمد بن فهد المطير في أحد سجون الرياض .. تددت فيه بحادثة القتل في قضية لم يحكم فيها القانون ولم تتوافر فيها الأدلة ، وبعد فترة وجيزة من التعذيب المكثّف .. واعتبرت اللجنة الحادثة التي وقعت في أواخر شهر رمضان وأوائل شهر شوال الماضيين .. خرقاً صارخاً لما ورد في النظام الاساسي الذي أعلنه الملك في الاول من مارس الماضي ، والذي نصّ في المادة السادسة والثلاثين منه على عدم جواز توقيف أحد أو حبسه الا بموجب أحكام النظام .. وتساءلت اللجنة في بيانها : ما تفسير مقتل المواطن محمد بن فهد المطير بعد أقل من شهر على صدور هذه الانظمة .. واعتبرت الحادثة إحدى مظاهر اهدار حقوق المواطنين التي تتم بشكل يومي ومستمر ، وهناك أكثر من عشر جهات تمارس الاعتقال بمجرد الاشتباه .. ولكل منها سجنه وجلاوزته .

وكان المواطن محمد بن فهد المطير قد تعرّض للتعذيب حتى الموت للإشتباه به في حادث سرقة من بنك يعمل فيه .. ففي نهاية شهر رمضان الماضي تعرض البنك السعودي البريطاني فرع الروضة بالرياض الواقع في حي الروضة شرق العاصمة ، للسرقة من قبل مجهول ، وكان المبلغ المسروق نصف مليون ريال سعودي .

وكان فرع البنك قد جهّز في نهاية شهر رمضان جهاز النقد السريع (كاش ماشين) بنصف مليون ريال ، وكان المسؤول عن الجهاز موظف سوداني الجنسية فيما كانت المفاتيح الخاصة بالجهاز لدى موظف آخر سعودي الجنسية ويدعى محمد بن فهد المطير (٢٧ عاماً) . وفي اليوم التالي إكتشف أن أبواب خزينة جهاز النقد السريع مفتوحة ، وأن الأموال التي بداخله قد سرقت ، دون أن يكون هناك أثر لكسر في باب الخزينة ، فأقدمت الشرطة على اعتقال الموظفين السوداني والسعودي بتهمة السرقة ، ونظراً لحسن سيرة وسلوك الموظفين وأمانتهما .. طلبت ادارة البنك من الشرطة اطلاق سراحهما بكفالة الى ما بعد عيد الفطر ، ولكن ضباط المباحث رفضوا طلب البنك . وكانت المفاجأة أنه بعد يومين من اعتقالهما توفي المواطن السعودي محمد المطير في السجن ، وقال شهود عاينوا الجثة ، أنه قتل تحت التعذيب وجسده ملىء بالكدمات . وقد تدخلت عائلة الشاب المتوفي لطلب الانتقام من الضباط الذين مارسوا التعذيب بحق ابنهم ، ورفضت العائلة استلام جثته حتى يتم عرضه على الطبيب الشرعي لمعرفة أسباب الوفاة ، خاصة وأن إبنهم مجرد متهم ولم تثبت إدانته بالسرقة ، وتطور الامر فيما بعد فتدخل الامير نايف والامير سلمان وقيل أنه تم توقيف الضباط المحققين لمحاكمتهم .

وتفيد الأنباء بأن حادثة قتل موظف البنك تحت التعذيب قد خلقت استياءاً عارماً في صفوف موظفي البنوك السعودية الأخرى ، وقد استنكر كل من سمع بالحادثة هذه الفعلة الشنيعة ، ولازالت تفاعلات الحادثة مستمرة حتى الوقت الراهن .

عاجل : الى خادم الحرمين !

خادم الحرمين الشريفين .. لا شك انكم تابعتم الاحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة لوس انجلوس الامريكة وسبع مدن اخرى ، حين طفح الكيل بالمواطنين السود الذين استهجنوا اغماض العدالة عينها عن جريمة ترتكب على قارعة الطريق ، فكانت النتيجة ان خرجت موجات الجماهير غاضبة تكتسح كل شيء ، وتدمر كل شيء .. مدفوعة بالغضب من التمييز العنصري .. حتى بلغ الامر بالمحللين الاجتماعيين الى دق ناقوس الخطر في الولايات المتحدة واوربا للتحذير من ان التمييز بين المواطنين قد يقود البلاد الى التمزق والفوضى .

خادم الحرمين الشريفين .. لا شك ايضا ان مساعديكم ومستشاريكم ، وقبلهم فطنتكم ، قد لاحظت ان التمييز وعدم التوافق والانسجام بين من يتشكل منهم نسيج الدولة الواحدة فيما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتي كان سبب تمزيقها ، ولاشك انكم لاحظتم ان الكبت والارهاب الذي اخرس الجمهوريات السوفيتية سبعين عاما لم يتمكن ان يصمد الى النهاية ، فتحلل الاتحاد الذي كان يعد الدولة العظمى ، وخرج المارد القومي من قمقمه ليعلن الانفصال ، حيث اعتبرت الجمهوريات في الاتحاد ان تبعيتها للسلطة الاتحادية غير المنصفة وغير العادلة يهدد بتمييع شخصيتها وتضييع كرامتها ، فاختارت الانفصال .

خادم الحرمين الشريفين .. ولا شك انكم تشاطرون عالمكم الاسلامي مايحدث اليوم في جمهورية البوسنة والهرسك التي خضعت عقودا تحت الحكم الصربي وتدفع اليوم ثمنا غاليا للخروج من اسر نظام لا يحقق طموحات شعبها وآماله .. بسبب التمييز على اساس العرق والجنس والدين ، فاختار الناس في هذه الجمهورية الاستقلال ناجين بهويتهم من الضياع ، وبشخصيتهم من التفتت ، بالرغم من الثمن الغالي الذي لا زالوا يدفعونه حتى الآن .

خادم الحرمين الشريفين .. لقد كانت جنوب افريقيا آخر من تنبه الى أن التفرقة بين افراد المجتمع الواحد لن تجلب الأمن والاستقرار الى البلاد ، فالغت التفرقة العنصرية ، لكن بات عليها ان تدفع ثمن الاختيار المتأخر من نصيب سمعتها الدولية ، ومكانتها العالمية ، ومن استفحال تاثيرات المرحلة السابقة في نفوس مواطنيها ، وبات عليها ان تخوض صراعا مريراً لكبح جماح التطرف الذي شجعته ، وانتشال الانسانية من العذاب الذي فرضته عليها .

خادم الحرمين الشريفين .. انكم شهدتم زوال الدول ، او زوال هيبتها ، او انهيار اركان مجدها بسبب التفريق بين المواطنين على اساس العرق او العنصر او اللون ، وبلادنا لا تضم قوميات او اعراق مختلفة ، ولذلك فلن نشهد مشاكل تهدد وحدة بلادنا التى نجمع على انها من اهم المقدسات التي نحافظ عليها ، ولكنها تضم تنوعاً مذهبيا وهو اقل تلك التنوعات اهمية ، لكنه يشترك معها في انه يشكل « خصوصية » لمعتنقيه تضاهي أي خصوصية اخرى على اساس العرق والعنصر والقومية .. وتجعل من يحمله يدافع عن هذه الخصوصية ويستميت في سبيل الحفاظ عليها من التذويب ، كما ان اتباع هذه الفئة يلتفون حول بعضهم لتوثيق هذه الخصوصية متى شعروا باضطهاد يستهدفهم ، واذا كنا شهدنا في العام الماضي وهذا العام ثورات او حروب اوبسبب التمييز العرقي ، فليس من المستبعد ان نشهد في الايام القادمة اضطرابات على اساس قومي او مذهبي في عالمنا العربي ، وما دمنا لسنا مستثنين من الحدث الدولي بايجابياته وسلبياته ، فالحري بنا ان نعي خطورة المرحلة القادمة ونسعى لاجتثاث فتيل التوتر المحتمل .

خادم الحرمين الشريفين .. ربما لم يصل الى علمكم « ! » ان بعض الجهات في حكومتنا تمارس تمييزا بشعا ضد المواطنين على اسس ضيقة ، كالمذهب والاقليم ، فحتى الساعة لايزال المواطنين من معتنقي المذهب الشيعي يعانون من تمييز بشع في حقول التوظيف والعمل والادارة المحلية ، بل وحتى في التعليم والصحة . ويستثنى المواطن الشيعي من معظم الامتيازات التي يحصل عليها المواطن في المملكة ، بل ان التعامل مع المواطنين الشيعة غالبا ما توكل له الاجهزة الامنية . وكأنه تعامل مع قطاع طرق او مافيا الجريمة . لقد بات من الفاضح ان ترفض الوزارات والشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية توظيف المواطنين الشيعة « لأنهم شيعة » ، ثم تحتج ان هذه « اوامر عليا » ، واذا كان المواطن الشيعي يفهم من هي الجهات العليا التي تمنع توظيفه في القوات المسلحة والأمن والشرطة ، فإنه لا يتفهم الجهات التي تلاحقه في مصدر قوته ، وتضيّق عليه معيشته وتجعله في صف اقل من مثيله المواطن الآخر .

على صعيد آخر فالمئات من شباب الشيعة الذين دخلوا السجون وذاقوا الويلات في اتونها ، هم اليوم ممنوعون من السفر ، حتى بالنسبة للذين يضطرون للسفر رغبة في المعيشة المضيّقة في بلادهم ، او بحثا عن علاج .. كما ان العشرات لا يزالون يقبعون داخل المعتقلات .

خادم الحرمين الشريفين .. ليس الشيعة وحدهم الذين يشعرون بالغبن في المملكة ، فحتى اخوانهم السنة اتباع المذهب الاسلامية الاخرى ، وسيما الساكنين بجوار بيت الله الحرام وبالقرب من مرقد نبيه المصطفى ، هم اليوم يعانون من الغبن في استفراد مذهب دونهم ، الغى جميع تمايزاتهم ، ومنع القائمون عليه اي خصوصية لهؤلاء ، فبات من المؤلم القول ان هناك مذهب للحكم .. والحكم ليس له مذهب ــ ياجلالة الملك ــ لأن الحكم مذهبه مصلحة الشعب ، وتشريعه الدين الواسع الذي يضم فئات المسلمين ، ووجود مذهب للحكم يستدعى وجود نظام مذهبي ، ومذهبية الحكم لا تختلف عن حزبية الحكم او قوميته .

خادم الحرمين الشريفين .. ان التمييز بين المواطنين هو اصدق معاني الظلم ، والظلم كان ولا يزال الوقود الذي يحرق كيان الدول ويتسبب في ازالتها ، فقد قال جل وعلا مستعرضا اسباب زوال الدول والحضارات .. ﴿ وتلك القرى اهلكناهم لما ظلموا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ﴾ ، واعتبر سبحانه الظلم سببا لزوال الإستقرار وعاملاً لتدهور الأمن فقال : ﴿ والذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الأمن ﴾ ، واشار الى الظلم على انه سبب مباشر في تمزيق البنية الاجتماعية فقال : ﴿ ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ﴾ ..

خادم الحرمين الشريفين .. ان المبادرة لرفع الظلم والغبن والاضطهاد عن ابنائكم جديرة بأن تجد في شجاعتكم سندا من اجل حفظ هذه البلاد آمنة مستقرة ، ومن اجل ان ننعظ بتجارب الآخرين فلا نقع في مهالكهم ..

موقع انظمة الحكم من .. مسارات التطور في المجتمع والسلطة

أنظمة الحكم خرجت عن مسار التطور ، وستزداد الحاجّة الى إصلاحات جوهريّة

فؤاد الإبراهيم

لا شك أن تطوراً هائلاً قد حصل في المملكة على امتداد الستة العقود الماضية وتحديداً منذ قيام العرش السعودي في سنة ١٩٣٢ م ، وهو تطور يكاد يشمل مختلف مجالات الحياة .

ولا يختلف أغلب الباحثين سواء كانوا من داخل السلطة أو خارجها على تقرير هذه الحقيقة .. الا أن موضع الخلاف هو في التعاطي مع هذا التطور من قبل السلطة الحاكمة ومدى استجابتها لمقتضياته .

لقد ظهرت دعوى منذ الاعلان عن النظام الاساسي للحكم في الاول من مارس الماضي بدأت بتصريحات للملك فهد في مناسبات متعددة أبرزها كلمته بمناسبة اعلان أنظمة الحكم ، ثم أخذتها الصحافة كمسلمة نهائية .. تدور هذه الدعوى حول محور أن أنظمة الحكم الجديدة جاءت منسجمة مع السياق العام للتطور الاجتماعي في المملكة ، وأنها أخذت بنظر الاعتبار حركة التحولات الداخلية ومعطياتها وماتفرضها من التزامات وحاجات مستجدة تستوجب صيغا ادارية مختلفة ومتطورة ، الا أن هذه الدعوى تبقى مجرد اسقاط عنوان جميل وشعار أخّاذ ، على قضية كبيرة وحساسة بحاجة للمناقشة بموضوعية وتجرد ، واعتماد ذلك كمعطى للتعامل مع هذه الانظمة والموقف منها .. ويلزم في حال الحديث عن التطور الاجتماعي العودة الى البدايات الاولى لقيام الدولة السعودية الثالثة ، ومتابعة مسارات التطور خلال الفترة الماضية وحتى وقت إعلان الانظمة وكيف تعاملت الحكومة مع كل مرحلة من مراحل التطور .

تطور الدخل القومي

قبل اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية من المملكة كانت النشاطات الإقتصادية لسكان الجزيرة العربية مقتصرة على الرعي والزراعة بطريقة بدائية في نجد وشمال الجزيرة العربية ، وصيد الاسماك واللؤلؤ والزراعة بالنسبة لسكان لمنطقة الشرقية ، فيما كان سكان الحجاز يمارسون النشاط التجاري بشكل واسع نتيجة وجودالحرمين الشريفين كعامل استقطاب وجذب لاعداد كبيرة من الحجاج والزوار المسلمين من مختلف أنحاء العالم .

وبعد قيام المملكة السعودية ، شهدت البلاد في بداية الثلاثينات مصاعب على مستوى الموارد المالية بعد الازمة الاقتصادية العالمية والتناقص الحاد في أعداد الحجيج ، بحيث دفعت الملك عبد العزيز الى الاسراع في منح شركة « سوكال » الاميركية امتياز التنقيب عن النفط مقابل تقديم الشركة إجارا سنويا قدره ٣٥ مليون دولار وقرضاً بقيمة ٢١٠ الاف دولار اضافة الى قرضين آخرين بقيمة ٣٥٠ ألف دولار ، كان مقرراً تقديم كل قرض في حال اكتشاف النفط بكميات تجارية ، على أن يكون سعر الطن الواحد من النفط سبعة دولارات .

بيد أن الجهود التي بذلت للوصول الى مستوى الانتاج النفطي بكميات تجارية لم يتحقق الا في عام ١٩٣٨ م حيث بلغت الموارد المالية من النفط ٣,٢ مليون دولار ، وما لبثت أن تناقصت الى حد ٢,١ مليون دولار ، وقد تحسن الدخل القومي بعد انتهاء الحرب الثانية بفضل زيادة الطلب على البترول والمساعدات الامريكية ، الا أن هذا الارتفاع في المداخيل لم يقض تماما على الازمة الاقتصادية للبلاد ، يقول نداف سافران « في الخمسينات كانت العربية السعودية لاتزال تتلقى المساعدات الاقتصادية الاميركية وحتى الستينات كان من النادر أن تتوازن ميزانيتها وكانت العائدات المستحقة تدار بطريقة كيفية ، ويعود ذلك في جزء كبير منه الى فقدان البلاد للجهاز الاداري الفعال فلم يجر اجتماع لمجلس الوزراء حتى عام ١٩٥٣ م ، ولم يكن هناك أي تمييز بين المالية العامة وبين الصندوق الخاص للملك كما أن الاستهلاك الفاضح وغير المجدي من قبل العائلة المالكة الذي طبع معظم عهد سعود بن عبدالعزيز أدى الى ضعف داخلي وخارجي كبير » [١] .

وقد عكست السياسة المالية للملكين عبد العزيز وابنه سعود ظلالها على عهد الملك فيصل الذي وصل الى الحكم في عام ١٩٦٤ م ، حيث كانت المملكة لا تزال حتى هذا العام تحسب على الدول الفقيرة فلم تزد مداخيل البلاد عن ٥٠٠ مليون دولار ، وكانت نسبة كبيرة منها تأتي من مصادر غير نفطية ، وتحديداً عن طريق التجارة التي تنشط في مواسم الحج . كان عام ١٩٧٣م بداية الانطلاقة الحقيقية لاقتصاد البلاد بحيث أدى الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة والدول الغربية ، الى ارتفاع المداخيل من ١٨٠,٢٢ مليون دولار في العام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣ م الى نحو ٩٨,٢٤٧ مليون دولار في العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ م ، وخلال عقد كامل أي من ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ م ارتفعت العائدات النفطية للبلاد من ٢,١ مليار دولار الى ١٠٢,١١٢ مليار دولار ، بحيث انعكس هذا الارتفاع الملحوظ في المداخيل على طريقة ادارته واستيعابه ضمن خطط انمائية خمسية بدأت في ١٩٧٠ .

وترك التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية للبلاد ، آثارا واضحة على الواقع الاجتماعي ، مما أدى الى حدوث تحولات أساسية ، وفي الغالب غير منتظمة بمعنى أن التحديث لم يتم بطريقة تدريجية وبطيئة وانما جاء مساوقاً للتطور الفجائي في موارد البلاد الاقتصادية وتحديداً النفطية .

التحديث الاجتماعي

قبل قيام الحكم السعودي ، كان نظام القبيلة هو الحاكم على أغلب المناطق ، وكان شيخ القبيلة يمارس دور الحاكم المطلق على أفراد قبيلته في المنازعات والموارد المالية للقبيلة والحروب والعلاقة مع القبائل الاخرى ، وكانت كل قبيلة تحتفظ بمنطقة سيطرة ونفوذ تميزها عن باقي المناطق التي تتقاسمها قبائل أخرى حليفة أو معادية . وجاءت سيطرة آل سعود على هذه القبائل لتشكل القبيلة الحاكمة كخيار بديل يهيمن على الوحدات القبلية القائمة في إطار عملية تذويب للروابط القبلية والابقاء على رابطة القبيلة السعودية الحاكمة .

بيد أن كثيراً من القبائل في المملكة ظلت متمسكة الى حدما بوحدتها الداخلية حتى نهاية الخمسينات الميلادية ، حيث لم تشكل الاوضاع الاقتصادية ضاغطا للبحث عن مصادر معيشية في مناطق أخرى و لذلك حافظت تلك القبائل على نمط معيشتها التقليدي .

وفيما كانت الحياة الحضرية قائمة في معظم مناطق المملكة غير الصحراوية ، فان النظام القبلي كنمط اجتماعي بقي طاغيا على معظم المناطق ، بما فيها المدن الحديثة ، « وقد اشتهرت السعودية في النصف الاول من القرن العشرين بأن معظم سكانها من القبائل البدوية » ٢ « . وحسب تقدير عدد سكان المملكة في عام ١٩٣٢م كان نسبة السكان المستقرين تصل الى ٤٢,٣٠ بالمائة ، في مقابل ٥٧,٦٩ بالمئة من الرحل ، بينما في تعداد ١٩٧٤ وصلت نسبة المستقرين الى ٧٣,١٣ في مقابل ٢٦,٨٧ من الرحل ، وبالمقارنة بين المناطق بلغت في أوائل السبعينات نسبة المستقرين في المنطقة الشرقية ٩٠ بالمئة ، وفي الشمالية الغربية أكثر من ٧٧ بالمئة والوسطى ٧٤ بالمئة وهكذا الجنوبية الغربية .

لقد احدث الارتفاع المستمر للموارد المالية للبلاد إهتزازاً عنيفاً في الروابط القبلية عبر هجرة أعداد غفيرة من افراد القبائل من مواطنهم الاصلية الى المدن نتيجة التفاوت في الموارد المعيشية بين القرية والمدينة ، الى جانب رغبة الكثير من أفراد القبائل في التحصيل العلمي ، وهذا ترك أثره الواضح على النشاطات الزراعية والرعي كمصدرين أساسيين للعيش في ظل القبيلة بسبب تناقص الايدي العاملة في داخلها ، كما ساهم الى حد كبير في تفتيت الوحدات القبلية وانهيار دور زعمائها ، وتبلور انتماءات جديدة وعلاقات متعددة بين مجاميع بشرية مختلفة ، الامر الذي أدى الى تزايد عدد المدن وأحجامها ، وتزايد الكثافة السكانية فيها . ففي أوائل الخمسينات لم يكن هناك سوى مدينة واحدة وهي مكة المكرمة يصل عدد سكانها الى مائة ألف نسمة فيما كانت الرياض وجدة لم يتجاوز عدد سكانهما الثمانين ألف ، الا أن التحول الاقتصادي في البلاد أدى الى قيام مدن ذات كثافة سكانية عالية وبأرقام مضاعفة كما هو الحال بالنسبة لمدينة الرياض وجدة اللتين يقدر عدد سكانهما بمئات الالوف ، علاوة على ذلك لم تعد القرى تحتفظ بطابعها القديم والتقليدي وانما أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على امدادت المدن ومرتبطة بالتطورات الحاصلة فيها ، أضف الى ذلك أن سكان القرى ممن هاجروا الى المدن ، وترددوا على مواطنهم الاصلية في القرى خلال فترات متفاوتة قد نقلوا عادات المدينة وطبائعها، ولم تعد القرية وحياة البداوة تمثلان بالنسبة لمعظم سكان المملكة طابعا خاصا وثابتاً للمجتمع .

التعليم الحديث

باستثناء منطقة الحجاز التي عرفت نظام التعليم الحديث في وقت مبكر حيث تأسست في جدة أول مدرسة عربية نظامية في عام ١٩٠٣ م ثم تبعها تأسيس مدرسة أخرى في مكة المكرمة عرفت فيما بعد باسم مدرسة الفلاح ، وهكذا الحال بالنسبة للاحساء وان شهدت التعليم الحديث في اطار محدود خلال خضوعها للحكم العثماني ، فإن الحكومة لم تدخل نظام التعليم الحديث على نطاق واسع الا في وقت متأخر يعود الى بدايات الخمسينات ، وقبل ذلك كان التعليم التقليدي هو السائد في معظم انحاء المملكة سيما في منطقة نجد موطن العائلة الحاكمة وجهازها الديني ، فقد عارض رجال الدين الوهابيون منذ البداية ادخال التعليم الحديث الى البلاد على أساس أن الدروس الحديثة تحتوي على مواد مخالفة للشرع كالقول بكروية الارض ودورانها ، اضافة الى الاعتقاد بحرمة دراسة علوم الكفار في الفلك والجغرافيا واللغات الاجنبية وتحديداً الانجليزية لغة الكفار ! ! .

إفتتحت أول جامعة في البلاد بمكة المكرمة عام ١٩٤٩ وهي كلية الشريعة الاسلامية يدرس فيها الفقه والحديث واللغة العربية والتاريخ والأدب ، وبعدها افتتحت كلية اللغة العربية بالرياض عام ١٩٥٣ وبدأت في عام ١٩٥٤ بتدريب القضاة والمدرسين ، بينما لم تفتح الجامعة الحديثة ابوابها الا في عام ١٩٥٧ م وهي جامعة الملك سعود بالرياض .

ويمكن اعتبار الخمسينات نقطة بداية للتعليم الحديث في المملكة ، وان واجه في البداية صعوبات مصدرها معارضة العلماء الى جانب التخلف الاجتماعي الذي دفع بكثيرمن العوائل للاحجام عن ارسال ابنائهاالى المدارس الحديثة ، فحتى عام ١٩٥٥ م .. لم يكن لدى المملكة سوى ثلاث مدارس ثانوية نظامية في كل أنحاء البلاد بلغ مجموع تلاميذها ٣٠٠٠ تلميذ . وقد لعبت شركة النفط « أرامكو » دوراً كبيراً في تحديث المجتمع السعودي عبر اشاعة التعليم الحديث حيث أنشأت اول مدرسة ابتدائية للكبار عام ١٩٤٠ م ، فيما نظمت لموظفيها المحليين بعثات دراسية الى الخارج ، اذ تلقى المبتعثون التعليم الحديث في الجامعات الغربية والاميركية على وجه الخصوص وهناك تعرفوا على مظاهر التقدم العلمي والمدني ، واعتنقوا بعض الافكار والعادات الاجتماعية التي اصطحبوها معهم في عودتهم للبلاد كما نقلوا أنماطا معيشية مختلفة ورؤى متطورة .

اما التعليم النسوي فقد افتتحت أول مدرسة للبنات في عام ١٩٦٠م ، وتولى الاشراف عليها رجال المؤسسة الدينية ، بعد جدل حاد وواسع بينهم وبين الحكومة في موضوع تعليم المرأة . وبعد عقدين من الزمان أي في عام ١٩٨٠ م بلغ عدد مدارس البنات في المملكة ٣٠٠ مدرسة ، بل أن تحفظ كبار رجال الدين بشأن تعليم المرأة قد تلاشى تماما فقد دعا الشيخ عبدالعزيز بن باز رئيس اللجنة الدائمة للافتاء في ١٧ أبريل ١٩٨٤م الى الاستمرار في تشجيع تعليم البنات وتدريبهن على جميع التخصصات الطبية النسوية التي تطلبها المرأة .. وهي دعوة تعد جد متطورة بالقياس الى الموقف السابق لرجال الدين .

وبصورة عامة فقد تطور التعليم الحديث في البلاد خلال الاربعين عاما الماضية ، فبعد أن كانت نسبة الامية في المملكة تصل حتى وقت متأخر من الستينات الى ٩٠ بالمائة ، انخفضت هذه النسبة بصورة سريعة في السنوات الاولى من السبعينات وواصلت انخفاضها ليرتفع معدل التعليم الى مستوى متقدم بالقياس الى التقديرات الخاصة بتعداد السكان . فقد تجاوز عدد المتعلمين في مراحل مختلفة خلال العام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣م نحو ٧٦٤,٠٠٠ طالب وارتفع الى ٢,٨٢٤,٣٨٧ طالب في العام ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ م ، فيما بلغ عدد الكليات والمعاهد والمدارس التابعة لوزارة المعارف حسب الاحصاء الصادر عن مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي في ١٢ مارس ١٩٩٢ م نحو ٨٧٨٢ كلية ومعهداً ومدرسة ، هذا وتوجد في المملكة ٧ جامعات تضم ٦٦ كلية اضافة الى ١٠ كليات للبنات الى جانب معهد عال للبنات .

وعلى صعيد الكادر المدرسي فان تطوراً ملحوظاً في نسبة المدرسين الوطنيين قد حصل خلال تلك الفترة ، فبعد أن كانت نسبة المدرسين الاجانب في المدارس السعودية تشكل ٧٠ بالمائة بينما ترتفع هذه النسبة في هيئة التدريس الجامعي والتي تصل الى ٨٠ بالمائة ، تناقصت هذه النسبة بشكل كبير في أوائل الثمانينات فقد بلغ عدد المدرسين السعوديين في العام ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ نحو ٦٦٩٩١ مدرساً وطنياً في مقابل ٥٩٣٧٧ مدرساً أجنبياً .. وفي بيان صادر عن وزارة المعارف في ١٢ مارس ١٩٩٢م يوضح عدد المدرسين بالمملكة بمختلف مراحل التعليم العام ، كما يوضح إرتفاع النسبة المئوية للمدرسين الوطنيين حيث بلغ العدد الاجمالي للمدرسين بالمملكة ٩٥٦٣٣ مدرساً منهم ٧٢٠٨٤ مدرساً وطنياً أي بنسبة ٧٥,٥ بالمائة من العدد الاجمالي ، مما يعني من جانب آخر ارتفاع مستوى التأهيل العلمي ، كما يعكس معدل الزيادة في الطلاب الجامعيين والذين بلغ تعدادهم في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ م نحو ٣٥,٠٠٠

طالب ، وهذا لا يشمل طلاب الجامعات الدينية ، اضافة الى ١٥ ألف طالب كانوا يتلقون تعليمهم في الخارج ، منهم عشرة الآف طالب يدرسون في الولايات المتحدة ، وخلال عقد الثمانينات إرتفع تعداد الطلاب الجامعيين في المملكة بنسبة ٣٠ بالمائة سنوياً ، فيما كان عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي يزداد بنسب عالية خلال العقد الماضي .

حركة الاتصالات

كانت بلاد الجزيرة العربية باستثناء الحجاز قبل قيام الدولة السعودية وبعده بسنوات تعيش شبه عزلة داخلية وخارجية نتيجة الاحوال الاقتصادية المتردية ، فعلى الصعيد الداخلي لم يكن هناك اتصال بين مناطق المملكة سوى في اطار ضيق ومحدود للغاية ، ولايعرف المواطنون عن أحوال بعضهم الا النزر اليسير كما أن انشغال أهل كل منطقة بل وقرية بأوضاعها الخاصة أبعدها عن التفكير في ما يجري في المناطق الأخرى ، وعلى الصعيد الخارجي لم تجد كثير من الدول بما في ذلك الدول العظمى أنذاك ضرورة للانفتاح على هذه البلاد الفقيرة بعكس ما كانت عليه الحال بالنسبة لايران والعراق والبحرين قبل وبعد اكتشاف النفط فيها ، فكانت الجزيرة العربية باستثناء المنطقتين الغربية والشرقية من المناطق المهملة في المخطط الدولي أنذاك حتى وقت ظهور النفط في المناطق الشرقية منها .

ولكن بعد ظهور النفط بكميات تجارية وارتفاع مداخيل البلاد المالية بصورة تدريجية ، أصبحت عملية الانفتاح على المستويين الداخلي والخارجي طبيعية ، باعتبارها من ضرورات الدفاع عن السلطة ، ومن اجل تنشيط الحياة الاقتصادية ، وقد جرى احداث جهاز حكومي للاعلام كما قامت شركة ارامكو ثم الحكومة من بعدها بشق الطرق وتنظيم وسائل الاتصال .

الاعلام

شهد الحجاز ظهور حركة صحافية في وقت مبكر ، من خلال تأسيس المطابع الاهلية حيث صدرت جريدة القبلة الاسبوعية وتحولت بعد سيطرة الملك عبد العزيز على منطقة الحجاز عام ١٩٢٤ م الى جريدة أم القرى ، وأعقب ذلك عدة اصدارات صحفية مثل صحيفة المدينة المنورة عام ١٩٣٧ م والتي واصلت صدورها حتى الوقت الراهن ، فيما صدرت صوت الحجاز عام ١٩٣٢ م والمنهل عام ١٩٣٦ م ومجلة الحج عام ١٩٤٧ والتي ارتبطت فيما بعد بوزارة الاوقاف وغيرها من المجلات مثل الاصلاح والنداء الاسلامي .. الا أن معظم هذه الاصدارات قد توقفت فيما بعد .

أما الحركة الصحافية في نجد والمنطقة الشرقية فقد بدأت متأخرة ومتزامنة وتعود الى عام ١٩٥٣ م حيث صدرت مجلة اليمامة بالرياض ، فيما صدرت في نفس العام مجلة قافلة الزيت عن شركة النفط « أرامكو » وتوالى فيما بعد صدور عدد آخر من الصحف والمجلات وازداد تبعاً لذلك عدد المطابع ودور النشر والتوزيع .

وفي الوقت الراهن يصل عدد الصحف اليومية الصادرة في المملكة ثلاث عشرة صحيفة منها عشر صحف عربية وثلاث صحف إنجليزية ، اضافة الى سبع مجلات وجرائد اسبوعية ، كما توجد تسع مؤسسات صحفية للنشر والتوزيع ، ويتولى هذه الاصدارات الصحفية إدارة وتحريراً في الغالب كوادر وطنية .

أما على صعيد الاذاعة والتلفزيون فقد تم افتتاح مديرية الاذاعة السعودية في مكة المكرمة عام ١٩٤٩م ثم الحقت بالادارة العامة للحج والاوقاف عام ١٩٥٢م قبل أن تتحول الى مؤسسة تابعة لوزارة الاعلام في مارس ١٩٦٤م . اما بالنسبة للتلفزيون فقد أنشئت أول محطة تلفزيونية بالمملكة في ١٧ يوليو ١٩٦٥ م وكانت تبث برامجها من الرياض وجدة اضافة الى محطات استقبال فرعية في مكة المكرمة والطائف . وقد واجه ظهور التلفزيون في المملكة موجة استنكار شديدة من قبل رجال الدين التقليديين وكثير من اتباعهم بما في ذلك بعض أفراد العائلة المالكة ، فقد قاد الامير خالد بن مساعد عملية مسلحة لتدمير محطة تلفزيون الرياض في بداية تأسيسها ، تعبيراً عن رفضه لهذه الوسيلة الشيطانية ــ حسب اعتقاد قطاع واسع من رجال الدين والاتباع في نجد ــ الا أنه لم يفلح في مهمته ولقي مصرعه في الحادثة ، وواصل التلفزيون والراديو انتشارهما بين المواطنين بحيث تحولا فيما بعد الى مصدر توجيه ، رغم أن ٩٠ بالمائة من برامج التلفزيون السعودي كانت وحتى وقت قريب مستوردة من الخارج ، وقد استعاض منذ منتصف السبعينات عن استيراد نسبة من البرامج المستوردة باستيراد أنماط العمل البرامجي التلفزيوني ، هذا وتصل نسبة البرامج الترفيهية في التلفزيون السعودي الى ٦٥ بالمائة ، فيما تصل مثيلتها في الاذاعة الى ٥٠ بالمائة .

أما مهمة التواصل مع اخبار العالم فتتولاها الوكالة السعودية للانباء « تأسست عام ١٩٧٠ م » بالاعتماد بنسبة ٨٥ بالمائة على ما تبثه أربع وكالات أنباء عالمية وهي رويتر ، وفرانس برس ، وأسوشيتدبرس ، ويونايتدبرس . وتصل طاقة الوكالة السعودية للانتاج الاخباري نحو ٦٠ ألف كلمة يومياً وتشكل هذه المصدر الرئيسي للصحافة المحلية .

ورغم أن السياسة الاعلامية السعودية تعتمد بدرجة كبيرة على إبراز انجازات العائلة الحاكمة ونشاطات أفرادها وفي مقدمتهم الملك ، الا أن مجرد وجود نشاط صحافي محلي الى جانب تداول جهازي الراديو والتلفزيون واستقبال ما تبثه المحطات الخارجية من معلومات كان كافياً لأن يحدث حركة وعي داخلي بين صفوف المواطنين ، من خلال تعرف المواطن العادي عبر تدفق المعلومات من مصادر خبرية متعددة على مايجري خارج بلاده ومقارنته مع المجريات الداخلية فضلاً عن تعرف اهالي كل منطقة على أحوال المناطق الاخرى في نفس البلاد .

تطور المواصلات

قبل تدفق البترول ، كان الانتقال من منطقة الى اخرى في المملكة في غاية الصعوبة بسبب عدم وجود وسائل للمواصلات ، او انعدام الطرق الممهدة ، اضافة الى عدم وجود حاجة ماسة تدعو الى قطع هذه الطرق الطويلة والشاقة بلا طائل سيما وأن هذه المناطق في الغالب هي مناطق صحراوية وليست مصدر رزق وحياة ، ولكن جاء النفط ليسارع في ايصال المناطق ببعضها في حركة اتصالات معقدة و قياسية سواء بين المناطق الداخلية للمملكة ، وبين الاخيرة والعالم الخارجي ، ففي المجال الجوي يوجد في المملكة اليوم ٢٣ مطاراً منها اربعة مطارات دولية ، توفر خدمات لحوالي ٢٤ مليون راكب سنوياً ، اضاف الى سبعة موانىء منها ميناءان صناعيان في ينبع والجبيل ، وتقوم هذه الموانىء الى جانب تصدير البضائع واستيرادها باستقبال عشرات الالاف من المسافرين سنوياً من والى المملكة ، ومن المفترض ان حركة السفر من والى المملكة سوف تساعد في نقل أنماط مختلفة من العادات والعلاقات والمعلومات .

وعلى صعيد النقل الداخلي كان إجمالي طول الطرق المعبدة لايتجاوز ٢٠٠٠ كيلومتر مربع ، وارتفع في الفترة بين ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠م الى مايقارب ١١٧١٥١ كيلومتر ، وهذه الزيادة أدت الى ربط القرى والمناطق النائية بحركة المدن بحيث أصبحت الأخيرة الشريان الرئيسي الذي يغذي تلك القرى والمناطق عبر الطرق المعبدة ، كما أن الاخيرة لعبت دوراً رئيسياً في تسهيل حركة الهجرة من القرية الى المدينة وبالعكس حيث نقلت التحضر الى البادية .

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، كانت الغالبية العظمى من المواطنين وحتى عقد الستينات لاتملك أية فكرة عن جهاز التلفون فلم يستخدم هذا الجهاز حتى ذلك الحين الا في اطار ضيق ومحدود بحيث لم يتجاوز عدد اجهزة التلفون حتى عام ١٩٧٠ م رقم ٥٠ ألف جهاز في عشر مدن وقرى ، وفي عام ١٩٨٢ تم استبدال نظام الاتصالات التلفونية بآخر متطور تقرر ان يستوعب في العام ١٩٨٥ نحو ٢,١ مليون خط تلفوني « ٣ ٪ من جهة ثانية بلغت عدد المكاتب البريدية عام ١٩٨٦ نحو ٦٠٠ مكتباً في مدن مختلفة من المملكة اضافة الى وجود ١٧٠٠٠ خط تلكس في نفس العام ، ويعني هذا الامر

أن البلاد التي كانت في يوم ما تفتقر الى وسيلة واحدة للتواصل الداخلي أو الخارجي أصبحت اليوم تمتلك بدائل اتصال مختلفة بالقدر الذي يسمح بالاتصال بين المواطنين في الداخل من جهة وبين المواطنين والعالم الخارجي وسهولة الاطلاع على أخبار العالم خلال دقائق معدودة سيما في ظل التطورات المتسارعة لحركة الاتصالات في العالم الذي أصبح قرية واحدة بفعل التطور الهائل في شبكة الاتصالات الدولية .

حركة الاتصالات التي تصاعدت في المملكة لم تتوقف عند حد الانتقال من القرية الى المدينة وانما تجاوز بمراحل متقدمة بالنسبة للسفر للخارج . فقد بلغ عدد الذين سافروا من المملكة للخارج عام ١٩٧٩م نحو ٩٠٠ ألف فيما بلغ عدد الاجانب الذين زاروا المملكة في تلك السنة نحو ٢,٥ مليون شخص ينتمون الى ٧٢ بلداً، ٤ ،. وثمة تقديرات نشرت العام الماضي مفادها ان مليوني مواطن سنوياً قد سافروا للخارج خلال الخمس سنوات الماضية ، مما يعني أن كل سعودي قد اتصل بأكثر من عشرة أجانب على الاقل خلال وجوده في الخارج بينما اتصل سعودي واحد في داخل البلاد بأكثر من أجنبيين في المتوسط خلال العشر سنوات الماضية .

و تأسيساً على ما سبق لا بد من القول بأن حركة الاتصالات لم تتوقف عند حد تبادل المنافع المادية الصرفة ، وانما صحبها أيضاً تداول في المعلومات وتبادل ثقافي ، واكتساب عادات وخبرات .

العمالة الوافدة .. والتحديث

نتيجة للنقص الحاد في عدد سكان المملكة الى جانب قلة الكفاءات العلمية المقتدرة كان خيار استيراد العمالة الاجنبية هو الحل النهائي والطبيعي في سبيل تنفيذ مشاريع تنموية واسعة وضخمة في البلاد ، وقد بلغ عدد العاملين الاجانب في المملكة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م وارتفاع أسعار البترول الى نحو ٣٤٥ ألف عامل ، وارتفع هذا الرقم بعد عام من الحرب ليصل الى ٧٠٠ ألف عامل حسب تقدير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥م ، كما قدر صندوق النقد الدولي العمالة الوافدة في المملكة عام ١٩٧٧م بنحو ٩٠٠ ألف عامل .

وحتى عام ١٩٨٥م كانت العمالة المستوردة تشكل نسبة ٥١ بالمائة من حجم القوى العاملة في البلاد ، اي ما يصل الى ثلاثة ملايين عامل ، منهم مليون عامل يمني كانت الحكومة السعودية قد طردتهم بسبب موقف اليمن في أزمة الخليج .

والحديث هنا عن العمالة الاجنبية في المملكة ليس متعلقاً بالنشاطات الاقتصادية التي قامت بها ولا بالجانب الحقوقي للعامل الاجنبي ، ولكن حديثنا على وجه التحديد هو عن دور هذه العمالة في عملية التحديث الاجتماعي واتجاهات تأثيرها على المواطن المحلي في مجالات معينة . فقد لعب مجتمع العمالة الوافدة دوراً كبيراً في عملية التحديث الاجتماعي عبر الاتصال المباشر واليومي بالمجتمع المحلي ، الامر الذي أدى الى تسرب طائفة كبيرة مختلفة من العادات والثقافات التي نقلها العمال الاجانب الى المجتمع المحلي ، رغم محاولات الحكومة محاصرة التأثيرات السلبية لمجتمع العمال على المجتمع المحلي وذلك من خلال إقامة كانتونات مغلقة للعمال الاجانب وفرض اجراءات صارمة ومشددة على تحركات العمال داخل البلاد كان الهدف منها بالدرجة الاولى ضبط الحالة الامنية لمناطق تواجد العمال الاجانب ، الا أن قلة الامكانيات البشرية افسحت المجال لتسرب قيم اخلاقية واجتماعية وثقافية بصورة كبيرة الى المجتمع المحلي ، بصرف النظر عن كونها قيما تدميرية أو تعميرية .

تطور الوعي السياسي

يتبين من خلال قراءة الاحداث السياسية الداخلية التي شهدتها المملكة طيلة العقود السبعة الماضية ، أن التطور الحاصل في الواقع الاجتماعي كان يعكس ظلاله على النشاط السياسي للمجتمع المحلي ، فبعد أن كان الصراع السياسي مع نظام الحكم السعودي يتخذ اسلوب الصراع القبلي بين ال سعود العائلة الحاكمة والقبائل المعارضة لها حيث كان هذا الصراع يتم في نطاق اجتماعي محدود وفي منطقة صغيرة ، سوى في حالات نادرة كصراع جيش ابن سعود المعروف بالاخوان والذي كان يعارض شخص ابن سعود ونظام حكمه ، تحول هذا الصراع فيما بعد تبعاً للتطور الاجتماعي في البلاد بحيث لم يعد صراعاً على مصالح قبلية أو على منطقة محدودة ، وانما تحول الى صراع على أصل نظام الحكم وبين رجال الحضر المنتمين الى قبائل مختلفة ، بل أن الانتماء للقبيلة يكاد يتلاشى قبالة دائرة الانتماء الاكبر والمتمثلة في الهوية الدينية أو الوطنية ، والتي تأثرت بالاحداث السياسية الخارجية وانتقلت عبر الاتصال المباشر عن طريق السفر أو وسائل الاتصال المباشر الاخرى أو عن طريق غير مباشر من خلال الوسائل الاعلامية .

مثال ذلك ماجرى في مصر في أوائل الخمسينات ، ففي فترة تصاعد المد القومي في الوطن العربي بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر من قبل مجموعة الضباط الاحرار ، كانت المملكة كغيرها من الدول العربية قد تأثرت بهذا المد وما حمل معه من شعارات ثورية مناوئة للاستعمار الخارجي والاستبداد الداخلي ، بحيث تسرب هذا المد الى داخل المملكة والى نفس العائلة المالكة بحيث تشكّلت في داخلها نواة لحركة معارضة ظهرت في صورة « الامراء الاحرار » الذين أعلنوا تأييدهم لعبدالناصر وقاموا بارسال بيانات التأييد له ثم قرروا الانضمام الى حركته ، فجاؤوا الى القاهرة لاعلان المعارضة السياسية ضد الملك سعود ، بل أن الاخير هو الاخر رغم معارضته لعبد الناصر قاد فيما بعد حركة معارضة ضد أخيه الملك فيصل واعتمد القاهرة كقاعدة لقيادة المعارضة . ولم يتوقف المد الناصري عند حدود العائلة المالكة بل كان أشد تأثيراً على رجال الطبقة الوسطى من عمال وعسكريين .

فقد قاد عمال شركة النفط أرامكو حركة معارضة سياسية ضد حكم العائلة المالكة ، بل نقلوا تجربة الاضرابات التي وقعت ابان حركة تأميم القناة « قناة السويس »المتزامنة مع حركة تأميم شركة النفط الايرانية التي قادها الزعيم الايراني الوطني محمد مصدق للمملكة والتي لم تعرف في تراثها اسلوب الاضرابات ، الا في فترة المد الناصري حيث أعلن اتحاد عمال شركة النفط الاضراب عن العمل احتجاجاً على سياسات الشركة المجحفة بالعمال العرب ، علاوة على المطالب السياسية التي اعلنوها من خلال المظاهرات التي خرجت باتجاه القنصلية الاميركية بالظهران ، وأحرقوا خلالها العلم الاميركي احتجاجاً على التدخل الاميركي في الشرق الاوسط ، كما تأثر الجيش النظامي السعودي بالمد القومي الناصري ، فحاول تقليد تجربة الضباط الاحرار ، حيث اكتشفت الحكومة في عام ١٩٥٥ مجموعة من الضباط الاحرار السعوديين تتكون من إثني عشر ضابطاً ، بقيادة الطيار عبدالرحمن الشمراني ، وكانت المجموعة تخطط لاغتيال رئيس الوزراء الامير فيصل ووزراء آخرين في ابريل ومايو من نفس العام واجبار الملك سعود على الاستقالة حسب مصادر المخابرات الاميركية .

ومنذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية السبعينات ، وقعت أكثر من خمس محاولات انقلابية من قبل ضباط في الجيش السعودي ، وكان الدافع الرئيسي المحرك لهذه المحاولات الانقلابية ، هو تطلع قطاع كبير من الجيش الى نظام حكم ديموقراطي مناهض للغرب على الطريقة الناصرية .

من جهة أخرى لعب العمال العرب والاجانب دوراً كبيراً في بث الوعي السياسي في صفوف المواطنين ، ونخص بالذكر المدرسين الفلسطينيين والاردنيين الذين جاءوا الى المملكة إبان تصاعد الصراع العربي — الاسرائيلي ، وتفاعل القضية الفلسطينية في أوساط الشعوب العربية ، كان عدد كبير من المدرسين الفلسطينيين على علاقة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما كان بعضهم أعضاء في إحدى فصائلها ، فنقلوا تجارب المواجهة والنضال مع العدو الصهيوني الى طلاب المدارس في مراحل مختلفة اذ شكلت هذه التجارب خلفية للوعي السياسي الداخلي ، جنباً الى جنب التجارب التي نقلها العمال العرب الاخرون ، في فترات

متفاوتة .

وبعد انحسار المد الناصري في الوطن العربي ، أخذ النشاط السياسي لوناً آخر وخاصة بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩م والمتزامن مع الاجتياح السوفيتي لافغانستان ، وجاء هذان الحدثان بعد توقيع النظام المصري برئاسة أنور السادات معاهدة الصلح مع الكيان الاسرائيلي والتي أثارت موجة من الغضب في الوطن العربي في ظل الشعارات التي رفعتها الثورة الايرانية المناهضة للاستعمار الاميركي ، والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، بحيث عجلت هذه الاحداث في ظهور حركات سياسية معارضة ، ففي المملكة انطلقت حركة جهيمان العتيبي من مكة المكرمة في بداية شهر محرم ١٤٠٠ هـ الموافق لشهر نوفمبر ١٩٧٩م ، وشارك في هذه الحركة مواطنون من جنسيات عربية مختلفة وبعضهم من العمال الوافدين للمملكة في فترات سابقة ، وقد ظهر في أدبيات هذه الحركة أنها تنوي الاطاحة بالعائلة الحاكمة ، كونها لم تعد تمثل الدولة الاسلامية لعدم التزام أفرادها بأحكام الشريعة في مجالات مختلفة ، إضافة الى علاقتها مع الكفار أي الولايات المتحدة والدول الغربية . وبعد أيام قلائل إنفجرت انتفاضة أخرى في المنطقة الشرقية من المملكة ، والتي تقطنها غالبية شيعية ، ويعتبر التمييز الطائفي الذي يمارس كسياسة رسمية تجاه المواطنين الشيعة ابرز اسباب هذه الانتفاضة ، ولعب دور المحرك فيها قيادات المعارضة من خلال الخطابات الدينية الحماسية ، وبث الوعي الحقوقي في صفوفها ، والتي انتهت الى خروج المظاهرات المطالبة بالغاء التمييز الطائفي .

وكانت أزمة الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٢ م فصلاً خطيراً في تاريخ المملكة ، حيث فتحت هذه الازمة الباب على مصراعيه أمام حركة النقد الداخلية لنظام الحكم السعودي ، والتي انتشرت بصورة واسعة وقوية في أنحاء مختلفة من البلاد قادها المتدينون ، الى جانب ذلك أصبح هناك تحسس بالنقص الكبير في السطة ومواضع الخلل فيها وإن كان كل واحد ينظر اليها من زاوية معينة فالمواطن العادي ينظر الى وسائل البطش والقمع والبيروقراطية المقيتة في أجهزة الدولة ، الصحافي ينظر الى الرقابة المفروضة عليه والقيود المفروضة على تداول المعلومات وتحليلها ، والعامل ينظر الى الغبن الواقع عليه وحقوقه المشروعة في العمل ، والمتظلم ينظر الى ظلم النظام القضائي وغياب القوانين والضمانات القضائية العادلة ، رجل الدين ينظر الى المخالفات الشرعية وهيمنة السلطة على المجال الديني ، والمثقف ينظر الى الكبت الثقافي وسيطرة الدولة على الحركة الثقافية وغياب دور المثقف في القضايا الساخنة والمصيرية للبلد ، ورجل الاعمال ينظر الى احتكار أفراد العائلة المالكة المشاريع الاقتصادية في البلاد واغفال دوره في صناعة القرار الاقتصادي للبلد ، وأما المعارضة فتنظر الى كل ذلك وتصبها في قوالب محددة كغياب المشاركة الشعبية في الحكم وحظر التعددية السياسية وانعدام الحريات العامة وحقوق الانسان المشروعة والمكفولة في المواثيق الدولية..هذه الاشكال من المعارضة قد أظهرتها أزمة الخليج ، في صور مختلفة كالخطابات الدينية، والندوات العامة والعرائض ، والصحافة، والمعارضة، وأحاديث الشارع العام .

ويمكن القول أن تجارب المعارضة السياسية سالفة الذكر قد عكست الى حد كبير ، تطور الوعي السياسي في المجتمع منذ قيام العرش السعودي وحتى الاعلان عن أنظمة الحكم ، فالمطالب التي رفعتها الحركات المعارضة في المملكة لم تعد حبيسة الخلافات القبلية الضيقة ، ولا الاهداف السياسية المحدودة ، وانما هي مطالب في الغالب تلتقي عند قاسم مشترك واحد هو الاصلاح الشامل في نظام الحكم ، وهو ما عبرت عنه مجموعات وطنية ودينية مختلفة في عرائض رفعتها الى الملك خلال أزمة الخليج وطالبت فيها باجراء اصلاحات أساسية وجوهرية في نظام الحكم ، كالمشاركة الشعبية في الحكم ، ومراقبة ومحاسبة مسؤولي الدولة ، عبر مجلس الشورى المنتخب ، واعتماد مبدأ اللامركزية الادارية في نظام الحكم وادارة البلاد ، والغاء الفوارق بين المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، واصلاح الفساد في مؤسسات الدولة وضمان استقلالية القضاء « ٥ » .

واذا اعتبرنا هذه المجموعات تعبر عن الرأي العام الداخلي فان معدل الوعي السياسي ومساحته قد وصل الى مستويات جد متطورة ، كون وصول المواطن الى فهم جديد ومختلف لنظام الحكم يعني قدرته على تشخيص المشكلة ومعرفته سبل حلها وهي المرحلة النهائية في التحولات الكبرى للمجتمع والسلطة .

كانت هذه لمحة عن مستويات التطور على صعيد المجتمع ، وما تمخض عنها من وعي على الصعيد السياسي ، والذي يمكن اعتماده كوجه للمقارنة مع التطورات الحاصلة في الدولة

ب ــ الدولة

الدولة السعودية الثالثة التي نشأت في العاشر من أغسطس سنة ١٩٣٢ م ، لم تتخذ صيغة الدولة بالمعنى المتداول اليوم حيث تكامل الاجهزة التنفيذية ، ووضوح السياسات العامة ، ووجود طاقم من رجال الحكم ، وتعدد الوظائف وما أشبه ، ولذلك فإن صيغة الحكم هذه لم تستقم طويلاً ، بسبب التطورات الحاصلة في البلاد وعلى المستوى الاقتصادي تحديداً والتي فرضت صيغة ادارية معقدة .

التحديث الاداري

فرضت العائدات النفطية الهائلة ايجاد نمط اداري حديث يستوعب الحاجات الاساسية للبلد والانشطة التي يمكن من خلالها ادخال المال في دورة تنموية شاملة ، وذلك عبر تحديد وظائف الدولة وتخصيص أجهزة تتولى تنفيذ المهام الضرورية في العملية التنموية .

ورغم أن العائلة المالكة سعت بشدة للامساك بزمام العملية التحديثية للبلد بهدف الابقاء على مركزية السلطة وحصرها في أضيق حد ، وهي خاصية الدول المحافظة والملكية ، الا أن تدفق الثروة النفطية بصورة يصعب على الحكومة الجمود على نمط اداري تقليدي و عاجز عن استيعاب متطلبات التطور ، قد أدى الى استبداله بنظام إداري حديث وان كان يتعارض مع رغبة العائلة المالكة في السيطرة على شؤون الدولة صغيرها وكبيرها .

فخلال عشرين عاماً أي من ١٩٣٢ ــ ١٩٥٢ م لم يكن هناك سوى ثلاث وزارات وهي : الدفاع والخارجية والمالية ، وكانت الاخيرة هي الوزارة الوحيدة الفاعلة بين هذه الوزارات وكان على رأسها عبدالله السليمان وقد « كان في رأس اهتمامه تلبية حاجات ابن سعود الخاصة وسائر مطالبه » « ٦ » . وبقيت وزارة المالية على الحال هذه حتى في عهد الملك سعود الذي عرف عنه الاسراف في استخدام اموال الدولة بطريقة لاإبالية ، مما تسبب في ايقاع البلاد في اتون أزمة اقتصادية حادة ، وأصبحت الدولة على شفير الافلاس .

في عام ١٩٥٣م تم انشاء خمس وزارات هي : الداخلية ، والمواصلات ، والمعارف ، والزراعة ، والصحة ، الا أن الطريقة التي كانت تدار بها هذه الوزارات الى جانب ضعف سعود واهتمامه بشؤونه وملذاته الشخصية لم تسهم في احداث تطوير يستحق الذكر على المستوى الاداري .

الا أن حالات التذمر التي ظهرت في داخل العائلة المالكة وخارجها بعد عمليات الاضراب التي قام بها عمال شركة النفط « أرامكو » ضد سياسة الملك سعود اضافة الى حالات التذمر في قطاعات الجيش ، والمحاولات الانقلابية ضد الاسرة المالكة دفعت خليفته الملك فيصل للبدء بعملية تغيير اداري في الدولة ــ لغرض سياسي يرمي من ورائه امتصاص النقمة الداخلية المتفاقمة ، حيث قام بانشاء وزارات جديدة وتوزيعها على بعض الساخطين من الامراء والتكنوقراط حيث بلغت عدد الوزرات أربعة عشر وزارة .

وقد فرض التحديث الاداري ادخال أفراد من خارج العائلة المالكة في الجهاز الوزاري ، كون هذه العائلة لم تكن في الغالب قادرة على تقديم نماذج كفوءة يمكنها ادارة بلد يمر في مرحلة تحول سريع ، الى جانب ان الحكمة تفرض على العائلة المالكة اشراك بعض الافراد من العوائل الكبيرة في الوزارة لاستتباب حكمها .

في حقبة الخمسينات كانت معظم الحقائب الوزارية التسعة بيد العائلة المالكة ثم حدث تطور وزاي في عهد فيصل حيث شغل أعضاء العائلة المالكة حتى عام ١٩٧٥ خمسة مقاعد وزارية ــ وهي وزارات السيادة ــ من اجمالي أربع عشرة وزارة ، وبعد ١٩٧٥ م استمر في وزارة الملك خالد أربعة أمراء . وكانت الوزارات الفنية « الكهرباء والصحة والتجارة والبترول » من نصيب التكنوقراط ممن تلقوا التعليم الحديث في الجامعات الاجنبية .

وعلى أية حال فان التحول الاقتصادي في البلاد قد فرض ضرورات وحاجات جديدة في سياسة الادارة الحكومية وهذه كانت بمثابة حجر الزاوية في عملية التحديث الوزاري ، والتي جاءت منسجمة مع مجالات التحديث الاخرى والتي سبق ذكرها .

جمود نظام الحكم

على ضوء استعراض مستويات التطور في المجتمع والسلطة في الدولة السعودية ، تبدو الحاجه الى التعرف على الصيغ القانونية التي تحكم البلاد ، ذات أهمية قصوى كونها تكشف عن مدى الانسجام بين تطور المجتمع وتطور نظام الحكم ، لأنه ضروري من حيث تبيان قدرته على الاستجابة لتطورات راهنة ومستقبلية للبلاد .

ومن المعروف أن المملكة عاشت ستة عقود من الزمن دون دستور واضح أو مكتوب يحدد فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، أو يحدد الحقوق والواجبات لكل منهما ، وانما كان نظام الحكم يقوم على أساس القوة وتوارث العرش ودعاوى تقول بحق آل سعود في حكم هذه المنطقة ورثوها من الاباء والاجداد ، و مازالت هذه الدعاوي قائمة ! ! .

وتأسيساً على هذه الدعاوي ، حصر الملوك السعوديون سلطات الدولة في دائرة ضيقة تضم الملك بالدرجة الاولى ، وأفرادا مخصوصين من الاسرة المالكة ، واستبعاد الشعب من المشاركة في الحكم .

وقد شرّع هذا الحصر الملك المؤسس عبد العزيز الذي كان يمسك بيده زمام امور البلاد ، حيث تقرر فيما بعد حسب نظام مجلس الوزراء المعلن في عام ١٩٥٣ م أن يكون « رئيس الدولة يجمع في يديه السلطات التنظيمية ــ التشريعية ــ والتنفيذية والقضائية » [٧] . وقد تثبتت هذه الصلاحية في النظام الاساسي من أنظمة الحكم الثلاثة المعلنة في الاول من مارس ١٩٩٢ م ، حيث نصت المادة الرابعة والاربعون منه على أن الملك هو مرجع السلطات الثلاث . واذا وضعنا ذلك الى جانب صلاحية الملك بتعيين الوزراء والقضاة وأعضاء مجلس الشورى « م ٥٦ ، م ٥٢ ، م ٣ على التوالي » اضافة الى حقه في المحاسبة والعزل ، تبدو مسألة جمع الملك للسلطات الثلاث واضحة ، وهي صلاحية تفوق ما ورد في نظام مجلس الوزراء الذي أعطى لمجلس القضاء الاعلى صلاحية تعيين القضاة ومحاسبتهم وعزلهم .

من جانب آخر فإن مجال الحقوق الذي كان موضع خلاف بين المجتمع والسلطة منذ قيام الدولة السعودية وحتى اللحظة ، جاء ضيقاً الى أقصى حد ، فحقوق المواطن في المشاركة السياسية كانت غائبة في أنظمة الحكم الجديدة رغم حضورها في عرائض المواطنيين منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، بل أن مقارنة العرائض التي رفعها المواطنون للملك إبان أزمة الخليج بأنظمة الحكم الثلاثة ، يتبين الفارق الشاسع بين مطالب الشعب ومقررات العائلة المالكة ، في مجالي الحقوق والواجبات ، رغم قناعة الاخيرة بأن هذين المجالين هما وراء كل الازمات السياسية الداخلية ، وهي قناعة قديمة تعود الى عهد الملك سعود حين كان الخلاف حاداً بين الحكومة والشعب من جهة وبين أفراد الاسرة المالكة نفسها من جهة أخرى ، مما دعى رئيس الوزراء الامير فيصل ــ الملك فيما بعد ــ للاعلان في خطاب له بمجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٦٠ م بالقول « سنسعى بوضع نظام أساسي للحكم يحدد إختصاصات الجاعات والافراد مبيناً حقوقهم وواجباتهم » حيث ترددت هذه العبارات وأشباهها على أفواه المسؤولين السعوديين في أكثر من عشرين مناسبة خلال ثلاثين عاما وهي مدة كافية لانضاج دراسة التطورات الداخلية التي يمكن على ضونها وضع أنظمة حكم مناسبة ومنسجمة مع مستويات تطور المجتمع .

استخلاصات

نخلص من خلال قراءة مستويات التطور في المجتمع والسلطة وعجز انظمة الحكم الثلاثة عن مسايرة هذا التطور ، الى الملاحظات التالية :

أولاً : ثبت من خلال المعطيات السابقة أن تطوراً هائلاً قد حصل في المجتمع والسلطة ، بيد أن فلسفة الحكم ظلت جامدة ، فمازالت االعائلة المالكة تمارس الحكم بعقلية شيخ القبيلة والسيد المطلق رغم حدوث تحول كبير في التركيبة الاجتماعية للبلاد ، وتضاؤل دور القبيلة ، في مقابل تنامي دور المجتمع الحضري ، الذي يفرض نمط ادارة جديد ، وعلاقات مختلفة بين الحاكم والمحكوم على صعيد الحقوق والواجبات .

ثانياً : أن أنظمة الحكم قد أغفلت وجود جيل واسع من المتعلمين له تطلعات وطموحات جديدة ويحمل معه حاجات كبرى جديدة وأبرزها تداول السلطة والمشاركة في عملية صناعة القرار للدولة ، وذلك من خلال احتكار الملك للسلطات الثلاث ، اضافة الى منحه صلاحيات واسعة في مجالات أخرى حساسة .

ثالثاً : أن تطور الحركة الصحافية لم يصاحبها تطور في قانون المطبوعات ولا في مجال الحريات الصحفية ، حيث أن تنامي الصحافة على امتداد العقود الماضية توالدت معه حاجات مرتبطة بالنشاط الاعلامي وهي حرية التعبير ، وحرية انشاء الصحف الاهلية ، ورفع الحظر عن تدفق المعلومات ، وحرية النشر والتوزيع ، واستقلال الصحافة عن سيطرة الدولة ، الا أن هذه الحاجات لم تتضمنها الانظمة الجديدة وانما أغفلتها على الاطلاق مؤكدة على التزام الصحافة بسياسة الدولة .

رابعاً : أن تطور حركة الاتصالات كان يفترض أن يساهم الى حد كبير في القضاء على البيروقراطية المقيتة في أجهزة الدولة ، وتسهيل الخدمات العامة للمواطنين في إنهاء المعاملات الرسمية للمواطن ، الا أن الانظمة الجديدة من خلال التأكيد على المركزية الادارية للعاصمة ولوزير الداخلية تحديداً اضافة الى منح الملك سلطات واسعة جاءت لتعزيز البيروقراطية في أجهزة الدولة ، وتجاوز عملية التطور التي شهدتها البلاد على صعيد الاتصالات .

على صعيد آخر أن الانفتاح الذي نتج عن تطور حركة الاتصالات بين الداخل والخارج ، أعطى فرصة للمواطن للتعرف علي ما يجري في العالم ومنها تعرفه على التحولات السياسية الكبرى التي شملت أنظمة الحكم سيما التحولات التي رافقت تساقط الانظمة الشمولية الاستبدادية في العالم وقيام أنظمة حكم ديموقراطية مستندة على ارادة الشعب واقرار الحريات العامة والتعددية السياسية والمشاركة الشعبية في الحكم ، وقد ولّد هذا التعرف فهماً جديداً لدى المواطنين تجاه نظام الحكم في بلادهم ، وأصبحوا يطمحون الى تطبيق النموذج الخارجي ، ولكن حتى هذا الاعتبار لم تراعيه انظمة الحكم حيث جاءت لتقرر واقعاً قائماً كما قال الملك فهد في خطابه بمناسبة اعلان الانظمة الثلاثة .

نخلص من هذا البحث بالقول الى أن أنظمة الحكم خرجت عن مسار التطورات الحاصلة في المجتمع ، وأن الحاجة ستزداد مع مرور الزمن الى احداث اصلاحات جوهرية في أنظمة الحكم الجديدة ، وقد تتطور تبعاً لذلك اساليب العمل المطلبي .

الهوامش

١ ــ نداف سافران ــ الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية ، ص ٣٤ .

٢ ــ محمد أحمد الرويثي ــ سكان المملكة العربة السعودية ، ص ٧٧ .

٣ ــ التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي ص ٢٢ .

٤ ــ سعد الدين ابراهيم ــ النظام الاجتماعي العربي ص ١٧٠ .

٥ ــ مقتطفات من العرائض المرفوعة الى الملك من قبل جهات دينية ووطنية ، وقد نشرت في أعداد سابقة من المجلة .

٦ ــ أيمن الياسيني ــ الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ص ٧٥ .

٧ ــ د . عيد الجهني ــ مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ص ٩٩ .

الملك يخطّط للإطاحة بولي عهده ، وعبد الله يبحث عن تحالفات جديدة

محمد الحسين

يتوقع مراقبون مطلعون أن يتمّ تجريد الأمير عبد الله ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وولي العهد ورئيس الحرس الوطني ، من منصب رئاسة الحرس الوطني .. في خطوة يجريها الملك فهد من أجل تجريده من ولاية العهد لصالح شقيق الملك ، سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام .

المراقبون هؤلاء لا يستبعدون قيام الملك بهذه الخطوة الإنقلابية ــ إبعاد عبد الله عن رئاسة الحرس الوطني ، كخطوة أولى ــ خلال الأشهر القليلة القادمة ، بعد أن أزيحت العقبات القانونيّة من أمام الملك ، من خلال ما سنّه من قوانين ضمن النظام الأساسي ، حول ولاية العهد والمهام التي يقوم بها ولي العهد .

ضحيّة الإصلاح

يتحدث أنصار الأمير عبد الله ، بأن الأخير أصبح ضحية ما أسموه بالإصلاح السياسي الذي أعلنه الملك فهد في الأول من مارس الماضي ، فقد كان من المتوقع ان يتعزّز دور ولي العهد ــ باعتباره أشدّ المناصرين لعمليّة الإصلاح ــ لكن الملك الذي عزز سلطانه وأعطى لنفسه كل الصلاحيات تقريباً ، تعدّى الحدّ فأعطى لنفسه شرعية تجريد ولي العهد من مقومات قوته . ويعتب هؤلاء على ولي العهد لأنه لم يدافع بقوّة فيحمي نفسه من خطط الملك وأشقائه السديريين المستقبلية والتي تستهدف حصراً إزاحته عن ولاية العهد قبل أن ينزل الحمام بالملك فهد .

ويرى هؤلاء الأنصار بأن الأمير عبد الله في وضع لا يُحسد عليه ، وأن وضعه في موازين حكم العائلة المالكة اختلّ بشدّة لصالح فهد بعد وضع انظمة الحكم ، وأن فهداً واله وأشقاءه شرعوا فعلاً منذ إعلان الأنظمة في تنفيذ مخطط إزاحته عن الحرس الوطني ــ القوة الوحيدة التي تضمن له الإستمرار في ولاية العهد ــ .

من ملامح اختلال موازين القوى لصالح جناح الملك ، كما يقول أنصار عبد الله ، هو أن الملك أصبح يمتلك المسوغات القانونيّة لإزاحته حسب مواد النظام الأساسي .. لقد فُصّلت مواد الأنظمة بشكل يبدو أن المقصود منها إزاحة عبد الله بالتحديد :

ــ فالأمير عبد الله وصل الى ولاية العهد لإعتبارات عديدة من بينها اعتماد قاعدة السنّ التي تحكم توارث الحكم ، وقد ألغى الدستور هذه القاعدة ، وحلّ محلّها قاعدة اختيار « الأصلح » من بين ابناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء .. وبالتأكيد فإن قاعدة الأصلح أو ادعاء الأصلح ستكون إحدى المسوّغات التي سيستخدمها الملك وأشقاؤه في تبرير عزل ولي العهد ، على اعتبار أنه غير صالح ، أو لا أقل هناك من هو أصلح منه .

ــ والأمير عبد الله من جهة ثانية ، جاء حسب موازين القوى في العائلة المالكة ، فحين توفي الملك خالد في الطائف ، حضر شقيقه الأمير محمد « أبو الشرين » وسأل فهد عن ولي عهده ، فأجاب بأنه سيتريّث قبل أن يعلن ولي عهده ، وكانت العادة أن يُبايع الملك الجديد وولي العهد في وقت واحد وفي نفس اليوم الذي يتوفى فيه الملك .. هنا رفض الأمير محمد ــ وكان حينها أكبر أبناء عبد العزيز الأحياء ــ وقال : هذا لا يكون ابداً ، وأشار الى أحقيته في الملك من فهد ، وأنه لن يتنازل عن المُلك إذا ما أصر فهد على عدم تعيين عبد الله ولياً للعهد .

غير أن الملك فهد ، في أنظمة الحكم التي أعلنها ، لم يعط صلاحية للعائلة المالكة ولا أي جهة خارجها ، في تعيين ولي العهد ، بل أوكل ذلك الى نفسه ، ولأول مرّة أيضاً يطرح موضوع عزل ولي العهد من قبل الملك أيضاً .. وحسب المادة الخامسة من النظام الأساسي ، فإن للملك كامل الصلاحية في عزل الأمير عبد الله في أي وقت يشاء وإن كان من المفترض ــ وكما وعد السديريون الأمير عبد الله ــ بأن لا يكون هو المعني بالتعيين والعزل ، ولكن هؤلاء لا يمكن أن يوثق في وعودهم ، كما يقول أنصار ولي العهد ، باعتبارهم خصماً ومنافساً غير شريف .. وأن ما يحجزهم عن اتخاذ قرار عزل عبد الله في الوقت الحالي ، هو سيطرته على الحرس الوطني .. وبالتالي فإن العزل لا بدّ ان يمرّ بإبعاده عن رئاسة الحرس الوطني .

ــ بإمكان الملك عزل الأمير عبد الله عن رئاسة الحرس الوطني من الناحية القانونيّة ، وحسب المادة الخامسة من النظام الأساسي التي تشير الى أن ولي العهد يكون متفرغاً لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال . لقد وضعت هذه الفقرة في المادة الخامسة خصيصاً لتجريد ولي العهد من رئاسة الحرس الوطني ، حسب رأي مناصري عبد الله ، الذين يقولون بأن المادة التي اقترحها الملك أساساً ــ حسب توصية صبري العسيل ، مستشار الملك القانوني ، تفيد بصورة قاطعة أن لا يتولّى وليّ العهد أيّ منصب غير ولاية العهد .. وحين ناقش الملك اللجنة المكلّفة بوضع الأنظمة ، اعترض الشيخ عبد العزيز التويجري ، نائب رئيس الحرس الوطني المساعد ، وهو أحد الرجال المعتمدين لولي العهد .. فقال الملك فهد ، أن هذا لا علاقة له بموضوع الأمير عبد الله .. فرد التويجري ، وبذكاء ، بأنه لا يبحث مسائل تتعلّق بالإخوة ، فالملك وولي عهده عبد الله قادران على حل ما بينهما من خلافات إن وجدت ! ، ولكن ــ وهنا بيت القصيد ــ الملك سيكون مقيّداً حسب هذه المادة ، في إيكال أي عمل لولي عهده .. واقترح إضافة جملة « وما يكلفه الملك من أعمال » .

جرى بالطبع فيما بعد إقناع ولي العهد بعدم معارضة الأنظمة ، وتوصل الملك معه الى اتفاق ، يضمن له الإستمرار رئيساً للحرس الوطني ، وصدر أمر بهذا المعنى في يوم إعلان الأنظمة ، حتى يتمّ الإنضباط وفق قواعد الدستور .. غير أنه ينبغي الإلتفات الى حقيقة ان الأمير عبد الله أضعف موقفه بقبوله ذلك ، لأن

رئاسته للحرس الوطني أصبحت مناطة « بأمر ملكي » والأمر الملكي قابل للتبديل والتغيير .. في حين كان عبد الله ومنذ تأسيس الحرس قبل ثلاثة عقود تقريباً ، رئيساً للحرس لأنه الباني الحقيقي لـه ، حتى أصبح قوّة تضاهي قوة الجيش ، وقد أثبت الحرس الوطني جدارته في حرب الخليج الأخيرة أكثر من الجيش الذي يترأسه الجناح المنافس ، وكان من المتوقع أن يدعم هذا موقع عبد الله ، إلا أن ذلك لم يقع .

سيناريو إزاحة ولي العهد

منذ اليوم الأول لصدور أنظمة الحكم ، ظهرت على السطح نوايا جناح الملك فهد وأشقائه في إقصاء الأمير عبد الله عن ولاية العهد .. فقد نشرت جريدة الحياة في اليوم التالي لصدور الأنظمة وتحت عنوان : الأمير عبد الله يستمر ولياً للعهد .. نص الأمر الملكي الذي يخوّل الأمير عبد الله الإستمرار في رئاسة الحرس الوطني .. وكان من المثير حينها أن يقع هذا الخطأ الكبير من جريدة تحسب كلماتها بدقّة ــ خاصة فيما يتعلّق بالسعودية ــ ، وهي مدعومة من جناح الملك الذي يريد إيكال ولاية العهد لشقيقه سلطان .. لقد أرادت الصحيفة فيما يبدو الطعن والإثارة حول مسألة تولي عبد الله لولاية العهد ، والتأكيد بأن استمرار الأخير فيها مرهون بأوامر الملك .. وقد اعترض عبد الله على الأمر مما أدّى الى منع توزيع الحياة في السعودية في ذلك اليوم .

وخلال الشهر الماضي ، تواترت الأنباء والمعلومات من مقربين من الأمير بندر بن سلطان ، بأن الأخير يقود حملة إعلاميّة لصالح أبيه ، وأنه اجتمع مع عدد من كبار المسؤولين ومدراء الشركات الأميركيين ، محذّراً إيّاهم من الضرر الذي سيلحق بالمصالح الأميركية ، في حال وصول عبد الله الى كرسي الملك .

مما لا شك فيه ان الأميركيين سيشعرون باطمئنان كبير في حال وصول الأمير سلطان الى كرسي الملك متخطياً الأمير عبد الله ، بل والأكثر من هذا كان الأميركيون وحتى عام ١٩٧٣ يتمنّون وصول سلطان الى الحكم كخليفة لفيصل متخطياً خالد وفهد وعبد الله معاً ، ولكن فهد مدّ جسوره القويّة مع الأميركيين في عام ١٩٧٤ ، من خلال هنري كيسنجر ، ومن خلال اللجنة السعودية الأميركية المشتركة التي يترأسها عن الجانب السعودي .. ويعتبر الأميركيون الأمير عبد الله ذا ميول عروبية أكثر من اللازم ، وهو أقل ميلاً الى الإلتصاق بهم في سياساته بشكل عام .. ورغم شعور الأمير عبد الله بأن الأميركيين لا يطمئنون اليه كثيراً ، وانهم دائبو التلميح والسؤال عن إمكانيّة إبعاده عن الحكم ، إلا أنه لا يريد بأي شكل من الأشكال أن يكون لهم دور مباشر في صنع قرار عزله ، وهو يحاول منذ زمن بعيد أن لا يصطدم بمصالحهم أو يعترض على السياسات العامة التي ينهجها السديريون التي يتخذونها لصالح حلفائهم الأميركيين .. فقد وضع الأمير حدوداً لتدخلاته في هذه المواضيع ، وكان همّه الأول والأخير عدم الصدام سواء مع الأميركيين أو اخوته الأشقاء ، إلا في حالة تعرض نفوذه الشخصي المعتمد على قوة الحرس الوطني الى الإنتقاص والخطر . وبالطبع لا يمنع هذا من أن يبدي عبد الله إشارات غير قليلة تفيد بمعارضته لسياسة الملك وإخوانه ، ولعلّ موقفه من أزمة الخليج ومن ذيولها السياسية أوضح مثال على ذلك .

ويبدو ان الأمير بندر بن سلطان ، يريد أن يلعب مع الأميركيين لعبة مكشوفة ، هدفه فيها أن يتدخل الأميركيون بشكل مباشر لصالح أبيه في الصراع الداخلي .. عازفاً على الأوتار الحساسة ــ لعبة المصالح ــ ، متجاهلاً أن هذا النوع من الألعاب سيجعل من أي حاكم سعودي قادم أقل من دمية .. فإذا ما سقط عبد الله عن الحكم بقرار أميركي ، أو بتدخل اميركي مباشر ، فإن مصير العائلة سيكون أقرب الى مصيره ، وعلى حدّ تعبير الأمير سلطان : من هو الغبي الذي يُدخل الأسد الى حظيرته ؟ .

الأميركيون يدركون ان الأمير عبد الله لا يريد أن « يشاغب » في الوقت الحالي حتى يتمكّن من الحكم ، وهم منذ فترة غير قصيرة يتحدثون عن سلطان كخليفة محتمل لفهد ، ومما يغذّي شكوكهم في ولي العهد إثارات سلطان وأبنائه .. مع أن واشنطن تدرك بأن مجال مناورة عبد الله للتمرد ــ ولو بشكل محدود ــ على الإرادة الأميركية سيكون صعباً حتى بعد وصوله الى الحكم ، نظراً لوجود أطراف قويّة مؤيّده يمثلها الجناح السديري وحلفاؤه .

هناك أمر مهم آخر بدأ السديريون بالعمل من أجله وهو مفتاح إزاحة ولي العهد .. فقد وردت انباء شبه مؤكدة بأن الجناح السديري يسعى بشكل حثيث لمدّ جسور مع قيادات الحرس الوطني الوسيطة وربما العليا والتي تدين في معظمها بولاء مطلق لولي العهد .. ويعتقد ان الهدف من التحرك الجاد في هذا الإتجاه ، هو إحتواء تمرد قوات الحرس المحتمل فيما إذا أزيح رئيسهم .

إن مجمل العوامل والظروف السياسية والقانونية تساعد السديريين على تنفيذ مخططهم .. الأمر الوحيد الذي يقف عقبة حتى الآن ، هو عدم اطمئنانهم في قدرتهم على احتواء المخاطر التي قد تأتيهم من الحرس الذي لا يزال حتى الوقت الحاضر شديد الإلتصاق بعبد الله .

ويتوقع بعض المحللين ، أن حلقات المؤامرة حينما تستكمل ، ستتوج بإعلان الملك لرئيس جديد للحرس ، ولربما انتهز الملك فرصة سفر ولي العهد للخارج ليجرّده من منصبه .. وإذا ما خسر الأخير منصب الرئاسة ، فإن رحلته السياسية ستشارف على النهاية .. فلا ولاية عهد ولا مُلك بدون الحرس الوطني .

يعلم ولكن

الأمير عبد الله يدرك حجم المؤامرة المحاكة حوله ، ولكن ردود فعله تتسم باللامبالاة في أغلب الأحيان .. ولقد استثمر السديريون عدم رغبة ولي العهد في المصادمة معهم حول سياساتهم العامة واعتبروها نقطة ضعف ، وكان اللين الذي أبداه ولي العهد وعدم اهتمامه بقضايا البلاد الداخلية والخارجية جعله معزولاً فاقد الصلاحيات والتأثير الحقيقي الذي يفترض ان يحوزه من هو في مقامه ، وإن كان الإنعزال شبه القسري قد أبعده عنه شرّ الألسن التي تصرخ ضد الفساد المستشري في الحكم خاصة بين فهد واخوته وآله .

إن اسلوب « المسايرة » الذي أبداه طيلة العقد الماضي كان يستهدف حفظ ولاية العهد ، ولكن جاء الوقت الذي ترتدّ فيه هذه السياسة عليه لتطمع اخوته في النيل من مكانته .. ويبدو أن الشهرين الماضيين كانا حافلين بالمتاعب بالنسبة له ، فقد اكتشف ولي العهد ــ كما يبدو ــ عظم الخطر ، فراح يسدّ بعض الثغرات التي يمكن التسلل منها ، ولربما انتابته حالة من تأنيب الذات لقبوله بالمادة الخامسة من نظام الحكم .

لقد أقال ولي العهد الشهر الماضي إبنه خالد بن عبد الله ، مسؤول الحرس الوطني في المنطقة الغربية ، ووضع مكانه صهره . وقد جاءت الإقالة بعد أن شعر الأمير أن إبنه من الضعف بمكان لا يستطيع معه مساعدته إن لم يكن قد تحوّل عبئاً إضافياً عليه ، ويقال أن آل فهد أطمعوا الإبن الضعيف ليكون منافس أبيه ، الأمر الذي دفع بالأب أن يأتي بصهره محلّه .

والمشكلة ، التي يعترف بها أتباع عبد الله ، لا تكمن في قلّة الأوراق التي يمكن ان يلعبها الأخير في محاربة الخصوم ، بل في الجرأة على استخدام تلك الأوراق .

إن أمام ولي العهد الكثير من الخيارات التي يمكن له ان يسلكها الآن وقبل فوات الأوان ، إذا ما أراد البقاء في منصبه . من هذه الخيارات :

١ ــ الضغط على الملك من أجل إنتزاع ضمانات جديدة ، وذلك بإحياء دور الأمراء المؤثرين في العائلة المالكة .. وجعلهم قوّة ضامنة لبقائه في ولاية العهد . ذلك أن انعزال الأمراء عن البتّ في موضوع ولاية العهد وجعل القرار بيد الملك وحده دون ضابط ، سيدفع بالأخير ــ إن طال به المقام في كرسي الملك ــ الى عزله .

٢ ــ من الواضح ان موازين القوى داخل العائلة المالكة لا تميل الى عبد الله ، فرغم أن أكثرية الأمراء تتعاطف معه ، خاصة بعد ان تحول الحكم الى ضيعة للملك وأبنائه ، لكن هذه الأكثرية غير مفعّلة ، ولم تلقَ التجاوب المطلوب من ولي العهد ــ كما يقول حلفاؤه ــ .. ربما من الصحيح ان الأعداد الغفيرة الساخطة من الأمراء على فهد وسلطان ونايف وسلمان وآلهم .. لا تمتلك مواقع هامّة في الدولة ، إلاّ أن بينهم شخصيات كبيرة من العائلة المالكة مستعدّة ليس للدفاع عن عبد الله فحسب ، بل وللدفاع عن مصالحها . من بين الأسماء التي يذكرها أعوان عبد الله والتي بإمكانها تغيير المعادلة : الأمير متعب بن عبد العزيز ، وأخوه مشعل .

ويعترف أمراء عديدون بأن إزاحة عبد الله ستشكل ضربة قاصمة لهم ، ومن بين هؤلاء آل الملك فيصل : سعود ، وزير الخارجية .. وكذلك خالد الفصيل امير عسير ، وتركي الفيصل ، رئيس الإستخبارات .. إن هؤلاء رغم خلافهم التاريخي مع فهد واخوته بسبب اتهام فهد بالضلوع مع المخابرات الأميركية في مقتل الملك فيصل .. إلا أن مواقعهم معرضة للتصفية السريعة سواء قبل أو بعد رحيل عبد الله .. وما يضمن لهم البقاء هو إيجاد تحالف قويّ وشبه معلن مع الأمير عبد الله ، حتى لا يأتيهم يوم فيرددوا : أكلتُ يوم أكل الثور الأسود .

هناك من المقربين والمستشارين لعبد الله من اقترح عليه بأن يقيم جبهة عريضة من الأمراء الساخطين والفاعلين ضمن استراتيجية تستهدف الحفاظ على ما في اليد أولاً ، ومن ثم تطوير المعركة لإتخاذ منحى الهجوم ، ولكن الأمير عبد الله لم يقبل حتى الآن المغامرة ، وكان يقول بأنه لا يريد أن يظهر بمظهر المتآمر على الملك وأشقائه ، ولكن ليس من المستبعد ان يتبنّى هذا الخيار في المستقبل القريب .

٣ ــ ومن بين الخيارات المهمّة والحساسة لعبد الله ، إقامة تحالف مع الأمير تركي بن عبد العزيز ، المقيم حالياً في القاهرة ، والذي يتمتع بين العديد من امراء العائلة المالكة والعديد من المواطنين بشعبيّة غير قليلة .. وبامكان هذا الثنائي أن يعيد التوازن للوضع العام في البلاد ، وفي أعلى مؤسساته وهي الحكم ، وأن يجنّب البلاد آثار السياسات الداخلية والخارجية الخرقاء التي جعلت البلاد في وضع لا تحسد عليه .. ومما يؤكّد أهميّة هذا التحالف ، طيب العلاقة بين الطرفين وتفهمها للمشاكل وتقارب وجهات نظرهما بشأن مسالك الإصلاح وحدوده ايضاً ، وفضلاً عن هذا فإن الأمير تركي هو أحد السديريين السبعة ، وكان نائب وزير الدفاع سابقاً ، وهو شخص لا يخفي معارضته لإخوته ــ وبالخصوص الملك ونايف ــ وقد نال من الأذى منهما خلال الإثني عشر عاماً الماضية الشيء الكثير ، بل اضطرّ الى ان يقضي هذه الأعوام في « منفى اختياري » .

إن تركي بن عبد العزيز هو الشخصية الأكثر مقبوليّة بين السديريين السبعة ، وإن تحالف ولي العهد معه على الأرض ، كفيل باختراق وحدة السديريين ، وسيضيف الكثير من القوة الى جانبه .

٤ ــ ومن الخيارات التي يمكن للأمير عبد الله تبنيها للحفاظ على موقعه : توسيع دائرة الصراع ، بحيث لا يكون محصوراً بين العائلة المالكة ، وحتى لا يكون الخلاف مجرد شخصي لا علاقة له ببرنامج إصلاحي داخلي يصلح وضع المجتمع .

ومن هنا تأتي أهمية دعم وتبنّي القوى الإجتماعية الفاعلة في البلاد ، ذلك أن إشراك نخبة البلاد في صنع الحدث هدف بحد ذاته وهو أمر حيوي لأي بلد ، وفي الوقت الحالي فإن أغلب الشرائح الإجتماعية « سياسية كانت او دينية او اجتماعية » مستاءة جداً من الجناح السديري الذي يتهم بالفساد والإثراء غير المشروع ، وتولية الأبناء ومحاباتهم ، وانتهاج سياسات داخلية وخارجية تضع البلاد ومصالحها في كف الأجانب ، ومثل هذه الشرائح ستدخل المعركة : ضد العائلة المالكة ككل ، إن لم تجد أحداً من داخل العائلة من يتبنّى عمليّة إصلاحها وبالتالي إصلاح البلاد .

صحيح ان رجال العائلة المالكة لا يريدون أن يعطوا دوراً لقوى اجتماعية في الصراع الداخلي على الحكم ، ولكن نتيجة المضي في هذا النهج ستجعل الحكم في البلاد بيد فهد واشقائه ، ليسير من سيّء الى أسوأ ، وستحلّ النقمة على الجميع . إن إشراك الشعب في موضوع حيوي مثل هذا يوجد فرصة لإعادة التوازن ، ليس بين الجناحين المتنافسين ، بل وأيضاً بين كافة الأجهزة الحكومية وبين الجمهور الممزّق حقداً وغضباً .

منذ أزمة الخليج الثانية والعلاقات السعودية ــ السودانية تمر بأزمة أخذت في التصاعد من وقت لآخر كلما اقتربت هذه العلاقات من نقاط التماس في قضايا داخلية أو خارجية .

متى بدأت هذه الازمة ؟ .. هذا ما لا يعرفه الكثيرون ، ليس على مستوى الرأي العام العربي والاسلامي فحسب ، وإنما عند قطاع كبير من الشعب السوداني . لقد بدأت أزمة العلاقات منذ الاعلان عن تطبيق الشريعة الاسلامية في حكومة جعفر النميري في ديسمبر ١٩٨٣ م ، حيث أوقفت الحكومة السعودية كل مساعداتها التي كانت تقدمها للسودان احتجاجاً ورفضا لسياسة تطبيق الشريعة الاسلامية ، هذا ما تؤكده أوساط مطلعة جداً و قريبة من مصدر القرار ، والتي أذهلها الموقف السعودي .

قد لا نحتاج الى جهد كبير في تفسير هذا الموقف من الحكومة السعودية ، والذي يدور حول أمرين أساسيين :

الاول : رفض الولايات المتحدة الاميركية لسياسة تطبيق الشريعة الاسلامية . وفي ذلك الوقت زار السودان جورج بوش حين كان نائباً للرئيس الاميركي السابق ريغان ، وكانت زيارته بالغة الاهمية عبر أثنائها عن انزعاج الحكومة الاميركية من موضوع تطبيق الشريعة ، ورتّب زيارة للرئيس المخلوع النميري الى أمريكا .

ولعل مصدر انزعاج الولايات المتحدة في اتباع هذه السياسة هو أنها جاءت في وقت تشهد فيه المنطقة النهوض الاسلامي الذي قلب معادلات الساحة وموازينها ، ومما زاد في انزعاج الادارة الاميركية قرار إعدام « محمود محمد طه » الذي أعلن رفضه لتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهو من الداعين للصلح بين العرب واسرائيل .

وفي نفس الوقت عبرت الحكومة المصرية عن استيائها من مبادرة النميري بناءا على تحليل أن مهندس هذه سياسة « تطبيق الشريعة الاسلامية » هو الدكتور حسن الترابي وحركته الاسلامية التي كانت في تحالف سياسي مع النظام الذي قيل أنه واقع تحت الضغط .

الثاني : ان الحكومة السعودية تريد أن تنفرد بتميزها بالتزامها بالشريعة الاسلامية على غيرها من دول العالم العربي والاسلامي ، ورفضها لأي نموذج اخر في تطبيق الشريعة الاسلامية قد يقاس عليه النموذج السعودي ومشروعه الديني ، مما قد يؤثر على المركزية الدينية للنظام السعودي في العالم الاسلامي .

ومع تعاقب الحكومات في السودان من

خلاف السعوديّة الأساس مع السودان يكمن في معارضتها « تطبيق الشريعة » !

الخرطوم تكتشف أسلحة وذخائر ومواد تموينيّة سعودية الى الإنفصاليين في جنوب السودان

قطعت الحكومة السعودية المساعدات عن السودان منذ إعلان النميري تطبيقه الشريعة ، واستمرت في قرارها ذاك رغم تغيّر الحكومات ، من سوار الذهب الى الصادق المهدي الى البشير !

حكومة المشير عبدالرحمن سوار الذهب الانتقالية في ١٩٨٥م ، مرورأبحكومة الصادق المهدي المنتخبة في ١٩٨٦م ، الى حكومة الفريق البشير في ١٩٨٩ م .. فإن ذات الموقف السعودي من وقف المساعدات لم يتغير ، بل ازدادت العلاقات سواء من طرف السلطة السعودية بعد التحول السياسي الاخير بعد ثورة الانقاذ الوطني بقيادة الفريق البشير في ١٩٨٩ م .

وهناك سعي جاد في السودان لبلورة مشروع سياسي اسلامي في تجربة قائمة على التأصيل الاسلامي الشامل لكل النظم السياسية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والاجتماعية والاعلامية .. الأمر الذي يضع النظام السعودي في موقف حرج أمام تجربة اسلامية مزاحمة له أو متطورة عليه .

ولعل حرج الحكومة السعودية من التجربة الاسلامية في السودان أكثر من حرجه من التجربة الاسلامية في ايران ، لامكانية تصنيف الاخيرة على أنها تجربة شيعية ، وهذا ما حاولت أجهزة الاعلام أن تثيره وسط الرأي العام الاسلامي .

ومع ذلك ، فالحكومة السعودية في موقف حرج وصعب من كلا التجربتين « الايرانية والسودانية » من اتجاهين مختلفين ، فالثورة في ايران أحرجت النظام السعودي في اسقاط الملكية الشاهنشاهية ، التي يقوم شبيهها في المملكة السعودية ، والثورة في السودان جاءت بتجربة اسلامية من داخل المدرسة الاسلامية السنيّة .

من هنا يمكن إدارك سرّ العداء الصريح من قبل الحكومة السعودية للحكم السوداني خاصة بعد أزمة الخليج الثانية ، وتباين الموقف بين البلدين ، حيث فتح الاعلام السعودي ملف السودان بالتركيز على رموز الحركة الاسلامية ، وحالة العداء هذه لم تتوقف عند حدود الاعلام ، بل وصلت الى درجة غير متوقعة من التشنّج ، ورغم وقوع الكثير من الوثائق التي كشفت تورط الحكومة السعودية في حرب الجنوب ودعمها لجون غارانغ ، إلا ان الحكومة السودانية التزمت الصمت تجاه الموضوع .. فبعد أن حرر الجيش السوداني بعض المواقع الحيوية لقوات المتمردين في الجنوب ، حاز الجيش على أسلحة سعودية عليها الشعار الوطني السعودي ومصنعة في مدينة الخرج السعودية ، كما عُثر على فواتير سعودية مسددة لشراء معدات عسكرية ومواد تموينية .

ومما جعل العلاقات السعودية السودانية تزداد تعقيداً ، هو أنها تجاوزت الحدود السياسية الرسمية ، فبضغط من الحكومة السعودية توقفت المساعدات التي كانت تصل الى منظمة الدعوة الاسلامية التي يرأسها حالياً المشير عبدالرحمن سوار الذهب ، وهي منظمة خيرية اجتماعية محيط نشاطها القارة الافريقية ، وقد أغلقت الحكومة السعودية مكتبها في داخل المملكة رغم أن المنظمة لا تمارس نشاطاً سياسياً .

وحدث ذات الأمر مع المركز الاسلامي الافريقي الذي كان يرأسه شخصية سعودية ، فبعد خلاف بين بعض أساتذة المركز والطرف السعودي ، طلبت الحكومة السعودية فصل هؤلاء الاساتذة من المركز فلم يوافق مجلس الادارة ، ومن جهة ثانية فإن بعض الطلبة المتخرجين من المركز كانوا من النشطين في بلادهم وفي صفوف حركات اسلامية فاعلة ، فأراد الطرف السعودي التدخل في أن تكون لديه صلاحية الموافقة على نوعية الافراد المتقدمين للمركز للحد من دخول العناصر النشطة للدراسة في المركز ، وفي هذه القضية ـ أيضاً ـ رفض مجلس الادارة الموقف السعودي . وبعد ثورة الانقاذ الوطني وأزمة الخليج الثانية سحبت الحكومة السعودية ممثليها من المركز بمن فيهم مديره « أحمد بن يحي » ، فتحول المركز بعدئذ من المركز الاسلامي الافريقي الى جامعة أفريقيا العالمية ، وهذا التحول دفع الجامعة الى أن تتحرك بطموح كبير وبخطة مبرمجة بعيدة عن الضغوط السعودية . وحين أراد الطرف السعودي العودة الى مواقعة السابقة في الجامعة رفضت إدارة الجامعة هذا الطلب .

وفي شهر رمضان المبارك الماضي ، تقدم الالاف من أبناء الشعب السوداني لطلب تأشيرة العمرة من السفارة السعودية في الخرطوم فتحولت هذه القضية الى مشكلة على لسان كل الناس بالاضافة الى الصحافة والاعلام السمعي داخل السودان .

وقد نوقشت هذه القضية طويلاً في المجلس الوطني الانتقالي .. وقال أحد أعضاء المجلس أن أكثر من ثلاثين ألف سوداني يسعون للحصول على تأشيرة دخول الى المملكة العربية السعودية ، وهم مجبرون على الانتظار طويلاً امام السفارة السعودية في الخرطوم . واعتبر عدد آخر من أعضاء المجلس أن المعاملة التي يلقاها السودانيون الذين يرغبون في الحصول على تأشيرة دخول لا تتطابق مع القيم الاسلامية . وفي هذا الصدد قال رئيس المجلس محمد أمين خليفة ، أن السودان سيجد نفسه مجبراً على الاعلان أمام الملأ أن الحكومة السعودية تضع عراقيل أمام أداء السودانيين لواجباتهم الدينية ومن غير المقبول هذا الاذلال الذي يلحق بالمواطنين .

لجنة المحامين الدولية لحقوق الإنسان

الإصلاحات فشلت في إعطاء المواطنين حقوقهم الأساسية

أصدرت « لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان » والتي تتخذ من مينسوتا مقراً لها .. تقريراً خاصاً عن حقوق الانسان في السعودية ، وهو التقرير الثالث من سلسلة التقارير التي أصدرتها لجنة المحامين والتي تشكلت في عام ١٩٨٣ ، وتضم في عضويتها أكثر من ألف محامي .. وقد سبق للجنة أن أصدرت تقريرين مطوّلين عن حقوق الانسان في كوريا وألبانيا .

ترى اللجنة في تقريرها المطول عن السعودية أن أسباب قلة المعلومات حول الانتهاكات الحقوقية في السعودية خلال العقود الماضية .. ترجع الى عاملين : أولاً ، صعوبة الدخول للسعودية والحصول على معومات حول انتهاكات حقوق الانسان فيها ، وثانياً ، المخاطر التي تعترض المواطنين عند الحديث حول معلومات من شأنها أن تعرضهم لمزيد من المضايقات .

وقال ناطق باسم اللجنة « ان التقرير هو نتاج جهود كبيرة بذلت لجمع المعلومات عبر اعداد بحوث قانونية قام بها أكاديميون عرب وأمريكيون وأجانب عاشوا في السعودية ، وقد تطلّب إعداد البحوث ارسال موفدين من اللجنة الى كل من القاهرة ، جنيف ، لندن ، الفلبين ، وكندا ومناطق أخرى » .

وأضاف الناطق بـ « ان نسخة من التقرير قد أرسلت الى السفير السعودي في واشنطن كي يبدي رأيه وتعليقه على التقرير وذلك قبل صدوره ، ولكن اللجنة لم تستلم أي جواب » .

ويتألف التقرير من ثمانية أجزاء تدور حول جوانب مختلفة لانتهاكات حقوق الانسان في السعودية ، شاملاً للعديد من الوثائق والمصادر المهمة في هذا المجال . فبالاضافة الى اعتماده على بعض ما نشر من معلومات في تقارير لمنظمات حقوقية سابقة ، فان التقرير الاخير يستند أيضاً الى العديد من الوثائق الرسمية الحكومية في السعودية والهيئات الدولية وكتابات العديد من القانونيين والباحثين في القضايا الاسلامية والحقوقية وفي قضايا السعودية بشكل خاص .

وبعد أن يعطي التقرير في مقدمته تعريفاً عاماً بالوضع في السعودية .. تاريخها وسكانها ، يعلّق بتحفّظ على القوانين التي أعلنها الملك أخيراً بشأن الاصلاحات السياسية في البلاد ، ويعتبرها بأنها غير شاملة ، وأنها « فشلت في تأكيد الحقوق الشخصية والسياسية للمواطنين ، وأن حق التعبير عن الرأي يعتبر ملغياً بناءاً على هذه القوانين ، كما أنها لم تشر الى الضوابط التي تمنع ممارسة التمييز ضد الاقلية الدينية والمرأة » .

ويحلل التقرير أيضاً وضع النظام القضائي في السعودية والثغرات الكثيرة فيه ، ومن بينها « عدم الاستقلالية ، وعدم المساواة أمام القانون ، عدم وجود قوانين موحدة وثابتة » ، وما ينتج عن ذلك من انتهاكات حكومية مستمرة لحوق المواطنين المشروعة بحيث أصبح بإمكان المسؤولين « اعتبار أي قضية بأنها تمس أمن الدولة » .

كما يخصص التقرير فصلاً آخر عن الاعتقالات والتعذيب دون محاكمة وارغام المعتقلين على الادلاء باعترافات قسرية ، وعن التوقيف الانفرادي ، والمنع من الزيارة ، وينقل التقرير نماذج مختلفة للتعذيب ووسائله في السجون السعودية بناء على افادات أخذت من أفراد ــ سعوديين وأجانب ــ استجوبتهم اللجنة .

ويتحدث التقرير في فصل خاص عن معاملة الاجانب في السعودية والانتهاكات التي تمارس ضدهم ، كتبديل اتفاقيات العمل باتفاقيات ذات ميزات أقل حين وصولهم الى السعودية ، أو اجبارهم على العمل لساعات وأيام أكثر ، وعدم تقديم التعويضات المناسبة لهم ، كما يتحدث التقرير عن سوء الاوضاع المعيشية التي يعيشها العمال الاجانب في السعودية ، وينقل التقرير العديد من القضايا التي تؤكد هذه الانتهاكات من خلال إجراء مقابلات مع عمال وعاملات أجانب عملوا في السعودية وتعرضوا لمضايقات ومشاكل عديدة ، سواء من أرباب العمل أو من رجال الشرطة أنفسهم .

وحول المرأة يخصص التقرير فصلاً مستقلاً للحديث عن أوضاعها والانتهاكات التي تتعرض لها حقوقها ، وخاصة في مجال التنقل والسفر والتوظيف والتعليم ، مشيراً الى أن هذه الإنتهاكات « مناقضة لمبادىء الاسلام وتعاليمه حسب أقوال المفكرين الاسلاميين » .

وعن وضع الطائفة الشيعية في السعودية « مليون ونصف المليون من السكان » ، عرض التقرير جزءا من الواقع الذي تعيشه ، والاضطهاد الفكري والعقائدي والحياتي الذي يتعرض له المواطنون الشيعة ، كالتمييز في العمل ، والمنع من السفر .

وفي القسم الأخير من التقرير خصص جزء مهم للحديث حول رفض السعودية التوقيع على الاتفاقيات االدولية المختلفة التي تحمي حقوق الانسان كالميثاق الدولي لحقوق الانسان ، واتفاقيات حقوق العمال والعمال المهاجرين ، والاقليات الدينية والعرقية ، وحماية حقوق المرأة والاطفال ، وغيرها من الاتفاقيات الحقوقية .. وكيف أن السعودية تضع أعذاراً مختلفة لعدم التوقيع على هذه الاتفاقيات المهمة .

عتب سعودي على ايران لنشرها تصريحات المعارضة

بعد صدور أنظمة الحكم في الاول من مارس ، بادرت المعارضة السعودية بجميع تكتلاتها المنتشرة في العالم الى توضيح موقفها من هذه الانظمة ، وقد نشرت صحف امريكية وبريطانية وفرنسية بالاضافة الى وكالات الانباء العالمية ، ومحطات اذاعة وتلفزة تصريحات لزعماء معارضين بينهم الشيخ حسن موسى الصفار والاستاذ توفيق الشيخ وهما من ابرز قادة المعارضة السعودية ، وكان من بين وسائل الاعلام التي نشرت تلك التصريحات الصحف والاذاعة والتلفزيون في ايران ، وهو ما أثار حفيظة الحكومة السعودية التي ابدت استياءها من اقدام الصحف الايرانية على نشر تلك التصريحات .

وكتبت جريدة « عكاظ » التي تعبر عادة عن وجهة النظر الحكومية في مقال افتتاحي في عددها ٩٣٦١ الصادر بتاريخ ٦ رمضان ١٤١٢ هـ ، انتقدت فيه قيام ايران بنشر تلك التصريحات دون ان تسميها او تذكر الجهة التي تقف وراءها .

وعددت عكاظ مواقف الحكومة القائمة على الاحترام والتقدير لحكومة وشعب ايران ! والرافضة التدخل في شؤون ايران الداخلية ! متمنية ان يحذو الاخوة في طهران حذو المملكة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة .

« ميدل ايست ووتش »

أنظمة الحكم خاوية وخطوة للوراء

تحت عنوان : (الاصلاحات الخاوية . . الانظمة الاساسية الجديدة في السعودية) .. أصدرت اللجنة الأميركية ميدل ايست ووتش ، وهي منظمة تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط .. أصدرت تقريرها الخاص بالاصلاحات السياسية الاخيرة التي أعلنها الملك في الاول من مارس الماضي .

وقد استنكر التقرير الصادر في أوائل مايو ، موقف الإدارة الأميركية التي امتدحت الأنظمة الحكومية ووصفتها بأنها « خطوة هامة جداً » وأنها ستساهم في توسيع رقعة المشاركة السياسية الشعبية ، والحد من تدخلات الحكومة في الحياة الشخصية للمواطنين . وطالبت اللجنة في تقريرها الادارة الاميركية « باستثمار العلاقة الخاصة مع الحكومة السعودية منذ خمسين عاماً للضغط عليها من أجل تعديل الصلاحيات الملكية المطلقة » .

ويوضح التقرير الذي يقع في ٦٢ صفحة ضعف هذه الانظمة وخوائها مقارناً إياها بالانظمة والمواثيق المدنية والسياسية الدولية قائلاً « بأن هذه القوانين تنتهك كل حقوق المواطنين بصورة أبشع مما كانت عليه قبل ٦٠ سنة » .. وأن « الحكام السعوديين فشلوا في وضع حدود دنيا للحماية القانونية للمواطنين » .

ووصف تقرير اللجنة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها ، الانظمة الجديدة بأنها خطوة للوراء لأنها تعطي صلاحيات أوسع للحكام في السعودية .

وفي مجال حقوق المواطنين السياسية والمدنية يقول التقرير بأنها حجمت جداً ، وعدد التقرير بعض الحقوق المنتهكة للمواطنين ، كالحق في انتخاب أعضاء المجالس الوطنية والمحلية والتي لم تترك لها أي صلاحية مطلقاً . كما أن القوانين أغفلت حقوق المرأة ، وحقوق الاقليات بصورة عامة ، وحددت حرية التعبير عن الرأي وتشكيل التجمعات . ويؤكد التقرير على أن هذه القوانين كرست الصلاحيات شبه المطلقة المعطاة للملك فهد في القضايا التشريعية والتنفيذية .

وأبدت ميدل إيست ووتش استغرابها من تجاهل هذه القوانين الجديدة للمبادىء الحقوقية التي وردت في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان ، حيث أنها لم تشر الى منع التعذيب والعقوبات المحطة بكرامة الانسان والتمييز ضد المواطنين على أساس الجنس أو المعتقد الديني . ويقول التقرير « إن غياب أي وثيقة لضمان حقوق المواطنين ، جعلت الحكومة السعودية تمارس انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية بصورة مستمرة ، وأنها ترفض باستمرار الاعتراف بأي ميثاق حقوقي دولي » .

وفي الجانب القضائي ، انتقد التقرير عجز القوانين السعودية في معالجة العنف الموجود في النظام القضائي الذي يضعه موظفون دينيون معينون من قبل الحكومة ، والذي لازال يمنع المتهم من الدفاع عن نفسه أمام القضاة بصورة عادلة ، حتى ولو كان المتهم سيتعرض الى الحكم بالاعدام .

ويلقى التقرير باللوم على الحكومة السعودية في وضع أنظمة الحكم دون الرجوع الى استشارة المؤسسات الحكومية والشعبية المختلفة « فقد وضعت هذه القوانين لجنة يرأسها الأمير نايف ــ أخ الملك فهد ــ وهو يرأس وزارة الداخلية المعروفة بأنها أكثر الجهات إنتهاكاً لحقوزق الانسان في السعودية » .

ويلحظ التقرير ــ من خلال تصريحات المسئولين السعوديين ــ أن هذه الأنظمة لا تبدو أنها خطوة باتجاه التحول الديموقراطي في البلاد ، بل يعتبرها « تنازلات تقدمها العائلة المالكة للحدّ من الضغوط الداخلية والخارجية » .. ويستدل على ذلك بتصريحات الملك فهد الأخيرة بعد صدور القوانين التي استبعد فيها خيار الديموقراطية والانتخابات الحرة على الطريقة الغربية بحجة الفروقات الدينية والاجتماعية للمجتمع السعودي .

ويفنّد التقرير في صفحاته الاخيرة مثل هذه الادعاءات التي يتخذها البعض في الادارة الاميركية مبرراً لعدم الضغط على الحكومة السعودية من أجل اصلاحات ديموقراطية أو لتحسين سجلها الأسود في انتهاك حقوق الانسان .

وينتهي التقرير بتوضيح الموقف الأميركي من أنظمة الحكم إذ « يبدو أن الادارة الاميركية قد تنازلت عن مباديء حقوق الانسان من أجل مصالح استراتيجية وتجارية بناء على المفهوم الخاطيء الذي يقضي بأن تبنّي موضوع حقوق الانسان ــ والديموقراطية خاصة ــ في السعودية سيضر بالمصالح الاقتصادية الاميركية » .

تنظيم نشاط هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

في اطار تنظيم نشاط هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي يصل عدد مراكزها الى نحو أربعمائة مركز في مختلف مناطق المملكة ، بدأت الحكومة منذ شهر فبراير الماضي في تنفيذ خطة ضبط لنشاطات رجال هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عبر تنظيم دورات مكثفة للعاملين في تلك الهيئات في مراكز خاصة بهدف التعريف بحدود مهامهم ومسؤولياتهم ، وذلك بعد أن تلقت الرئاسة العامة للهيئات والاجهزة الحكومية شكاوى عديدة ضد تجاوزات رجال الهيئات وتدخلاتهم في الشؤون الخاصة للمواطنين ، مما أدى الى اثارة غضب عدد كبير منهم ، وطالت حتى بعض أفراد العائلة الحاكمة ومسؤولي الدولة ، الامر الذي دفع الملك فهد لاطلاق تحذير مبطن لرجال الهيئة بالقول بأن المملكة لا تقبل التطرف .

لقد بدأ تنظيم نشاطات الهيئات بالفعل بعد عزل الملك فهد رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، وتعيين الدكتور عبد العزيز السعيد مكانه وذلك في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٠م ، وقد جاء ذلك بعد قيام رجال الهيئة باعتراض أفراد القوات الاميركية والزامهم بمقررات الهيئة مما دعى الملك الى إتخاذ إجراء عاجل بتعيين رئيس جديد للهيئة يناسب الظرف والمرحلة التي تمر بها البلاد ، فكان الدكتور السعيد المتخرج من جامع الازهر هو الاقدر على تحمل هذه المهمة ، رغم أن عدد كبير من رجال الهيئة ظلوا محافظين على الطرق القديمة في أداء مهمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الا أن الدكتور السعيد يبذل جهوداً مكثفة لاستيعاب كافة التجاوزات التي قد تصدر من الهيئات ، وذلك عبر اتخاذ اجراءات تنظيمية محددة ، وكان آخرها اعلان الدكتور السعيد في مقابلة مع جريدة عكاظ المحلية في عددها الصادر بتاريخ ١٧ رمضان الماضي بـ « ان المواطن أو المقيم الذي يتعرض للمساءلة في الوقت الحاضر من قبل العاملين في الميدان ، يمكنه طلب اثبات هوية رجل الهيئة حتى يمكنه التعامل معه كإجراء طبيعي » ، ويقصد من ذلك إعطاء فرصة للمواطن في رفع شكوى ضد رجال الهيئة المخالفين لمهامهم المرسومة والمحددة .

نقد نظرية الوحدة في أدبيات الحركة الإسلامية

زكي أحمد

من الافكار المحورية في أدبيات الجماعات الاسلامية خلال القرن الاخير فكرة « الوحدة » . وهي الفكرة التي استقطبت الاهتمام بدرجة عالية ، وخضعت للدراسة والتحليل والنقد باتجاهات متعددة بين ظرف وآخر . ولم يتوقف الانتاج الثقافي والاسلامي في مرحلة من المراحل عن توليد هذه الفكرة وطرحها بصورة تؤكد على أهميتها وأولويتها .

ومن العلاقات الصحية في الفكر الاسلامي هو هذا الاهتمام المتزايد بنظرية الوحدة باعتبارها قيمة حضارية .. وهذه المحورية لنظرية الوحدة لا تقتصر على الفكر الاسلامي بل بدأت المحورية عند التيارات الفكرية والسياسية خصوصاً التيار القومي العربي الذي ينطلق من قاعدة الوحدة العربية .

التطور التاريخي لمفهوم الوحدة

والوحدة في تطورها التاريخ من حيث بنيتها المفاهيمية يمكن أن نلحظ في سياق التطور التالي : مع أسبقية الخلاف السني ــ الشيعي طرحت الوحدة كمفهوم عقائدي لردم هذا الخلاف .

ومع سقوط الدولة العثمانية والغاء الخلافة الاسلامية سنة ١٩٢٤م أخذت الوحدة أبعاداً سياسية بعد مشروع التجزئة للوطن الاسلامي الكبير الممتد من طنجة في الغرب الى جاكرتا في الشرق ، وتم ذلك باشراف مخطط ومدروس من القوى الاستعمارية الاوروبية .

وحينما برزت الحركة الاسلامية في مراحلها المنظمة مع تأسيس حركة الاخوان المسلمين في مصر سنة ١٩٢٨م تبلور المفهوم الحركي لابعاد الوحدة .

والادبيات الاسلامية التي تعالج مسألة الوحدة تتفرع وتتصنف في هذه الابعاد الثلاثة « العقائدي ، السياسي ، الحركي » .

الخلل المنهجي

مع كل هذه المعطيات المذكورة الا أن هناك خللاً منهجياً في أدبيت الحركة الاسلامية فيما يتعلق بنظرية الوحدة . وهذا الخلل المنهجي قد يتبلور في صيغة السؤال والاستفهام :

ــ الى أين وصلت الحركات الاسلامية في مشروع الوحدة على المستويين الاقليمي والعالمي ؟ .

ــ أيهما يتقدم على الاخر في الساحة الاسلامية الوحدة أم الانفصام ؟ .

ــ ما هو مقاس المد والجزر في حركة الوحدة في الواقع الاسلامي ؟ .

ــ هل نحن في مستوى الوحدة ومؤهلون لها .. أم لا ؟ .

ــ من المسؤول في عملية الوحدة ؟ .

نظرة نقدية فاحصة للواقع الاسلامي المعاصر توصلنا الى نتائج دلالاتها أن الحركة الاسلامية تسير ببطء شديد في مشروع الوحدة ومتعثر في أحيان كثيرة . ومعدلات الخلاف والانشطار ونسبتهما تتقدم على معدلات الوحدة في التاريخ الاسلامي الحديث ، وأن حركة الجزر تعلو على حركة المد .

وبصراحة أكثر ، فأن هناك شواهد عديدة تؤكد على سيطرة الخلاف في داخل الاطار الاسلامي ، فالخلاف والنزاع بين الحركات الاسلامية هو الغالب والظاهر في أكثر الاقطار العربية والاسلامية ، وهذا ما نجده بوضوح في مصر وتونس والمغرب والجزائر ولبنان وأفغانستان والعراق وفلسطين .

وقد وجدنا أن الخلاف يتجاوز التباين في وجهات النظر السياسية والاجتهادات الفكرية الى استخدام السلاح كوسيلة تعبير عن الخلاف النظري ، كما حصل في لبنان وأفغانستان .

وفي الوقت الذي لم تتقدم الحركة الاسلامية في مشروع الوحدة رأينا حالات التفكك والانقسام داخل الحركة الاسلامية الواحدة ، فحركة الشبيبة الاسلامية في المغرب التي كانت في طليعة تجارب العمل الاسلامي المنظم تأسست عام ١٩٦٩م . ومع أواخر السبعينات تفككت الى ما يقارب ستة تنظيمات ، توقف بعضها عن العمل والبعض الآخر لازال ينشط في السر .

مثال آخر حركة النهضة في تونس وما حصل لها من انقسام في أشد الظروف التي تمر بها الحركة هناك . وقبل ذلك كان انقسام ما يعرف في تونس حالياً بالاسلاميين التقدميين سنة ١٩٧٧م مجموعة ــ حميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي ــ .

وما نراه أيضاً في حزب الدعوة الاسلامية في العراق وهو أقدم فصائل الحركة الاسلامية في العراق ، حيث نجد أن بيانات الحزب توقع باسم جهات أربع : حزب الدعوة الاسلامية ، والدعوة الاسلامية ، والدعوة الاسلامية ــ المجلس الفقهي ، وكوادر حزب الدعوة الاسلامية .

لا شك أن هذه الظواهر تستوجب النقد العلمي الرصين ، وهذا يرجع بنا ــ حسب تقديري ــ الى الخلل المنهجي في أدبيات الحركة الاسلامية . وما نقصده بالخلل المنهجي يتحدد في بعض النقاط التالية :

أولاً : إن أغلب المعالجات لقضية الوحدة في أدبيات الجماعات الاسلامية دائماً ما ترتكز على جانب الضرورة والاهمية والحاجة لمسألة الوحدة ، وهذا مما لا خلاف عليه اطلاقاً . غير أن ما ينقص هذه المعالجات هو بلورة الصيغ العملية والمنهجيات التطبيقية ، كيف نطبق الوحدة ؟ . وما هي الصيغة المثلى ؟ . وما هي الخطوات العملية التدريجية والتكاملية لانجاز مشروع الوحدة ؟ .

وهنا تكمن قوة التفكير المنهجي الذي لا يحصر جهده في جانب النظرية فحسب ، وانما يربطها بجانب التطبيق .

والابداع في الجهد الفكري انما يتحدد في هذه الجوانب المنهجية ، أما جوانب الضرورة والاهمية فهو تكرار واجترار .

والوحدة بالاهمية المذكورة مصيرياً وحضارياً ينبغي أن تصبح من الخطوط العريضة للمشروع الثقافي لهذه المرحلة ، والتركيز على الابعاد المنهجية والصيغ

التطبيقية .

ثانياً : أن كل الدلائل والبراهين في التاريخ ومسيرة الحركة الاسلامية في العصر الحديث تؤكد أننا لسنا في مرحلة الوحدة وأننا متخلفون عنها مسافات طويلة .

والحقيقة أننا بحاجة الى أن نرجع الى الوراء ، وأن نبدأ بالحوار ونتصاعد منه بعد المرور بخطوات ومراحل عديدة .

ما نطمح اليه هو أن تتحقق الوحدة اليوم قبل غد ، لكننا نريد الوحدة التي ترتكز على عوامل الديمومة والاستمرار ، والتي من خلالها نحقق الاهداف ونطور ديناميكة العمل ونصعّد من انتاجيته .

أما الوحدة التي تأتي بضغط الظروف والاوضاع فانها تتلاشى بتغير هذه الظروف والاوضاع ، وهذا ما حصل في تجارب عديدة مرت بها الحركة الاسلامية في دول كالعراق وفلسطين وافغانستان .

وهذا النمط من الوحدة قد يتأسس على أرضية تفتقد الصلابة ومن غير أن تحسم وجهات النظر المتباينة ، الى أن تنتهي الى التناقض .. كالبيت الذي يبنى من غير قاعدة أو على قاعدة هزيلة .

لنبدأ الحوار ولنرفع العراقيل من طريقه ونترفع من الحساسيات الحزبية أو الطائفية أو القومية .. ولنضع اللبنات الاساسية للوحدة عبر قنطرة الحوار .

ثالثاً : ما هو السر في أن كل قادة اتجاهات وفصائل الحركة الاسلامية يرفعون شعار الوحدة ، ويطرحون أنفسهم كمدافعين عنها ، وكدعاة الى تطبيقها ، كما يظهر ذلك من قراءة اعلاميات الحركة الاسلامية ، بينما لا تجد لهذا الشعار مكاناً في واقع الممارسة الحركية ، بل قد يتناقض الشعار مع الممارسة .

كيف نفسر هذا الامر بواقعية ووضوح ؟ .

هل هو دفاع عن الذات وحماية لها من النقد والاعتراض ، أم هو شعار للتكسب والاستهلاك الاعلامي ، أم تمسك بقيم ومثل تفتقر الى ديناميكية التطبيق أو يكفي الادعاء ولا ضرورة تطبيقها .. أم ماذا ؟ .

فاذا كانت هناك جدية وعزم واصرار على تطبيق الوحدة فلماذا نبتعد عن هذا المبدأ أكثر مما نقترب منه ، ولماذا نمارس الخلاف والتجزئة أكثر من أن نمارس الحد الادنى من الوحدة في أسوأ الافتراضات .

والحقيقة أن الوحدة عملية بناء متواصل ، يشارك في بنائه ويعبد الطريق اليه الجميع . وهذا البناء يتأسس بعد عملية تطهير نوعي لعمق الذات لازالة رواسب الانانية والعصبية والحزبية وكافة المعوقات المصطنعة ، ولا بدّ من تقدير المصلحة العامة وتغليبها على المصالح الخاصة ، وأن ندرك بأن كل تقارب لا يتحقق الا بالتنازل عن بعض المصالح وهو أشبه ما يكون بعقد اجتماعي وسياسي . وهذا يعني ارجاع أسباب تحقق الوحدة الى عوامل داخلية وليست أسباب خارجية .

رابعاً : لازالت هناك بعض الاشكاليات مرتبطة بمسألة الوحدة تفتقد الى المعالجة النقدية الواضحة . وهذه الاشكاليات هي غالباً تحفظات وهواجس تجعل البعض يتردد كثيراً في الاقدام على مشروع الوحدة .

يتصور البعض أن الوحدة تعني الذوبان في الاخر والغاء الذات ، أو أنها تمتص خصائص التميّز في كل حركة ، ولا تبرز علامات ومكونات القوة كما يرى البعض .

ومن الحساسيات ، أن بعضنا يرى في الوحدة مع الجماعات الاخرى .. إضعاف لتماسك الحركة ، ومن المحتمل أن تنتقل اليها أمراض وآفات الجماعات الاخرى .

وفي تفكير البعض ان هذه الوحدة ليست مضمونة النجاح وبالتالي عدم اعطاء مشروع الوحدة من القوة والقدرة ما يستحق . ومما يعزز هذا الرأي فشل العديد من تجارب الوحدة بين الاسلاميين كما غيرهم أيضاً .

هذه الحساسيات والاشكاليات وغيرها لا تجعل طريق الوحدة سالكاً . وهي التي ينبغي أن يوجه لها النظر في النقد الفكري والسياسي .

فكيف نصل الى الوحدة والطريق مع مسافتها الطويلة ليست معبدة وسالكة ، فلا بد أولاً من إصلاح الطريق نفسها .

خامساً : لا يكفي أن ندعو ونطالب بالوحدة ، بل لا بد من معارضة ورفض ونقد كل الانتاج الثقافي والسياسي الذي يتناقض ومشروع الوحدة . فبين وقت وآخر تظهر لنا كتابات ومقالات ليس الغرض منها الا تحطيم مشروع الوحدة في الامة ، ولا نجد من يعترض على هذا العمل بشكل علني وصريح الا في حالات محدودة .

والمؤسف حقاً حين نرى أن بعض اعلاميات الحركة الاسلامية وقد وقعت في هذا المنزلق ، في الوقت الذي كان من الواجب على مثل هذه الاعلاميات أن تبلغ رسالة الوحدة ، ولكن للاسف فإنها لم تكتفي بعدم تبليغ هذه الرسالة فحسب ، وانما خلقت حواجز وعراقيل على طريق الوحدة .

إن هذه الحواجز لا بدّ أن تزال بسيل من الكتابات الوحدوية بمساهمة جميع الاسلاميين .

وأخيراً فبمقدار ما نتقدم باتجاه الحضارة ، بمقدار ما نتقدم باتجاه الوحدة .

أكينز : صفقة السلاح للسعودية هدرٌ للمال !

عقد السفير الأميركي السابق في السعودية جيمس أكينز ، والجنرال المتقاعد ماتي بيليد ، رئيس قسم الادب العربي في جامعة تل أبيب ومؤسس المجلس الاسرائيلي للسلام الاسرائيلي الفلسطيني .. ندوة رعاها مجلس الكنائس لإحلال السلام في الشرق الأوسط ، وذلك في مبنى الكونغرس في الرابع من مايو الماضي ، وكان موضوع الندوة يدور حول سباق التسلح في الشرق الاوسط ، وقد وأدار الندوة مايك فان ديوسن ، مدير هيئة موظفي اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون أوروبا والشرق الاوسط والتابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب .

وقال أكينز ومائي بيليد أنه من أجل الحيلولة دون احتمال وقوع نزاع مسلح في الشرق الاوسط ، فإنه يتعين على موردي السلاح أن يتوقفوا عن بيعه الى المنطقة .

وقال ايكنز ، الذي يتمتع بعلاقات صداقة مع المسؤولين السعوديين ، أن الدول الغربية تستطيع أن تفرض حظراً على صادرات السلاح للشرق الاوسط ، ولكن الضغط الذي تمارسه مصانع السلاح ضد مثل ذلك الاجراء شديد جداً .

وأعرب أكينز عن معارضته لاقتراح بيع العربية السعودية طائرات متقدمة اميركية الصنع ، مشيراً الى ان شراء دول الخليج السلاح من المجتمع الدولي لأكثر من عقدين لم يردع العراق عن شن عدوانه .

ووصف أكينز الصفقة المقترح بيعها الى السعودية بأنها « هدر للمال » .

وأكد أكينز أن تخفيضاً حقيقياً في سباق التسلح في الشرق الاوسط لن يتحقق الى أن يتم احراز تقدم في عملية السلام ، والى أن تحصل دول الخليج على تأكيد بحمايتها ضد أي معتدين في المستقبل .

من جهة أخرى بعث ٢٣٦ عضواً في مجلس النواب الاميركي برسالة الى الرئيس بوش في التاسع من شهر أبريل الماضي حول بيع الاسلحة للسعودية .. جاء فيها « منذ حرب الخليج باعت الادارة الاميركية ما قيمته ٨,١٤ بليون دولار من المعدات العسكرية الهامة الى المملكة العربية السعودية ، والآن نرى بعض التقارير عن أن الادارة تعتزم بيع أسلحة جديدة الى السعوديين تشمل طائرات ف ـ ١٥ ، وهذا يعطي انطباعاً ـ داخلياً وخارجياً ـ بأن الادارة ليست جادة في السعي للحد من تدفق الاسلحة الى الشرق الاوسط .

تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في السعودية لعام ١٩٩١

إنتهاكات حقوق الإنسان الأساسيّة مستمرّة .. والإصلاحات يجب أن تشمل كلّ شيء

تعتبر السعودية دولة ملكية يحكمها أبناء مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود ، والمعروف في الغرب باسم « ابن سعود » الذي وحّد البلاد في أوائل القرن العشرين . ويعتبر مبدأ الفصل بين الدين والدولة في السعودية أمراً غريباً على المجتمع السعودي ، كما أن شرعية النظام الملكي تعتمد بصورة كبيرة على التبنّي « الواعي » لمبادىء النمط المتشدد من الاسلام .

لا يوجد دستور وطني مكتوب ، والنظام القضائي قائم على القوانين الدينية الإسلامية ، ويحترم معظم السعوديين هذا النظام القضائي ويعتقدون أنه وحي إلهي ، وكذلك بالنسبة للتقاليد التي تنادي بالاجماع حول الحكومة والتماسك الاجتماعي الداخلي واحترام الملكية الفردية والحرية الاقتصادية . ومنذ وفاة الملك عبد العزيز ، فان الملك وولي العهد كان يتم اختيارهما من ابنائه ، ولكبار علماء الدين وبقية الامراء تأثير محدود في اختيار الملك بعد وفاة الحاكم الحالي ، وكذلك لبقية أفراد المجتمع عبر مشاورات غير رسمية مع الاسرة المالكة ، غير أنه لا توجد أي مؤسسات أو مجالس منتخبة أو أحزاب سياسية ، وكل مجالات التعبير السياسي ممنوعة ما عدا تلك التي تكون منسجمة مع النظام .

من جهة أخرى ، فإن الشرطة وقوات الحدود الخاضعة لاشراف وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الامن الداخلي . كما أن الشرطة والقوات المسلحة هما الجهتان المسؤولتان عن ممارسة خروقات حقوق الانسان خلال السنة .

لقد بذل الدخل الهائل من النفط خلال الاربعين سنة الماضية الانظمة القديمة المعتمدة كما في مجالات الرعي والزراعة والاقتصاد التجاري . وقد ظهر هذا التحول في عمليات التعدين السريعة والتطوير الواسع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ونمو الطبقة التكنوقراطية الوسطى واستقدام الملايين من العمال الاجانب للقيام بالاعمال الحرفية والوضيعة .. كما برزت أيضاً حالة من البذخ والإسراف الهائل في صرف الاموال العامة باساليب استغنى منها أعضاء الاسرة المالكة ومساعديهم أو المقربين منهم .. وفيما عدا استثناءات محدودة فان الاقتصاد ظل يدار بصورة كبيرة من قبل العاملين في القطاع الخاص .

في جانب آخر ، لاتزال حقوق الانسان في المملكة تتعرض لانتهاكات شاملة ، ومن أبرز مشاكل حقوق الانسان هو المنع والتضييق الشديد على حريات التعبير عن الرأي والصحافة وحرية التجمعات السلمية والتكتلات ، وحرية العقيدة ، وحق المواطنين في تغيير حكومتهم ، وحقوق المرأة ، وكذلك حقوق العمال .. وكما في السنوات الماضية ، فقد وردت تقارير موثقة عن سوء معاملة السجناء والحبس الانفرادي . ان الاعتداءات « الكلامية والجسدية أحياناً » على السعوديين والاجانب من الجنسين من قبل المطاوعة « رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » أو من المتشددين الدينيين ــ الذين يعملون طواعية ودون رقابة حكومية ــ ، قد أصبحت من الأمور الاعتيادية ، بل وتصاعدت حدّتها بنسبة كبيرة في أواخر ١٩٩١ .

« ١ »

احترام حقوق الانسان

أ ــ القتل السياسي أو الغير القضائي

لم ترد أي تقارير عن قتل سياسي . وقد وردت تقارير موثقة عن وفاة أشخاص وهم تحت الحماية الرسمية « انظر القسم الاول ــ جـ » .

ب ــ الاختفاء

لم توجد أيّة اختفاءات معروفة .

جـ ــ التعذيب ، المعاملة القاسية أو اللاانسانية ، والعقاب المهين

لقد وردت معلومات غير مؤكدة خلال عام ١٩٩١ م ، بأن الشرطة قامت بضرب بعض المعتقلين للحصول على اعترافات . كما وردت تقارير موثوقة عن وجود بعض الاصابات وموت شخصين على الاقل ، بسبب الضرب أو استخدام القوة بصورة كبيرة خلال فترة اعتقالهم لدى السلطات الرسمية . بالاضافة الى ذلك فان هناك معلومات مؤكدة عن تعذيب بعض الاجانب وهم في رعاية القوات المسلحة السعودية . وبما أن سياسة الحكومة العامة هي عدم الرد على هذه الادعاءات ، فليس بالامكان معرفة ما اذا تمّ اتخاذ أي اجراء معاقبة المسؤولين عن هذه الاعمال .

ونظراً لصعوبة زيارة مراقبين دوليين محايدين للسجون السعودية ، فان تأكيد المعلومات الواردة حول الاعتداءات على السجناء تعتبر صعبة جداً . وفي حالة واحدة على الاقل دعت السلطات السعودية ممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر للالتقاء ببعض السجناء المعتدى عليهم ، وقامت الحكومة السعودية بمحاكمة وادانة المسؤولين عن ذلك في المحاكم الشرعية .

ان التفسير السعودي لقوانين الاسلام يتطلّب تطبيقاً حازماً للعقوبات القرآنية ، وتشمل عقوبات بعض الجرائم : قطع أجزاء من الجسم ، والاعدام بفصل الرأس ، أو اطلاق النار ، أو الرجم . وفي غياب شاهدين اثنين « أربعة شهود في حالة الزنا » فان الاعتراف أمام القاضي يعتبر دائماً مطلوباً للادانة .

وتطبق عقوبة الاعدام بحق مرتكبي الجرائم الخطيرة ، كالقتل والاغتصاب وتهريب المخدرات . ان المجرمين الذين اعدموا في عام ١٩٩١ م ، قد أدينوا بواحدة أو أكثر من هذه الجرائم ، كما أن جميع أحكام الاعدام الستة والعشرين التي صدرت في عام ١٩٩١ م ، نفذت بقطع الرأس ، وفي بعض الاحيان كان يتبع ذلك صلباً أو تشهيراً . ان الاعدام باطلاف النار أو الرجم يمكن أن يطبق كعقاب للزنا ، ولكن متطلبات اثبات التهمة صعبة جداً ، مما يجعل تطبيق هذا النوع من الحدود نادراً . وعقاب السرقات المتكررة هو قطع اليد اليمنى ، أما بالنسبة للجرائم الاقل خطورة كالسكر أو التهاون بالاعراف الاسلامية ، فان العقاب المطبق يكون عادة هو الجلد .

وغالباً ما يكون السعوديون والاجانب عرضة لمضايقات رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر « المطاوعة » أو بعض المتدينين المتشددين المجازين للعمل في لجان أهلية . ويقوم « المطاوعة » بالعمل على تطبيق تعاليم متشددة للسلوك الاجتماعي ، كمراقبة اقفال المحلات التجارية في أوقات الصلاة ، والالتزام باللباس المحتشم في الاماكن العامة ، والتردد على محلات تأجير الافلام « أشرطة الفيديو » . وهناك تقارير تفيد أن المطاوعة يتجاوزون أحياناً صلاحياتهم القانونية باعتقال بعض من يشتبه بهم لمدة أربع وعشرين ساعة قبل تحويلهم الى السلطات المدنية ، كما أنهم يعتدون كلامياً وأحياناً جسدياً على المعتقلين في حال رغبتهم في الحصول على اعترافات . ويستعمل المطاوعة عادة العصي للاعتداء على من يعتقدون أنهم مخالفون للتعاليم الدينية السلوكية ، وبعض هذه الحوادث تحوّلت الى مصادمات عنفية . وفي بعض الحالات التي شملت أميركيين ، تدخّلت الحكومة الاميركية لدى الحكومة السعودية التي تلقي اللوم عادة على الهيئات المحلية التي تعمل خارج اطار القنوات الرسمية ، ومع ذلك فان السلطات الحكومية تبدو بطيئة في منع تكرار مثل هذه الحوادث . وبعد الهدوء الذي ساد ابان حرب الخليج مع مجيء مجاميع هائلة من رجال القوات المسلحة غير المسلمين الى السعودية ، فان النصف الثاني من عام ١٩٩١ شهد زيادة ملحوظة في المصادمات .

د ــ الاعتقال العشوائي .. التوقيف .. الابعاد

تنقسم قوات الامن السعودية الى عدة أقسام تشمل : الشرطة العامة ، وشرطة المخابرات الخاصة ، وان قوانين الاعتقال الاولي والحبس تعتمد الى حد بعيد على مدى عقلانية الشرطي الذي يقوم بالاعتقال ، الا أنه توجد حالات اعتقال اعتباطية .. من جهة أخرى لا يوجد هنالك نظام أو طريقة لاخبار عائلة المعتقل أو رب العمل ، ولكن في حالات اعتقال الاجانب فان المسؤولين السعوديين يبدون استعدادهم للقيام بذلك .. فعندما يتم الاستفسار ، فان الشرطة عادة ما تؤكد اعتقال الشخص ، وقد توفر المعلومات عنه في نفس اليوم ، وفي الغالب تحصل السفارات على معلومات حول المعتقلين من بلدانها بعد أيام من الاعتقال وعبر قنوات غير رسمية ، اما الاخطار الرسمي عن المعتقلين فانه ان تم فقد يستغرق عدة أشهر ، هذا فيما اذا تم تقديمه بالفعل .

ولا يتضمن القانون السعودي على مواد ايضاحية حول كفالة السجناء أو التحقيق في قانونية سجن شخص معتقل ، ويتم الافراج عن السجناء أحياناً بعد تعهد الكفيل أو صاحب العمل . وخلال فترة التحقيق فقد يتم ايقاف السجناء لمدة طويلة قبل أن يدانوا أو يطلق سراحهم . كما ان التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية عام ١٩٨٥ م بهدف تقليص مدة الاعتقال الطويلة قبل المحاكمة أو الايقاف دون ادانة .. لا تطبق أحياناً ، وخاصة اذا ما كانت السلطات تشك بوجود عناصر أخرى متهمة في القضية .. ولكن في الحالات العادية فان معظم المعتقلين يتم إيقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام قبل أن تتم ادانتهم رسمياً . ولايزال أكثر من أربعين شخصاً شيعياً في السجن قرب الرياض منذ أبريل ١٩٨٨ م ، دون محاكمة .

تبرز المشاكل بشكل خاص عندما يعتقل شخص من قبل ادارة المباحث العامة ، وهي شرطة المخابرات ، فالمعتقلون لدى ادارة المباحث العامة عادة ما يحجزون انفرادياً خلال المرحلة الاولية للتحقيق والتي قد تستغرق أسابيع أو أشهر . وقد تم ايقاف اربعة مشبوهين على الاقل في جدة منذ فبراير الماضي ١٩٩١ م للتحقيق معهم حول ارتباطهم بحادث ارهابي هناك . كما أن أقارب المتهمين لم يسمح لهم بزيارة السجناء ، ولم يعرف ما اذا تمّ السماح لهم بتعيين مستشارين قانونيين أم لا . وتشير تقارير منظمات حقوق الانسان خارج السعودية الصادرة في ١٩٩١ م ، الى وجود حالات من السجن الانفرادي لمدد طويلة بحق من يعتقدون أنهم سجناء سياسيون .

يقول أحد التقارير الموثوقة بأن هناك شواهد تفيد بوضوح عن استمرارية التعرض للمشتبه بمعارضتهم سياسياً « الشيعة » بالاعتقال دون اذن أو احتجازهم لمدد طويلة دون محاكمات . ويعتقد أن المعتقلين ــ لايزال ٢٥ منهم تحت التوقيف ــ تعرضوا للتعذيب ، أو الاعتداء في الايام والاسابيع الاولى للاعتقال ولم يسمح لهم بالاتصال بمستشارين أو بعوائلهم .

هـ ــ المنع من المحاكمة العلنية العادلة

يعتمد النظام القضائي على الاحكام الاسلامية « الشريعة » . وتصدر المحاكم الشرعية العادية أحكاماً في القضايا الجنائية المعروفة والقضايا المدنية كالزواج والطلاق وكفالة الاولاد وقضايا الارث . ويقف المتهم في المحاكم السعودية أمام القاضي الذي يقرر البراءة أو الادانة كما أنه يعطي الحكم أيضاً . وتعقد المحاكمات بصورة مغلقة ، ومع عدم وجود مستشاريين قانونيين فانه يمكن الحصول على استشارة قانونية قبل المحاكمات ، كما يقوم المحامون في المحاكم بدور المترجم لغير المتحدثين باللغة العربية . والاحكام ليست موحّدة ، فقد يتعرض الحكم في أي مرحلة للمراجعة .. وتراجع طلبات الاستئناف ضد قرار القاضي بصورة طبيعية من قبل وزارة العدل . وفي بعض الحالات الخطيرة تراجع عبر ديوان المظالم والمجلس الاعلى للقضاء للتأكد من أن سير القضاء كان صحيحاً ، وأن القاضي قد طبّق الاحكام القانونية المناسبة . ويراجع الملك قضايا أحكام الإعدام ويصادق عليها .

وتتمتع الطائفة الشيعية في المملكة بحريتها في التقاضي حسب منهجها القضائي الخاص بها في المسائل غير الجنائية .

ان استقلالية القضاء أمر يحث عليه القانون ، وقضية محترمة في الواقع ، ومع أن القضاة يتفهمون ذلك ، الا أنهم قد خضعوا لتأثير العائلة المالكة وأتباعها .. وتقع مسؤولية تعيين القضاة على وزارة العدل ، وكذلك نقلهم وترقيتهم ، كما أن القاضي خاضع للتأديب أو الفصل من قبل مجلس القضاء الاعلى ، وهو جهاز مستقل من كبار القضاة ، وقد قام هذا المجلس في فترات سابقة بالتحقيق حول قضاة فاسدين وفصلهم .

من جانب آخر يقوم جهاز القضاء العسكري بمحاكمة الافراد المنتسبين له وموظفي الحكومة المدليين المتهمين بخرق القوانين العسكرية ، وينظر وزير الدفاع والطيران وكذلك الملك في قرارات المحاكم العسكرية .

من جهة المعتقلين السياسيين فإن عددهم في نهاية السنة « ١٩٩١ م » لم يكن معروفاً بسبب سياسة الحكومة التي تقضي بعدم توفير المعلومات أو الرد على الاستفسارات حول مثل هؤلاء الاشخاص ، وتقوم الحكومة باجراء محاكمات مغلقة واحتجاز الاشخاص بصورة انفرادية لمدد طويلة عندما يكونوا خاضعين للتحقيق .

و ــ التدخل الاعتباطي في الشؤون الخاصة

تعتبر حرمة الحياة العائلية وحصانة البيوت من أهم مبادىء التعاليم الاسلامية ، وبشكل عام يجب على رجال الشرطة السعوديين إيجاد مبرر معقول مع اجازة من حاكم المنطقة من أجل السماح لهم بتفتيش المنازل الخاصة ، ولكن رخصة المحكمة غير ملزمة في هذه الحالات ، وقد يدخل المطوعون

هناك شواهد تفيد بوضوح استمرار التعرّض للمشتبه بمعارضتهم سياسياً خاصة بين المواطنين الشيعة بالإعتقال دون إذن قضائي واحتجازهم لمدد طويلة دون محاكمات

البيوت للبحث عن شواهد للممارسات غير اسلامية عندما تكون لديهم بعض الشكوك ، ولكنهم نادراً ما يقومون بذلك اذا لم تكن لديهم شكوك كثيرة .

ويقوم مسؤولون في وزارة الداخلية ودائرة الاستخبارات بمراقبة الهواتف والبريد بناءاً على صلاحياتهم ، ويوظف المخبرون بصورة واسعة في مجالات الامن الوطني ، حسب ما تذكر تقارير معتمدة .

« ٢ »

احترام الحقوق المدنية

أ ــ حرية التعبير والصحافة

يعتبر انتقاد الاسلام « في المجال الاجتهادي » أو الاسرة المالكة أمراً ممنوعاً ، كما أن الوجود الكامن للمخبرين يجعل من موضوع نقد نظام الحكم نادر الحدوث ، أما في الجلسات الخاصة فان الانتقادات تمارس بحرية نسبية .

في عام ١٩٩١ انتشرت مجموعة أشرطة كاسيت سرية ، وكذلك عريضتان موقعتان من قبل مجموعة من الشخصيات السعودية طالبوا فيها باصلاحات سياسية ، وقد تم نشرها عبر طرق غير رسمية ، ولم تنشر في الصحافة المحلية . وقد تم انتقاد الطريقة التي وزعت فيها هذه العرائض من قبل كبار رجال الدين ونشرت الصحافة المحلية هذا الاعتراض . كما أن هنالك أخباراً تفيد بأن بعض الموقعين على هذه العرائض قد تم استجوابهم من قبل وزارة الداخلية .

من جهة أخرى تمتلك الدولة محطات الاذاعة والتلفزة وتدير شؤونها ، وتراقب بشدة البرامج والاغاني الاجنبية ، فيما تحذف المواد المتعلقة بالسياسة والدين غير الاسلامي ، ومع أن الاخبار الخارجية تنقل بصورة موضوعية ، الا أن الاخبار المتعلقة بالشؤون السعودية تراقب بدقة ، ولا تعرض وجهات النظر المتباينة . ويوجد في السعودية ما يقرب من ١٦ ألفاً الى ٢٠ ألفاً من الصحون الهوائية التي تستقبل المحطات الاجنبية ، وليس هناك قانوناً واضحاً حول هذه الصحون التي يمتلكها عادة كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية في البلاد . وقد حدث تطور كبير في طريقة دخول الصحفيين الاجانب للسعودية بعد احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠ ، ولكن هذا التطور كان مؤقتاً فقط ، فقد تم اعادة القيود المشددة لدخول الصحفيين الى سابق عهدها .

ومع أن الصحف مملوكة لأشخاص ، الا أنها تخضع لقانون المطبوعات الصادر عام ١٩٨٢ ، والفهم الدقيق يلزمها بعدم التعرض لشيء يزعج الحكومة أو الاسرة المالكة أو القيادة الدينية ، وتقضي السياسة الاعلامية بتأييد الاسلام ومحاربة الالحاد والدعاية للقضية العربية ، والمحافظة على التقاليد والعادات السعودية .

وتتسلم الصحف من وزارة الاعلام خطوطاً عامة لمواقف الحكومة من القضايا المختلفة ، كما تنقل وكالة الانباء السعودية المملوكة للحكومة وجهة النظر الرسمية تجاه هذه القضايا .. وكما هو الحال بالنسبة للاذاعة والتلفزيون ، فإن الصحف تنقل مختلف وجهات النظر الاجنبية بموضوعية وحياد في القضايا التي لا تخص السعودية ، وبالنسبة للاخبار المحلية ، وحول القضايا الحساسة ، كالجرائم والارهاب ، فعادة لا تنشر الا بعد الامساك بالمتهمين وادانتهم ، ومن ثم سجنهم واعدامهم .

ويتم تعيين رؤساء تحرير الصحف السعودية بموافقة ضمنية من وزير الاعلام ، وللحكومة صلاحية فصلهم .. وتوزّع الاصدارات الاجنبية ، ولكنها تراقب تحسباً من الدعاية لقضايا غير اخلاقية أو متعارضة مع سياسة الحكومة وبرامجها ، وقد حدث في بعض المرات أن صودرت كل نسخ احدى المطبوعات ومنعت من التوزيع ، ومع أن هذا النوع من الرقابة بدا وكأنه قد خفّ في عام ١٩٩١ ، الا أن وزارة الاعلام قد أبدت في شهر سبتمبر رغبة في الاستمرار في الرقابة .

وتحذ السياسات العامة من الحرية الاكاديمية ، فدراسة فرويد وماركس والفلسفة الغربية غير مسموح بها رسمياً ، ويعتقد بعض الاساتذة في الجامعات أن التعقيبات التي يمكن أن تعتبر ضد الحكومة يتم نقلها للمسؤولين بشكل معتاد ، كما يوجد قانون يمنع تعليم الموسيقى في المؤسسات التعليمية الى المستوى الجامعي ، وبالرغم من وجود بعض المعاهد الخاصة التي تقوم بتدريس الموسيقى الكلاسيكية الغربية .. ومع كل هذا فقد ازدادت النشاطات الفنية في المدارس والجامعات ، وفي المجتمع بصورة عامة ، نتيجة لدورس تشرف عليها الجمعية السعودية للثقافة والفنون ، والتي يرأسها شخصية برتبة وزير .. كما توجد أيضاً معارض فنية خاصة يرعاها بعض افراد الاسرة المالكة ، ويسمح للفنانين التجريديين والتشكيليين والمصورين بالعمل ، ولكن دور السينما ومعظم العروض الموسيقية أو المسرحية العامة لاتزال ممنوعة .

ب ــ حريات الجمعيات والتجمعات السلمية

تمنع المظاهرات العامة كوسيلة للتعبير السياسي أو لابراز المظلومية ، وتشكل التجمعات القبلية والعائلية وغيرها من التجمعات القائمة على المصالح المشتركة ، تشكل هذه رأياً عاماً ينقله عادة زعماؤها الى الجهات العليا .

والاحزاب السياسية ممنوعة « أنظر القسم الثالث » ، ويمكن تشكيل أندية وجمعيات غير سياسية بعد إجازة المسؤولين ، كما أن المجموعات التخصصية القليلة الموجودة حالياً ، مسموح لها ، ولكن لا تشجع للاتصال بنظرائها في دول أخرى .

ويتم الفصل بين الجنسين في الاجتماعات العامة . وعادة ما يواجه القائمون على اجتماعات مختلطة عقوبة الاعتقال أو الاحتجاز أو الابعاد ما لم يكن القائمون على الاجتماع من أعضاء البعثات الدبلوماسية .

وفي أكتوبر ١٩٩٠ تمّ اعتقال ٤٧ إمرأة في الرياض بسبب سواقتهن للسيارات كإعتراض على المنع القائم لسواقة المرأة للسيارة . وقد تم الافراج عنهن خلال أربع وعشرين ساعة بكفالة أحد أقربائهن الذكور ، ولكنهن تعرضن لمضايقات عديدة منها فصلهن من أعمالهن في المؤسسات الحكومية « بعضهن مدرسات في الجامعة » وسحب جوازات سفرهن . وقد تمّ ارجاع الجوازات اليهن في شهر أكتوبر ١٩٩١ ولكن لم تعد أي منهن الى وظيفتها الحكومية .

جـ ــ الحرية الدينية

حرية الدين مقيدة في السعودية ، والاسلام هو الدين الرسمي ، ويجب على

كل المواطنين السعوديين أن يكونوا مسلمين . ويعتبر الارتداد عن الدين جريمة يعاقب عليها بالاعدام .

ان الشعائر والممارسات الاسلامية في السعودية محصورة بصورة عامة في التفسير الوهابي لفلسفة تشريعات المذهب الحنبلي في الاسلام ، وتمنع الشعائر الاخرى المخالفة لهذا التفسير كزيارة الحجاج لقبور عظماء المسلمين في مكة والمدينة أو الآذان على الطريقة الشيعية .

ويقدر عدد الشيعة في المنطقة الشرقية بنحو ٥٠٠ ألف شخص ، ويمثلون أقلية مذهبية تتعرض للتمييز الرسمي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وأن أي ممارسة للشعائر الشيعية ممنوعة ، وتاريخياً فان السعودية تمنع المسيرات الشيعية العامة خلال شهر محرم ، وتكون الاحتفالات الشيعية محددة في أماكن خاصة في كل مدينة شيعية كبيرة .

ولكن ، وكما حدث في عامي ١٩٨٩ م و ١٩٩٠ م ، فقد أكدت بعض التقارير أن السلطات قد سمحت بالمسيرات في يوم « عاشوراء » ١٩٩١ م ، بشرط أن لا ترفع فيها اللافتات والشعارات .

وتعرض الحكومة السعودية أحياناً دعماً للمؤسسات الدينية الشيعية التي ترفض ذلك ، ونادراً ما تسمح الحكومة ببناء مساجد خاصة بالشيعة ، وهم يرفضون عروضها لبناء مساجد تحت اشراف الدولة يكون تداول الافكار الشيعية ممنوعاً فيها .

ومن حيث المبدأ فان السعوديين يفسحون المجال لكل مسلم يرغب بزيارة مكة والمدينة ، ولكنه نتيجة لقرار منظمة المؤتمر الاسلامي ، فقد تم تحديد نسب عدد القادمين للحج من كل بلد ، من أجل توفير الامن وزيادة فاعليته ، وقد اعترضت الحكومة الايرانية ، وهي عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي على هذا القرار ، ووصفته بأنه تمييز غير عادل ضد مواطنيها .

ولكن في عام ١٩٩١ م ، شاركت أعداد كبيرة من الحجاج الايرانيين في أداء مناسك الحج لأول مرة منذ ثلاث سنوات . ويعتبر سفر غير المسلمين للاماكن المقدسة أمراً غير مشروع ، كما تمنع النشاطات السياسية في الحج .

وتمنع اقامة الشعائر الدينية لغير المسلمين بصورة خاصة أو عامة ، وقد بدأ الإلزام بذلك في عام ١٩٩١ م . ففي أكتوبر هاجمت مجموعة كبيرة من رجال الدين « المطاوعة » ترافقها قوات الشرطة تجمعاً عقد بصورة سرية لاقامة شعائر مسيحية ، وقد تم اعتقال بعض المتعبدين وكان من بينهم بعض الاطفال ، وتم تسفير أحدهم فيما اطلق سراح الباقي وايقاف قرار تسفيرهم . من جهة ثانية فإن الاشخاص غير الملتزمين باللباس الاسلامي المحتشم في الاماكن العامة يمكن أن يعتقلوا أو يعتدى عليهم من قبل المطاوعة . ولا توجد أماكن عبادة عامة لغير المسلمين ، ويقيم الاجانب شعائرهم بصورة خفية . إن اقامة التجمعات الكبيرة أو التشكيلات الجماعية المنظمة عادة ما تثير حفيظة الحكومة وتؤدي الى اعتقال وابعاد المسؤولين عن إقامتها .

د ــ حرية الانتقال والسفر

ان سفر النساء سواء كن سعوديات أم غيرهن محدود ، ويجب عليهن الحصول على اجازة مكتوبة من أقرب رجل في العائلة لهن قبل مغادرتهن البلاد عبر وسائل النقل العامة من منطقة لأخرى داخل البلاد أو خارجها .

أما الذكور فبإمكانهم التنقل بحرية داخل البلاد ، وقد صدر قانون جديد في عام ١٩٩٠ يلزم كل سعودي أقل من سن الثامنة عشرة أن يحصل على اجازة ولىّ أمره قبل سفره للخارج ، مع أن هذه الاجازة يمكن الحصول عليها بسهولة عبر معارف العمل أو العائلة .. وبالنسبة للمسؤولين الحكوميين فان الاجازة يجب أن يتم الحصول عليها من الديوان الملكي . ويستعمل المنع من السفر كأحد أنواع العقوبات ، فالنساء اللاتي شاركن في المظاهرة بالسيارات في الرياض عام ١٩٩٠ م ، لمعارضة منع سواقة المرأة للسيارة قد تم سحب جوازات سفرهن وكذلك أزواجهن وبعض أقاربهن لمنعهم من مغادرة البلاد « أنظر القسم ٢ ، فقرة ب » .

وفي بعض الحالات يتم سحب جوازات بعض من اشتبه قيامهم بالتخريب ، كما يمنع الشيعة المعروفون بتعاطفهم مع ايران من السفر للخارج .. ويحق للسعوديين طلب الهجرة للخارج والتجنّس ، مع أن ذلك يؤدي الى سحب الجنسية السعودية ، ولا تُلغى الجنسية في السعودية لاسباب سياسية ، ولكن الجواز يمكن سحبه في حال بروز القضية الامنية ضد حامله .

ويمنع في السعودية الجنسية المزدوجة « حمل جنسيتين لبلدين مختلفين » ، فالسعوديون الذين ولدوا في الولايات المتحدة ووجب عليهم بناءاً على ذلك دخول امريكا بجواز أميركي ، قد تمّ سحب جوازات سفرهم من قبل رجال الهجرة السعوديين ، وفي عام ١٩٩١ تمّ اعتقال شخص عربي مصري يحمل الجنسية الاميركية ، واعتدي عليه من قبل رجال الهجرة والجوازات السعوديين بسبب سفره بجواز أميركي .

ولا توجد في السعودية سياسة واضحة حول اللاجئين أو منح حق اللجوء ، ويتمّ التعامل مع اللاجئين أو النازحين في معظم الاحيان وكأنهم عمّال أجانب .. وفيما عدا استثناءات محدودة ، فان الاشخاص الذين يتقدمون بطلب اقامة دائمة يطبق بحقهم القانون المعروف ، وهو ايجاد كفيل ووظيفة .

وبعد حرب الخليج نزح ما يقارب ٢٢ ألف عراقي معظمهم من الشيعة الى الاراضي السعودية حيث تمّ جمعهم في معسكرات بالقرب من مدينة رفحا . كما أن هناك ١٣ ألفاً سجين حرب عراقيين رفضوا العودة الى العراق وفضلوا البقاء تحت الحماية السعودية في معسكر الارطاوية ، ويطلب من جميع هؤلاء التقيّد بشروط الاقامة في السعودية ، مما يعني حصرهم في معسكرات اللاجئين داخل السعودية . وقد عمل المسؤولون السعوديون بنشاط مع المنظمات الانسانية الدولية من أجل رعاية هؤلاء اللاجئين العراقيين ولكنهم شددوا على تطبيق المباديء الاسلامية بدلاً من القوانين الانسانية الدولية كأساس في هذه القضية .

وخلافاً لهذه السياسة ، فقد نقلت تقارير مؤكدة أن ما يزيد على ٢٨٣ لاجئاً عراقياً من معسكري رفحا والارطاوية قد تمّ ارجاعهم بالقوة الى العراق في أواخر ديسمبر . وتنقل بعض الاخبار الموثوقة أن المسؤولين السعوديين يعتبرون ذلك مخالفة للسياسة الحكومية وبدأوا باجراء تحقيق حول ذلك .

وفي شهر مارس ، أبعدت الحكومة ٩٥٩ صومالياً عبر البحر الى بلادهم بعد أن رفضت طلبهم كلاجئين قانونيين .

وهناك أكثر من ٢٥٠ ألفاً أجنبياً فرّوا من بلادهم الاصلية ، أكثرهم من الفلسطينيين واللبنانيين والاريتيريين والصوماليين والأفغان .. ولا يحصل هؤلاء عادة على أيّة امتيازات أو معاملة أو خدمات خاصة أو خدمات كلاجئين .

ويقوم بعض السعوديين ، ومنهم أعضاء من الاسرة المالكة بكفالة بعض هؤلاء الاجانب بصورة دائمة من أجل تمكينهم من البقاء في السعودية والسماح لهم بالعمل .

وفي بعض الحالات المحدودة يقوم بعض هؤلاء الكفلاء بأخذ مبالغ مالية من هؤلاء الاجانب مقابل توفير الوثائق المطلوبة للحكومة .

ويوجد القليل من المنفيين السعوديين في الخارج . والحكومة السعودية حساسة تجاه القضايا التي يكون فيها ابعاد اللاجئين تهديداً لسلامتهم في بلادهم .

ويطلب من كل الاجانب المقيمين في السعودية حمل بطاقات اثبات الهوية ، ولا يحق للاجانب السفر خارج مناطق عملهم أو تغيير اعمالهم الا بموافقة الكفيل ، كما انه لا يجوز لهم السفر للخارج دون موافقة الكفيل أيضاً ، لأنه يمسك بجوازات سفرهم ، وهو الذي يتمكن من الحصول على تأشيرات خروج لهم .

أما الدبلوماسيون فلا يحق لهم السفر خارج المدن الرئيسية الا بعد اخبار المسؤولين ، وقد يمنع الاجانب المتورطين في قضايا قانونية من السفر الا بعد انهاء اجراءاتهم القانونية أو أن يراجعوا الجهات المختصة لعرض قضيتهم محلياً .

وقد استغل هؤلاء الكفلاء هذا القانون في صالحهم للضغط على مكفوليهم للتنازل عن حقوقهم في مقابل السماح لهم بالسفر ، وأحياناً يتمكن الكفيل أو الشريك من منع أجنبي من مغادرة السعودية لعدة سنوات أو من اعتقاله أو تسفيره ، وفي القضايا الجنائية فان القوانين السعودية تقضي بسحب جوازات كل المتهمين والشهود أو المشتبه بهم من أجل ارغامهم على البقاء في السعودية لمدد طويلة دون ارادتهم .

« ٣ »

الحقوق السياسية

ليس للمواطنين السعوديين الحق في تغيير الحكومة بطريقة سلمية ، فلا توجد مؤسسات ديموقراطية رسمية ، وليس لمعظم السعوديين رأي في اختيار مسؤوليهم أو تغيير النظام السياسي .. ويمارس الملك سلطانه في الامور الدينية والدنيوية وضمن الحدود المرسومة والاعراف والحاجة الى ايجاد اجماع في وسط العائلة المالكة والقيادة الدينية .

ويستمد الملك شرعيته من نسبه واجماع العائلة المالكة على اختياره ، وعلى التزامه بالتعاليم الاسلامية وقدرته على الحكم ، واهتمامه بالضمانات الاجتماعية والامنية للبلاد .. والملك أيضاً هو رئيس الوزراء ، ويشغل ولي العهد مهمة النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ، في حين يعين الملك جميع أعضاء مجلس الوزراء والذين بدورهم يقومون بتعيين المسؤولين الاخرين ، ولا يوجد مسؤول منتخب شعبياً في السعودية ، كما أن الاحزاب السياسية ممنوعة ، ولا توجد تجمعات سياسية معارضة منظمة وعلنية .

لقد جرى العرف أن تعرض الآراء عبر علاقة أشبه ما تكون بعلاقة السيد مع الزبون ، بالاضافة الى تجمعات المصالح المشتركة كالقبيلة والعائلة أو التجمعات التخصصية .. ومع ذلك فإن المجالس المفتوحة تبقى الطريقة الشائعة لابداء الرأي أو الشكوى .. ويستطيع أي مواطن ذكر أو مغترب من حضور هذه المجالس التي يقيمها الملك والامراء وكل كبار المسؤولين المحليين والاقليميين بصورة مفتوحة ومنتظمة .

ومنذ حادثة اغتيال الملك فيصل ، فان الملوك بعده قد قللوا من عدد لقاءاتهم الشخصية بعامة الناس ، ويعتبر الوصول الى الملك فهد الذي ترجع اليه الامور حتى الصغيرة منها أمراً صعباً .. وتعرض في هذه المجالس بعض الشكاوى حول التعطيل الناتج من البيروقراطية ، أو طلب اعانة أو مساعدة أو انتقاد قانون حكومي معين له تأثير على الدخل الشخصي أو العائلي .. أما القضايا الاساسية العامة الاجتماعية والاقتصادية والخارجية فانها نادراً ما تثار .

ويجتمع الملك أو ولي العهد مع كبار علماء الدين مرّة واحدة في الاسبوع على الاقل .

ان هذه الطريقة المعهودة والمريحة لاستكشاف الرأي العام من خلال التشاور هي أقل قيمة بكثير من الاساليب المعروفة دولياً .

ان مشكلة المرأة في هذه العملية محدودة جداً ، مع أن بعض الاخبار تفيد بأن النساء قد يطلبن مساعدات عبر نساء الاسرة الحاكمة .. وفي المنطقة الشرقية تستطيع النساء الكتابة الى أمير المنطقة الشرقية ، مع أنهن ممنوعات من حضور مجلسه الاسبوعي .

وبسبب التعقيد الذي طرأ على مهام الحكومة ، والوقت الذي تستغرقه ، وتمركزها في الرياض .. فقد أصبح الاتصال المباشر مع كبار المسؤولين أمراً صعباً .

تحقيقات حول انتهاكات حقوق الانسان

لا توجد أي جمعية حقوق انسان علنية تعمل في السعودية ، ولم يسمح لأي منها بالوجود مادامت تنتقد السياسة السعودية .

أعلنت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ١٩٨٩ أن وزير الخارجية السعودية كتب للمنظمة في يناير ١٩٨٨ مبدياً رغبة السعودية للتباحث مع مسؤولي منظمة العفو حول « أسس حقوق الانسان في الاسلام ومبادىء الشريعة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية » . ولكن الزيارة لم يحدد موعدها حتى هذه اللحظة .

وقد قامت بعض اللجان التابعة للامم المتحدة المهتمة بالقضايا الانسانية بما فيها المفوضية العليا للاجئين ، قامت بافتتاح مكاتب لها في السعودية ولديها اتصال منتظم مع السلطات . وقد قدم السعوديون المساعدة الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لمعالجة قضايا اسرى الحرب العراقيين اللاجئين والنازحين بسبب حرب الخليج .

التمييز بأشكاله المختلفة

بالرغم من أن التمييز العنصري ممنوع في السعودية ، الا أن الفوارق الاجتماعية على أساس الاصل او الموطن الاصلي لاتزال قائمة .. فالعمال الاجانب القادمون من افريقيا وآسيا يتعرضون لمختلف أنواع التمييز .

وقد وردت تقارير مؤكدة في عام ١٩٩١ م عن وجود تمييز غير رسمي بحق الاردنيين والفلسطينيين واليمنيين وذلك بسبب المواقف المتخذة من أزمة الخليج .

وتتمتع المرأة في السعودية بحقوق سياسية واجتماعية ضئيلة جداً ، ولايعترف بأنها مساوية للرجل . ولا يجوز للمرأة ــ حتى الاجنبية ــ من قيادة السيارة أو ركوب الدراجة « أنظر القسم ٢ فقرة ب » . وهناك قيود على استخدامهن وسائل المواصلات العامة مع وجود الرجال .

وحسب العرف والقانون ، فان المرأة لا يحق لها أن تسافر بمفردها داخلياً أو خارجياً ، ويجب أن يكون لديها موافقة مكتوبة من أقرب شخص لها في العائلة وأحياناً يجب وجود المرافق وخاصة في حالة السفر للخارج .

وتسافر بعض النساء بين المدن السعودية الرئيسية بالجو دون الحاجة الى الموافقة الخطية . وهنالك أماكن مخصصة للنساء في مؤخرة الحافلات العامة مع مداخل خاصة بهن . وفي الاماكن العامة يجب على المرأة السعودية ارتداء العباءة « وهي رداء أسود خفيف يغطي كامل الجسم حتى الوجه » .

ويقول المسؤولون السعوديون باستمرار أن المرأة غير المسلمة يجب عليها لبس العباءة ، ولكن العادات السعودية تدفع الكثيرات الى ارتدائها أو على الاقل ارتداء ملابس فضفاضة تمتد الى أسفل الركبتين . ويبدو المطوعون وكأنهم يتوقعون من النساء العربيات أو الاسيويات والافريقيات الالتزام الاكثر باللباس من غيرهن من الدول الغربية .

ان ختان المرأة أو الخصي أمور غير مطبقة في السعودية مع أنها قد تكون موجودة بين النازحين الافارقة في منطقة تهامة في الجنوب الغربي من المملكة . وقليل هو المعروف عن مقدار العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي ، ولا تجمع الحكومة احصائيات حول مثل هذه القضايا .

وتؤكد أعمدة النصائح الاسلامية في الصحافة السعودية على مسألة التأديب الشديد للمرأة ، مما يفهم منه أنه حثّ على اعتماد الضرب الجسدي الى درجة معينة .

بالاضافة الى هذه القيود العرفية والقانونية فان النساء السعوديات يواجهن تمييزاً ارثياً في القانون القضائي الاسلامي . فحصة البنت من الارث في ظل القانون الاسلامي تعادل نصف حصة أخيها ولكن الولد يتحمل النفقة على أمه واخواته .. ويجب على النساء ابراز اسباب قانونية واضحة للطلاق بينما يستطيع الرجل أن يطلق دون الحاجة الى مبررات . أما اذا طلقت أو ترملت المرأة فان للمرأة الحق في ابقاء ابنائها معها حتى يبلغون سن التاسعة وبعدها ينتقلون لبيت عائلة الزوج ، وهو مكانهم الطبيعي بناءاً على القانون الاسلامي . وتمنع النساء الغربيات المتزوجات من سعوديين أحياناً من زيارة أولادهن بعد الطلاق ، وفي المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين . ومع أن القانون الاسلامي يجيز تعدد الزوجات الا أن ظاهرة التعدد أصبحت نادرة الآن وخاصة في المدن وبين الشباب السعوديين .

ان فرص التوظيف للمرأة السعودية محدودة جداً ، ومعظم هذه الفرص تكون في مجالات التعليم والعناية الصحية وقليل منهن في التجارة والهندسة والاعلام . في عام ١٩٩٠ وكجزء من اجراءات الحكومة ابان ازمة الخليج ، دعا الملك فهد السعوديات الى التطوع في مجالات التمريض والخدمات الاجتماعية ، ولكن خطط تدريب هؤلاء النسوة انتهت بانتهاء الحرب . وتتمتع السعوديات بتعليم مجاني منفصل عن الذكور الى المستوى الجامعي .. ويقال أن عدد الطالبات الجامعيات يزيد على المليون طالبة أي بنسبة ٤٥ بالمائة من

مجموع الجامعيين الذكور ، وأن هذا الرقم في ارتفاع مضطرد . ويتمكن الطلبة السعوديون من تحصيل تعليمهم في الخارج ، أما الطالبات فلا يستطعن الا اذا كن برفقة الزوج أو أحد الاقارب المباشرين وهذا ما يجعل القضية صعبة في الغالب .

من جهة أخرى لا تحصل الطبقة الكبيرة من العمال الاجانب في معظم الاحيان على نفس الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها المواطن السعودي ، ويجب على هؤلاء الاجانب الالتزام بالضوابط الاجتماعية السعودية المتشددة . ويسمح لكبار الموظفين والمحترفين الاجانب من اصطحاب عوائلهم للعيش معهم ، ولكن ترتيب زيارة بقية الاقارب للاجانب العاملين في السعودية عادة ما يكون صعباً ، كما أن فرص التوظيف لغير المسلمين تكون محدودة .

وتتسلّم السفارات الاجنبية تقارير مستمرة عن اعتداءات على نساء أجنبيات من قبل أرباب العمل السعوديين . وبشكل عام فان الحكومة تعتبر القضايا والشكاوي حول موضوع الخادمات أموراً عائلية لا تتدخل فيها الا اذا كان هنالك اعتداء واضح وخطير .

ويستحيل على هؤلاء النسوة كسب أي قضية في المحكمة نظراً لتشدد طرق الاثبات في المحاكم السعودية ، ولتخوف هؤلاء النسوة من مواقف أرباب العمل . وقد نقل أن قليلاً من أرباب العمل قد عوقبوا بسبب اعتداءاتهم على الخادمات . ولا يوجد حتى الوقت الراهن أي تجمع مساند أو جمعية دينية يرجع اليها النساء الخادمات للمساعدة .

ويواجه السعوديون الشيعة تمييزاً في الوظائف الحكومية والمهنية وخاصة في الاعمال ذات الحساسية الامنية للبلاد ، وهي غير معرّفة .. وتذكر بعض التقارير أن شركة أرامكو السعودية التي توفر فرصاً كبيرة لتوظيف الشيعة كانت قد تسلمت تعليمات تأمرها بالتوقف عن توظيف الشيعة اضافة الى تبديل مراتب الموظفين الشيعة من ذوي المناصب الهامة الى مناصب أقل .

وفي عام ١٩٩١ م كانت هناك إشارات محدودة تفيد بأن هذه السياسة قد خفّت . كما يواجه الشيعة أيضاً بعض القيود في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ، بالرغم من محاولات الحكومة لتطوير الخدمات في المناطق ذات الاغلبية السكانية الشيعية .. ومنذ قيام الثورة الايرانية ، فان الشيعة واجهوا وبصورة منتظمة مضايقات وقيوداً في السفر للخارج .

من جهة أخرى لا يُلزم أفراد العائلة المالكة أو الاسر المشهورة بنفس الضوابط والاجراءات القانونية ، كما هو حال غيرهم من السعوديين .. ولا يخضع الامراء أو الاشخاص المتنفذون الى تفتيش الجمارك عند دخولهم البلاد .. وتعطى الصفقات والمقاولات الحكومية عادة الى المتنفذين . وتحتاج الشركات الاجنبية في معظم الاحيان الى كفيل متنفذ ، وغالباً ما يكون عضواً في الاسرة المالكة .

حقوق العمال

أ ــ حق تشكيل النقابات

تمنع قوانين الحكومة السعودية تشكيل الاتحادات العمالية كما تمنع الاضرابات .

ب ــ حق التنظيم والمداولات الجماعية

تمنع المداولات الجماعية ولا توجد مناطق اقتصادية مقسمة في البلاد . وتحدد أجور العمال حسب وضع السوق .

ج ــ منع العمل القسري والاجباري

لقد تم منع العمل الاجباري منذ عام ١٩٦٢ م بمرسوم ملكي الغي فيه الرق ، ومع مصادقة السعودية على اتفاقيات المنظمة العالمية للعمال رقم ٢٩ و ١٠٥ فان لهاتين الاتفاقيتين نفس قوة القانون . ولاتزال آثار علاقة السيد بالخادم قائمة ، فهنالك قسم كبير من العبيد السابقين فضلوا البقاء كما هم تحت رعاية الامراء بحيث يتمتعون بحياة شبيهة بالحياة العائلية كحاشية عند الامير ، بالاضافة الى ذلك فان عملية تحمل الكفيل في حركة مكفوله من العمال الاجانب قد تحدث حالات شبيهة بالعمل القسري ، وخاصة في المناطق النائية التي لا يستطيع العامل فيها مغادرة مقرّ عمله .. وتنقل بعض التقارير وجود حالات تمنع فيها الخادمات أحياناً من مغادرة منازل مستخدميهن أو اجبارهن على العمل لمدة ١٢ الى ١٦ ساعة يومياً طيلة أيام الاسبوع .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك تقارير تفيد بأن بعض العمال قد حرموا من رواتبهم المتراكمة وبعض حقوقهم لعدة أشهر وأحياناً لسنوات عديدة .

وفي حال تأخر مرتباتهم فان العمال يتقدمون بالشكوى الى محاكم العمال ــ مكتب العمل والعمال ــ حيث تعتبر الرواتب المتأخرة من الديون الاولية التي تخصم من ممتلكات الكفيل قبل أي دين آخر ، ويطالب الكفيل بتسديدها .

د ــ الحد الادنى لاعمار الاطفال العاملين

لا يوجد حد أدنى لاعمار العمال الذين يعملون في اعمال عائلية أو تلك التي تعتبر تابعة لرب العائلة كالزراعة أو رعي الماشية أو الخدمة المحلية ، باعتبار أن هذه الاعمال ليست داخلة ضمن قوانين العمل السعودية . وفي حالات أخرى فان قوانين العمل تحدد العمر الادنى بثلاث عشرة سنة ، ويمكن تجاوز ذلك عبر وزارة العمل مع تعهد من ولي امر الصبي . ولا يوظف الصبيان الذين هم أقل من ١٨ سنة أو النساء في أعمال خطيرة أو صناعية مؤذية .

ومع أنه لا يوجد جهاز حكومي رسمي مسؤول عن تطبيق قوانين الحد الادنى لعمر العاملين ، فان وزارة العدل لها الحق والسلطة في هذه الامور وتلتزم بموقف المدافع في القضايا القليلة التي حدثت فيها مخالفات قانونية .

هـ ــ قبول أوضاع العمال

لا يوجد حالياً أي حد أدنى للاجور وقد قُدم مشروع قانون لمجلس الوزراء لتحديد الحد الادنى للاجور ، الا أنه لم يطبق لحد الآن ، وتقضي تعليمات وقوانين العمل في السعودية ان يكون الحد الاعلى لساعات العمل ثمان وأربعين ساعة اسبوعياً ، وتعطي هذه القوانين مجالاً لرب العمل بأن يطلب من العامل أن يعمل ما لا يزيد عن اثني عشرة ساعة بأجر اضافي يعادل الاجرة المعتادة مرّة ونصف .

وتنقل التقارير وجود حالات كثيرة يوعد فيها العمال الاجانب القادمون للسعودية برواتب ومزايا معينة ، ولكنهم يفاجؤون بأقل منها عند وصولهم ، كما تشير تقارير أخرى الى أن بعض العمال يوقعون في أماكن إقامتهم عقود عمل ، وعند قدومهم الى السعودية يطلب منهم توقيع عقود عمل أخرى اقل مزايا من الاولى .

كما أن هناك تقارير تفيد بأن بعض العمال المتعاقدين مع كفلاء سعوديين بدفع مبلغ معين شهرياً بحيث يجيز لهم الكفيل أن يبحثوا عن العمل المناسب لهم عند قدومهم الى السعودية .

ولحل هذه المشاكل فقد قامت بعض الحكومات الاجنبية بايجاد منظمات للعمال كي تناقش قضايا الرواتب والميزات مسبقاً لمواطنيهم . وتراقب هذه المنظمات بصورة دورية نتائج جهودهم عبر سفاراتهم أو عبر محاكم العمال السعودية .

من جهة أخرى يطالب القانون السعودي أرباب العمل بحماية عمالهم من أخطار العمل والامراض ، ولكن العمال الذين يشتغلون في أعمال عائلية أو زراعية أو الرعي والخدم لا تشملهم هذه القوانين . ويمنع القانون رب العمل بالتحديد من أن يطلب من العمال العمل في الخارج عندما تزيد درجة الحرارة عن ١٢٢ درجة فهرنهيت ، ولكن العمال الاجانب يشتكون بين فترة وأخرى من عدم تطبيق القوانين في مجالات الصحة والسلامة .

انفراج .. !

خلال الشهر الجاري ، والاشهر التي تليه ، حتى اكتوبر القادم تكون الحملة الانتخابية في دولة الكويت المتاخمة لمملكتنا ، في اشدها ، حيث يتعين على الكويتيين الذكور انتخاب اعضاء مجلس الامة الذي ستعود له الحياة في اكتوبر القادم .

في هذا الوقت ، وحتى اكتوبر ايضا ، يظل المسؤولون في مملكتنا عاكفون على اختيار النواب المعيّنين ، الذين سيشغلون مجلس الشورى العتيد ، حيث لن يكون للمواطنين حق اختيار ممثليهم بشكل كامل او نصفي او جزئي .

ومشكلة الاصلاح في مملكتنا انه جاء متأخراً وناقصاً ، فلم يعد مجرد اعلان الانظمة الثلاثة كافياً ، فالعام ٩٢ الذي شهد انبثاق هذه الاصلاحات المهمة ، هو العام الذي شهدت معظم شعوب الارض حملات انتخابية لاختيار رؤسائها بشكل مباشر وحر ، واختيار ممثليها في البرلمان .. ففي حين انتخب البريطانيون حكومتهم ، واختار الايطاليون احزابهم ، وانتخب الفرنسيون ممثليهم في البرلمان ، وكذلك اليونانيون ، والاتراك ، والايرانيون ، والامريكيون ، كلهم توجهوا لصناديق الاقتراع بحرية كاملة لانتخاب حكامهم وممثليهم .. في هذا الوقت فاجأنا الملك فهد بتصريح يقول فيه ان الديمقراطية ونظام الانتخاب الحر المباشر يخالف عقيدة الاسلام ، ويتعهد انه لن يسمح بتمريره في المملكة .

على أية حال يقول دعاة الاصلاح اننا تقدمنا خطوة مهمة ، ففي السابق لم يكن هناك حديث عن شيء اسمه انتخاب او اصلاح او حرية او ما اشبه ، اما اليوم فالحديث عن التطبيقات وما اذا كان النظام الانتخابي المباشر مناسبا لبلادنا او ان التعيين هو الاجدر ، وهي بالنتيجة اجتهادات تجد كل واحدة من يدعمها او يعارضها ، لكن من غير المنطقي اقحام الاسلام في هذا النوع من الجدل ، فليس من الصحيح تبرير اي اجتهاد سياسي محض على انه رأي الاسلام ، لأن الرأي الآخر يستدعي بالضرورة ان لا يكون رأي الاسلام .. وهو توسل بأساليب غير منطقية ، فمن الصح ان يقول الملك فهد اننا قررنا ان يكون جميع اعضاء المجلس معينين من اعضاء الاسرة المالكة ، ورجال المؤسسة الدينية ، والتجار ، وبعض الوجهاء .. لكن من غير الصحيح ان يقول ان مبدأ الانتخاب المباشر مخالف للدين وأن الديمقراطية تتعارض مع الاسلام ، لمجرد كونها مذهب غربي .. لأن دعامة الاسلام القائمة على الشورى والعدالة والحرية وحق المعارضة وحق الاختيار ، وحق التمثيل هي ذاتها دعامة النظام الديمقراطي .

ربما يتفق دعاة الاصلاح في المملكة مع الملك في ان المرحلة الراهنة ليست مؤهلة لقيام انتخابات عامة ، لكنهم لايتفقون على منعها نهائيا بحجة انها تخالف الدين .. لأن الدين الاسلامي الذي يفهمه المسلمون جميعا هو الدين الذي يدعو الامة لاختيار حكامها ، ويرفض ان يكون الحاكم مجردا من رغبة شعبه واختيارهم ، والمسلمون يرون في كلام علي بن ابي طالب للامة بعد مقتل عثمان « دعوني والتمسوا غيري » اعترافاً بحق الامة على الاختيار .. وقد كان من قبله ابو بكر الصديق يلتمس انتخاب الناس وسيلة للوصول للخلافة . ثم هل كان الدين السعودي الذي يحرم الامة من حقها ، هو غير الدين الكويتي المجاور الذي يعطي الامة هذا الحق ، وهل يختلف عن الدين اليمني او الايراني .. ؟!

لكن على أية حال يبدو ان الامر لا يتعلق بالدين ، وان الدين الذي ظل مطيّة لحمل التبريرات بشأن منع الاصلاح وعدم وضع قانون للبلاد طيلة ستين عاما ، هو اليوم مطية اخرى لتبرير تحجيم الاصلاح وتضييقه .

وعلى أي فلا ينظر الى مايجري برمته على انه مدعاة للتشاؤم ، لأن مرحلة الولادة الحرجة اجتازتها حركة الاصلاح في بلادنا وبالتالي فالمراحل القادمة لا شك انها ستكون اسهل واقل جهداً للاسباب التالية :

اولا : حالة الانفراج التي تشهدها بلادنا ومنطقة الخليج بشكل عام ، وهي حالة نادرة نظرا الى طغيان المراحل الشديدة التوتر والتي تنعكس سلبا على امن واستقرار المواطنين ، من مظاهر هذا الانفراج ، اعلان الاصلاحات في المملكة ، سعي العائلة المالكة الى اعادة الاعتبار تدريجيا الى القانون والقضاء وتوزيع الثروة بعد ستين عاما من التجاهل مما سبب في تضييع حقوق الناس ، وعلى صعيد الخليج اعلنت البحرين فجر عيد الفطر المبارك عفوا عن ٥٧ من بين مئات المواطنين الذين شردتهم سلطات الاستخبارات الى الخارج في مرحلة ينظر اليها على انها عنوان انفراج واسع ولكن بشكل تدريجي .

ثانيا : تبلور ونضج المطالب الشعبية في بلادنا ، فهي اليوم تختلف عما كانت عليه قبل عشر سنوات ، هي اليوم لا تطالب بتحسين طريق او الاهتمام بقرية محرومة او اغاثة عوائل جائعة بالقرب من بحيرات الذهب الاسود ، ولكنها تهدف اليوم الى المشاركة والتعددية وهي مطالب لا تخرسها المسكنات مثل قرار اعفاء المواطنين من بعض الرسوم الاستهلاكية كالتي اعلنها الملك قبل شهر .

ثالثا : نضج الانظمة الحاكمة ، فأنظمتنا فقدت الكثير من الشراسة التي امتازت بها في حقبة الستينات والثمانينات ، والعقلانية في التعامل مع قضايا المواطنين على انها قضايا سياسية وليست امنية وان الحوار طريق حلّها وليس السجن والتعذيب ، هي جديدة وان لم تكن بشكل يدعو للافراط في التفاؤل .

من اجل ذلك يتعين ان نلاحظ اننا كشعب وكحكومة اجتزنا « عنق الزجاجة » الى فضاء واسع وهي مرحلة حرجة ايضا لأن اساليب المناورة ووسائل المواجهة فيها اكثر ، وفي هذه المرحلة فإن استخدام الاساليب السابقة يعد نقيصة للطرف المباشر ، فلا التجاهل ولا السجن ولا التعذيب ولا التضييق من الحريات تعد وسائل مجدية في عالم اليوم مثلما انها لم تنجح بشكل كامل في عالم الامس .. ثم ان نظام الحكم في المملكة يفترض انه اجتاز مرحلة الطوارىء التي تفرض عليه التعامل بالقوة والقمع ، الى مرحلة الثبات والتي تتطلب قدرا كافيا من المصارحة والانفتاح والانصاف .